جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين بدسوق

مجلة الدراية
https://drya.journals.ekb.eg

مجلة الدراية
مجلة علمية محكمة ربع سنوية

العدد التاسع والعشرون [أكتوبر ٢٠٢٥م]

(حَاشِيَةُ الجَوْهَرِيّ) إِسْمَاعِيل بْنِ غُنَيْم عَلَى (مُخْتَصَرِ) السَّعْدِ التَّفْتَازَانِيّ عَلَى (التَّلْخِيص) لِلجَلَالِ القَزْوِينِي : مِنْ أَوَّلِ بَابِ الإِنْشَاءِ إِلَى نِهَايَةِ بَابِ الدّلالَةِ

(تَحْقِيقٌ وَ دِرَاسَةٌ)

الدُّكْتُور

عَبْدُ اللهِ مُحَمّد عَبْد اللهِ السَّيِّد

المُدَرِّسُ بِقِسْمِ البَلاغَةِ وَالنَّقْدِ

بِكُلِّيَّةِ الدِّرَاسَاتِ الإِسْلامِيَّةِ وَالعَرَبِيَّةِ لِلْبَنِينَ بِالدَّيْدَامُون شَرْقِيَّة

(حَاشِيَةُ الجَوْهَرِيّ) إِسْمَاعِيل بْنِ غُنَيْم عَلَى (مُخْتَصَر) السَّعْد التَّفْتَازَانِيّ عَلَى (التَّلْخِيص) لِلجَلَالِ القَزْوِينِي: مِنْ أَوَّلِ بَابِ الإِنْشَاءِ إِلَى نِهَايَةِ بَابِ الدَّلَالَةِ (تَحْقِيقٌ وَ دِرَاسَةٌ)

عبدالله محمد عبدالله السيد
قسم البلاغة والنقد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالديدامون شرقية، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: abdullahsayed.sha.b@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث تحقيق ودراسة حاشية إسماعيل بن غنيم الجوهري على مختصر السعد التفتازاني على التلخيص للقزويني، من أول باب الإنشاء إلى نهاية باب الدلالة، وهي من الحواشي البلاغية التي تعكس تفاعل العلماء مع المتون والشروح الكبرى في علم البيان والمعاني والبديع.

ينطلق البحث من جملة أهداف، أبرزها: إخراج النص في صورة علمية محققة وفق أصول التحقيق، وإبراز شخصية الجوهري وجهوده البلاغية، والكشف عن قيمة الحاشية ضمن مسار التراث البلاغي، مع تحليل منهجه في الحوار مع النصوص ومناقشة القضايا البلاغية، وإظهار آرائه النقدية ومواطن تميزه أو مخالفته لآراء معاصريه وسابقيه، كما يسعى البحث إلى تتبع الأبعاد التاريخية والعلمية لهذه الحاشية، وبيان أثرها في إثراء الدرس البلاغي، والكشف عن دور الحواشي عمومًا في وصل المتون بالشروح وتعميق الفهم البلاغي.

وقد اعتمد الباحث في عمله على عدد من النسخ الخطيّة، وقابل بينها؛ لإثبات الفروق وتصحيح السقط والتحريف، مستضيئًا بما سبقه من جهود جزئية في تحقيق هذا المخطوط، ثم أتمّ ما لم يُنجز؛ ليخرج النص في صورة متكاملة، وجاءت الدراسة لتوضح مكانة الجوهري بين أعلام البلاغة في القرن الثاني عشر الهجري، وتكشف عن حسه النقدي ومنهجه التحليلي في النظر إلى القضايا البلاغية.

وخلص البحث إلى أن هذه الحاشية تمثل لبنة مهمة في صرح الدرس البلاغي العربي، فهي تجمع بين الوفاء للتراث البلاغي الأصيل، والإضافة النقدية التي تثري مسار هذا العلم، بما يجعل نشرها وتحقيقها إسهامًا في خدمة التراث وإحياءً لصفحات مشرقة من علوم البلاغة العربية.

الكلمات المفتاحية: حاشية، الجوهري، الإنشاء، الدلالة، تحقيق ودراسة.

(Al-Jawhari's Commentary) Ismail ibn Ghunaim on al-Sa'd al-Taftazani's Mukhtasar on al-Jalal al-Qazwini's al-Talkhis: From the Beginning of the Composition Chapter to the End of the Evidential Chapter (Verification and Study)

Abdullah Muhammad Abdullah al-Sayyid.
Department of Rhetoric and Criticism, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys, Sharqiya, Al-Azhar University, Egypt.
Email: abdullahsayed.sha.b@azhar.edu.eg

Abstract:

This research examines the investigation and study of Ismail ibn Ghunaim al-Jawhari's commentary on al-Sa'd al-Taftazani's Mukhtasar al-Talkhis by al-Qazwini, from the beginning of the chapter on composition to the end of the chapter on meaning. It is a rhetorical commentary that reflects scholars' interaction with texts and major commentaries in the sciences of rhetoric, semantics, and poetic art.

The research is based on several objectives, the most prominent of which are: presenting the text in a scholarly, verified form according to the principles of verification; highlighting al-Jawhari's personality and rhetorical efforts; revealing the value of the commentary within the rhetorical heritage; analyzing his approach to dialogue with texts and discussing rhetorical issues; and highlighting his critical views and the areas of distinction or divergence from the views of his contemporaries and predecessors. The research also seeks to trace the historical and scientific dimensions of this commentary, demonstrate its impact on enriching rhetorical studies, and reveal the role of commentaries in general in connecting texts to commentaries and deepening rhetorical understanding. The researcher relied on a number of manuscripts, comparing them to establish differences and correct omissions and distortions. He drew on his previous partial efforts in authenticating this manuscript, then completed what had not been completed to produce a complete text. The study aims to clarify al-Jawhari's position among the leading figures in rhetoric in the twelfth century AH, revealing his critical sense and analytical approach to examining rhetorical issues. The research concludes that this commentary represents an important building block in the edifice of Arabic rhetorical studies. It combines loyalty to the authentic rhetorical heritage with critical contributions that enrich the course of this discipline. Its publication and authentication constitute a contribution to serving the heritage and reviving the bright pages of Arabic rhetorical sciences.

Keywords: Commentary , Al-Jawhari , Composition , Semantics ,Verification and Study.

مقدمة

الحمد لله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، وأسبغ علينا نعمه ظاهرةً وباطنة، وأكرم هذه الأمة بلسانٍ مبين، وجعل البيان حليتها، والبلاغة سمتها، والفصاحة تاجها، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبدُه ورسولُه، وصفيُّه من خلقه وخليلُه، أرسله بالهدى ودين الحق؛ ليُظهره على الدين كله، فصلوات ربي وسلامه عليه، وعلى آله الطاهرين، وصحابته الغُرّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد،،،،،

فإن المخطوطات العربية تُعدّ ذخائر ثمينة من تراث هذه الأمة، تحمل في طياتها رحيق العقول، وثمرة الاجتهاد، وما أبدعه العلماء في شتى العلوم والمعارف، ومن بين هذه الكنوز النفيسة، تبرز المخطوطات البلاغية بما تمثله من قيمة علمية ومنهجية؛ إذ حفظت أصول البيان العربي، وفسرت دقائقه، وربطت بين النظرية والتطبيق، فكانت بحقٍّ شواهد على ازدهار الفكر البياني العربي عبر العصور.

وفي هذا الإطار تأتي حاشية الجوهري على مختصر السعد على التلخيص للقزويني؛ لتكشف عن تفاعل العلماء مع النصوص الكبرى للبلاغة، وما أضافوه من تحليل وتعليق ونقد، فتمثل حلقة مهمة في سلسلة تلقي البلاغة العربية، وإن تحقيق هذا المخطوط ونشره يُعدّ خدمةً جليلة للتراث، وإثراءً للمكتبة العربية، وإسهامًا في تيسير سبل الدرس البلاغي أمام الباحثين والدارسين.

إن هذا المخطوط يمثل حلقة واصلة في سلسلة تلقي البلاغة العربية؛ فهو يجسد مستويات متداخلة من التفسير والشرح والتعليق، بدءًا من المتن، مرورًا بالتلخيص والشرح، وصولًا إلى الحاشية. وتكمن قيمته في أنه لا يقتصر على العرض، بل يبرز كيفية تناول العلماء للمصطلح البلاغي، وتعاملهم مع المشكلات البيانية، وردودهم على الإشكالات، بما يُظهر حيوية النقاش البلاغي وثراءه.

أهداف الموضوع:

١- تحقيق نص الحاشية: إخراج المخطوط في صورة علمية محققة، وفق أصول التحقيق العلمي المعتمد، مع توثيق النسخ والمقابلة بينها وإثبات الفروق.

٢- إبراز شخصية إسماعيل بن غنيم الجوهري وجهوده العلمية في مجال البلاغة وعلوم العربية.

٣-دراسة الحاشية: الكشف عن القيمة البلاغية لحاشية الجوهري على شرح التفتازاني، وبيان موقعها ضمن التراث البلاغي، وإبراز منهج الجوهري في الحوار مع النصوص، والكشف عن كيفية تعامله مع نصوص السعد التفتازاني والقزويني، وأسلوبه في الاعتراض والمناقشة والرد.

٤-تحليل آرائه النقدية: بيان اجتهاداته البلاغية والفكرية، وإبراز مواطن التميز أو المخالفة فيها مقارنةً بآراء من سبقه أو عاصره.

٥-إظهار الأبعاد التاريخية والعلمية: تتبع أثر الحاشية في الدراسات البلاغية اللاحقة، وبيان إسهامها في تطور علم البلاغة، وتوضيح مكانة الحواشي البلاغية، وإبراز الدور الذي لعبته الحواشي في إثراء الدرس البلاغي، وكيف مثلت جسرًا بين المتون والشروح.

٦-إبراز الجانب النقدي: تحليل اعتراضاته ومناقشاته بما يُظهر حسّه النقدي، ويكشف عن تطور الفكر البلاغي في القرن الثاني عشر الهجري.

٧-خدمة التراث البلاغي: مدّ المكتبة العربية بتحقيق علمي رصين ييسر للباحثين والدارسين الإفادة من نص مهم ظل مخطوطًا، وإظهار أهمية نشر هذه الحاشية التي لم تحظ بالعناية الكافية، بما يثري الدراسات البلاغية.

الدراسات السابقة:

لقد تتابعت جهود الباحثين في تحقيق هذا المخطوط النفيس على مراحل متفرقة؛ إذ افتتحت الباحثة/ صفية الجزار هذه المسيرة في رسالتها للماجستير بجامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة، حيث قامت بتحقيقه من بدايته إلى ختام باب المسند.

ثم تلاها الدكتور/ هاني عمر محمد، فاستكمل التحقيق من أول باب المسند حتى نهاية باب أحوال متعلقات الفعل، وقد نُشر عمله في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة.

وبعده تولى الدكتور/ السيد مسعود حسن تحقيق بابي القصر والإنشاء، ونُشر بحثه في مجلة الدراية بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق – جامعة الأزهر.

ثم جاء الدكتور / أيمن محمد عبد الله فأكمل العمل في باب الفصل والوصل، ونشر دراسته في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة.

وقد أفدتُ في إنجاز هذا الجزء من التحقيق من ثمرات ما سبقني إليه هؤلاء الباحثون من جهد علمي، مستضيئًا بما قدموه، ومستكملاً ما فات بعضهم من مصادر، أو ما لم يتيسر لهم من مناهج ورؤى، ثم قصدتُ إلى إتمام ما تبقى من هذا المخطوط؛ ليغدو بين يدي القارئ نصًّا متكاملًا، تنتظم أجزاؤه كما ينتظم البناء، تعميمًا للفائدة، وإسهامًا في نشر ما تضمنه من درر البلاغة وأسرار البيان.

ومما سبق يتبين لنا **خطة البحث** الذي بين أيدينا، وهي على وجه الإجمال كما يلي:

(مقدمة، وفصلان، وخاتمة، يتلوها مجموعة من الفهارس)

أمَّا المقدمة: فتشتمل على:

أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، وخطة البحث ومنهجه .

تمهيد البحث، ويشتمل على مطلبين:

- **المطلب الأول:** الحديث عن (الجوهري) إسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهري .
- **المطلب الثاني:** نبذة مختصرة عن (التفتازاني) .
- **المطلب الثالث:** نبذة مختصرة عن (الخطيب القزويني).

<u>أمَّا الفصل الأول فهو الخاص بالدراسة ، ويشتمل على مبحثين:</u>

المبحث الأول: الجهود البلاغية التي أشار إليها الغنيمي، ورأيه فيها.

المبحث الثاني: وجاء بعنوان مدخل إلى التحقيق :

أولا: توثيق اسم المخطوطة، ونسبتها إلى إسماعيل بن غنيم الجوهري، والأدلة على ذلك.

ثانيًا: سبب تأليف هذه المخطوطة، وزمن تأليفها.

ثالثًا: وصف نُسخ المخطوطة، وأماكن وجودها.

رابعًا: منهج التحقيق.

وأما الفصل الثاني: فهو قسم التحقيق، ويشتمل على النَّص المُحقَق.

<u>وأما الخاتمة :</u> وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

<u>الفهارس</u>، وهي متنوعة فيما بين:

١ - فهرس الآيات القرآنية.

٢ - فهرس الأحاديث النبوية.

٣ - فهرس الأشعار.

٤ -فهرس المصادر والمراجع.

٥- فهرس الموضوعات.

التَّمْهِيدُ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ إِسْمَاعِيل بْنِ غُنَيْم الجَوْهَرِي:

هو إسماعيل بن الشيخ غُنيم الجوهري المصري[1]، عُرِف بالجوهري أو الغنيمي على ما ورد في نسخ المخطوط، وكتب التراجم، ولم تُسعف كتب التراجم في إلقاء الضوء على المؤلِّف إلا إشارات خاطفة، تركز على تحديد الاسم والعصر، وذِكر كثير من المؤلفات التي تبرهن على جهده وتبحره في علوم العربية، دون إشارة واضحة إلى سنة ميلاده، وهي إشارات لا تتجاوز الأسطر العشرة، فلم تتطرق إلى حياته بالتفصيل، سواءً عن أدبه وثقافته أم شيوخه وتلامذته، ومن هنا نستدل على أنَّ الجوهري كان مغمورًا، فلم يكن من العلماء المشهورين، فكأنَّه لم يكن رحَّالًا متنقلًا من بلدٍ إلى آخر حتى يشتهر ويُعرف؛ ولهذا لم أجد عنه سوى هذه الأسطر القليلة[2]، فالمؤلف هو إسماعيل بن غنيم الجوهري، ولم تعرف سنة ولادته، لكنه تُوفي سنة ١١٦٥هـ/١٧٥٢م، وقد شارك في كثيرٍ من العلوم؛ منها ما يتعلق بعلوم اللغة، ومنها ما يتعلق بعلوم الشريعة، ومنها ما هو في المنطق، ومنها ما هو في السيرة النبوية، ومعظمها رسائل قصيرة **منها:**

---

(١) **ينظر**: إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد، تأليف الشيخ: إسماعيل بن غنيم الجوهري (ت:١١٦٥هـ)(٨) ، محققة على ثلاث نسخ خطية، تح: أبي عبد الله الداني بن منير آل زَهوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط/١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

(٢) **ينظر**: شرح الجوهري على منظومة الشبراوي-لإسماعيل بن غنيم الجوهري(ت:١١٦٥هـ-١٧٥٢م)، تحقيق: أ/زينب إبراهيم (ماجيستير اللغة العربية)(١٧)، مراجعة: ا.د/ يحيى جبر، رئيس مجمع اللغة العربية الفلسطيني، وأستاذ علم اللغة بجامعة النجاح الوطنية، ضمن سلسلة أسفار العربية (٨)- مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أمَّا بعد (رسالة) [١].
- رسالة في قول العلماء في (لا إله إلا الله) هل هي من قبيل عموم السلب أو من سلب العموم[٢].
- رسالة في البسملة[٣].
- حلية ذوي المجد بجواهر العقد في الكلام على أمَّا بعد[٤].
- أجوبة على أسئلة للجلال السيوطي (رسالة).
- بلوغ المرام بشرح ديباجة شرح القطر لابن هشام –في النحو[٥].
- شرح منظومة للشبراوي ، فرغ منه سنة١١٦٠هـ[٦].
- التجريد في إعراب كلمة التوحيد[٧].

---

(١) **ينظر**: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت:١٣٩٩هـ)(٣٢/٣) عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا (رئيس أمور الدين)، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ. رسالة مخطوطة بدار الكتب المصرية باسم مؤلفها إسماعيل الجوهري برقم حفظ: ٤٦٨ معارف عامة عربي، ورقم:٩٤ نحو تيمور عربي، الرقم العام:١٧٥٣٥١، ورقم:٢٩٥١٨٦.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٢٥٠٩ تصوف عربي، ورقم:٣٢١ توحيد عربي ، الرقم العام:٨٨٣٥١ ، ورقم عام:٣٢٥٩١ ، ورقم مايكروفيلم:٣٩٢٠٢.

(٣) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٧٥٤٥ ج عربي، الرقم العام:٢١٧٩٩٩.

(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٧٢٨٤هـ عربي ، ورقم:٥٧٦٨ هـ عربي ، ورقم:٥٩٢ نحو تيمور عربي ، رقم المايكروفيلم ٢٦١٨٣ ، الرقم العام:٢٢٣٣٠٧ ، ورقم:٢٩٨٩٦١.

(٥) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ: ١١٥٤ نحو عربي ، ورقم:٤٩٣ نحو تيمور عربي ، الرقم العام:١٣٢٤٤١، ورقم:٢٩٨٠٥٦.

(٦) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٧٢٨٤٧٣١ نحو تيمور عربي ، رقم المايكروفيلم ٢٦١٨٣ ، الرقم العام:٢٢٣٣٠٧ ، ورقم:٣٠٠٠٦١ ، ومنه نسخة أخرى بعنوان شرح القصيدة النحوية لعبد الله الشبراوي الشافعي لجوهري برقم حفظ:١٦ نحو حليم عربي ، ورقم عام:٤٤٥٧٧١ ، ورقم مايكوفيلم:٥٤٦٦٣.

(٧) **ينظر**: معجم المؤلفين ٢٨٥/٢ .

- جواز وقوع النسخ (رسالة).
- حلل الاصطفا بشيم المُصطفى –صلى الله عليه وعلى آله وسلم – منه نسخة مخطوطة بجامعة الرياض(١) .
- فتح الأبواب المقفلة على مباحث البسملة، فرغ منها سنة ١١٥١هـ(٢).
- رفع الأستار المُسبلة على مباحث البسملة(٣).
- شرح لفظ الجلالة(٤).
- القول المُحكم على ديباجة شرح السُّلَّم في المنطق(٥)، فرغ من تأليفه سنة ١١٦٥هـ(٦).
- الحاشية التي نحن بصدد تحقيقها المسماة: **حاشية الجوهري (إسماعيل ابن غنيم) على مختصر السعد التفتازاني على التلخيص للجلال القزويني.** (٧)

<u>وفاته:</u> يبدو أنَّها كانت سنة ١١٦٥هـ ، أو بعدها بقليل ، والله أعلم (٨).

المَطْلَبُ الثَّانِي، والمَطْلَبُ الثَّالِثُ: نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنِ الخطيب القزويني، وسعد

---

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٥٠١ حديث تيمور عربي ، رقم المايكروفيلم ٢٣٨٨١، الرقم العام:٢٦٢٠٠١.

(٢) **ينظر**: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ٢٢٠/١. مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٣٨١٤٧ عربي ، ورقم:٤٨٩١ج عربي، ورقم:٩٢ نحو عربي، الرقم العام:٢١١٧٩١، ورقم:٢١٧٨٠١ ، ورقم:٣٥٨٦٤١.

(٣) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٥٢٠ تفسير تيمور عربي ، الرقم العام:٢٥٦٨٢١.

(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٥٦ علم الكلام عربي، الرقم العام:٢٢٣٣٠٧، ورقم:٣٤٧٧٠٧.

(٥) مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ: ١٠١ عربي تيمور، ورقم:١٦١ منطق تيمور عربي، الرقم العام:٣١٧١٦١ ، ورقم:٣١٧٤٥١.

(٦) **ينظر**: تحقيق مخطوط (إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد) تأليف: إسماعيل بن غنيم الجوهري . تحقيق ودراسة الدكتورة : سماسم بسيوني عبد العزيز مطر (٣٩٠) (مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة _جامعة الأزهر_مصر ع ٣٠ ،ج٣ دار المنظومة) ٢٠٠٩م.

(٧) سأذكر كل تفاصيل النسخ التي حصلت عليها تحت عنوان وصف النسخ .

(٨) ينظر: إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد(٩).

الدين التَّفْتَازَانِيّ: فنظرًا لكثرة التعريفات التي تناولت الخطيبَ القزوينيَّ وسعدَ الدين التفتازاني، ورواجِهما الواسع في الدرس البلاغي، يرى البحثُ . اختصارًا . عدمَ التعريف بهما، اكتفاءً بما هو مستقرٌّ من شهرتهما وتطبيقًا لقاعدة: «العارف لا يُعرَّف».

أمَّا الفَصْلُ الأَوَّلُ: فَهُوَ الخَاصُّ بِالدِّرَاسَةِ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَبْحَثَيْنِ:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: الجُهُودُ البَلَاغِيَّةُ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الغنيمِي، وَرَأْيُهُ فِيهَا.

أَوَّلًا: اجْتِهَادُ الجَوْهَرِيّ فِي القَرِينَةِ

يعترض الشيخ الجوهري على كلام السعد التفتازاني في "المختصر" بشأن مثال الحذف في قوله تعالى: {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} [الفجر: ٢٢] ، ويرى أن التقدير الذي ذكره السعد (أمر الرب أو عذابه) هو تقدير غير دقيق، ويقدم بديلاً أعم وأشمل.

فذكر الجوهري كلام السعد "[قوله]: لا أحدهما على التعيين(١)، [وهو الأمر] وحده ، والعذاب وحده، وإنما المراد: أحدهما على سبيل الإبهام"(٢).

ثم يعترض عليه بقوله: "وفي ذلك نظر، فإن العقل لا يحصر المقدر في ذلك، بل يجوز أن يُقَدَّرَ شيء أعم منهما، وهو الأمر الشامل للعذاب، ولأماراته، ولدلائل العظمة الواقعة في يوم القيامة، فيكون هذا المُقَدَّرُ أظهرَ على قياس ما مر في آية: (حرمت عليكم الميتة)، من أن [المقدر] التناول لا الأكل[١٧٩/ظ] ولا شرب اللبن"(٣)، وأجيب بأن الأمر في كلام [المصنف] الذى هو أحد الأمرين شامل لذلك كله؛ لأنه قدر مشترك بين هذه الأمور، وليس المراد به ما قابل النهى، فلا يرد ما ذكر(٤).

---

(١) سياق الكلام:" (ومنها أن يدل العقل عليهما) أي: على الحذف وتعيين المحذوف (نحو:﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر/بعض الآية٢٢]) فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب – تعالى وتقدس– ويدل على تعيين المراد أيضا. (أي: أمره أو عذابه) فالأمر المعين الذي دل عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين". المختصر، ص: ١٧٥.

(٢) قسم التحقيق، ص: ٥٥.

(٣) قسم التحقيق، ص: ٥٥.

(٤) قسم التحقيق، ص: ٥٦.

ملخص اعتراض الجوهري:

فيعترض الشيخ الجوهري على كلام السعد التفتازاني في "المختصر" بشأن مثال الحذف في قوله تعالى: "وَجَاءَ رَبُّكَ"، ويرى أن التقدير الذي ذكره السعد (أمر الرب أو عذابه) هو تقدير غير دقيق، ويقدم بديلاً أعم وأشمل.

فالجوهري يرى أن هذا التقدير ليس أظهر التقديرات الممكنة، فالعقل لا يحصر المقدر في هذين الأمرين فقط (الأمر والعذاب).

ويقترح الجوهري تقديرًا أعم وأشمل، وهو "الأمر الشامل للعذاب، ولأماراته، ولدلائل العظمة الواقعة في يوم القيامة"(١)؛ لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها، وتقدير التناول أولى من تقدير الأكل؛ ليشمل شرب ألبانها، فإنه –أيضًا– حرام(٢).

ويستند الجوهري في اعتراضه إلى قياس على آية أخرى، وهي قوله تعالى: "حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ". فكما أن المقدر في هذه الآية هو "التناول" (الذي يشمل الأكل والشرب) وليس "الأكل" فقط؛ لكونه أعم وأشمل، فإن المقدر في آية "وجاء ربك" ينبغي أن يكون الأعم والأشمل أيضًا.

الرد على اعتراض الجوهري

يمكن الرد على اعتراض الجوهري بتوجيه كلام السعد وتوضيح أن مقصوده كان صحيحًا، وأن التعبير كان مختصرًا:

أجاب العلماء على هذا الاعتراض بأن لفظ (الأمر) الذي ذكره السعد هو لفظ عام وشامل، وليس المراد به (الأمر) الذي هو مقابل (النهي) في الاصطلاح الفقهي، وكلمة (الأمر) في كلام السعد لا تعني أمرًا واحدًا، بل هي

---

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر، رسالة ماجستير تحقيق الباحث: محمود صلاح الشيمي –كلية الدراسات الإسلامية والعربية (بنين) بدمياط–٢٠١٨، ٥٢٦/٢، ونصه: لا يخفى أنّ التقدير الأظهر هناك, كما في الآية السابقة الأمر الشامل لنفس العذاب ولأماراته, ولدلائل العظمة الواقعة في يوم القيامة.

(٢) ينظر: المطول على التلخيص للسعد التفتازاني / مطبعة سنده (باسطنبول) ١٣١٠هـ، ص: ٤٩٠.

قدر مشترك بين كل ما يصدر عن الله تعالى في يوم القيامة من دلائل عظمته، وعذابه، وأحكامه.

وبناءً على هذا التوجيه، فإن ما قصده السعد التفتازاني بتقدير (أمره) هو نفسه ما قصده الجوهري بالتقدير الأعم والأشمل، وبالتالي لا يوجد تناقض أو اختلاف بين الرأيين، بل هو اختلاف في التعبير فقط.

الخلاصة النهائية

اجتهاد الشيخ الجوهري في هذا الاعتراض يدل على دقة ملاحظته وسعة اطلاعه، لكن الرأي الراجح هو ذكره السعد التفتازاني في جوهر المسألة.

والسبب في ذلك أن اعتراض الجوهري مبني على فهم خاص لكلمة (الأمر) على أنها لا تشمل كل دلائل العظمة، بينما المقصود بها في كلام السعد هو المعنى الأعم لكل ما يقع يوم القيامة من شؤون الرب وعظمته وبذلك، فإن اعتراض الجوهري يزول بعد فهم السياق الدقيق لكلام السعد.

ثانيًا: اعْتِرَاضُ التَّوْشِيعِ

يعترض الشيخ الجوهري على كلام السعد التفتازاني في (المختصر) بشأن تعريف (التوشيع)، ويسلط الضوء على عدم التوافق بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للمصطلح، ويقدم ردًّا علميًّا على التوجيهات التي حاول السعد بها حل هذا التناقض.

فينقل ما ذكره السعد في تعريف التوشيع بقوله: "**[قوله]: وفي الاصطلاح**، أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول فيه نظر؛ لأنه على عكس المعنى اللغوي[1]؛ لأن الإتيان بالمثنى بمنزلة لف القطن، وتفسيره بالاسمين بمنزلة الندف، والندف في المعنى اللغوي مقدم على اللف، والإتيان بالمثنى الذي هو بمنزلة اللف في المعنى الاصطلاحي مقدم

(١) أي: أن التوشيع في اللغة: لف القطن المندوف, ووجه المناسبة: أن في المعنى الاصطلاحي: لفًا وندفًا أي: تفرقةً وتفصيلًا, وإن كان فيه اللف سابقًا على الندف عكس اللغوي. ينظر: تجريد البناني ٩٣/٢, وحاشية شيخ الهند محمود حسن على مختصر السعد ٥٤٠/١.

على التفسير الذي هو بمنزلة الندف"[١].

فاعتراض الجوهري هنا على تعريف (التوشيع) في الاصطلاح بأنه "لف القطن المندوف" في اللغة[٢]، ويُبدي وجهة نظره بأن هناك تناقضًا بين المعنيين، فالمعنى اللغوي للتوشيع: أن التوشيع في اللغة: لف القطن المندوف, ووجه المناسبة: أن في المعنى الاصطلاحي: لفًّا وندفًا أي: تفرقةً وتفصيلًا, وإن كان فيه اللف سابقًا على الندف عكس اللغوي[٣].

فالمعنى اللغوي: هو لف القطن المندوف، وهذا يعني أن الندف (التفريق) يأتي أولًا ثم يتبعه اللف (الجمع).

والمعنى الاصطلاحي: هو أن يؤتى بمثنى (بمنزلة اللف) ثم يفسر باسمين (بمنزلة الندف)، وهذا يعني أن اللف يأتي أولًا ثم يتبعه الندف.

فيرى الجوهري أن هذا الترتيب معكوس، وأن المعنى الاصطلاحي ليس على نمط المعنى اللغوي، بل هو على عكسه.

وأجاب السعد بأن المثنى "مشتمل على اللف والنشر" معًا، وأن فيه "لفًّا لفظيًّا" و"نشرًا معنويًّا" (باعتبار أنه سيفسر باسمين في الواقع)، وبالتالي فإن المعنى الاصطلاحي يتماشى مع المعنى اللغوي، بقوله: "وأجيب بأن المثنى مشتمل على [النشر] أيضًا نظرًا إلى أنه مفسر باسمين في الواقع، فيكون فيه [لف] لفظًا ونشر معنى نظرًا للواقع فظهر أن المعنى الاصطلاحي على نمط المعنى اللغوي[٤].

رد الجوهري على توجيه السعد: يرى الجوهري أن هذا الجواب فيه نظرٌ من

---

(١) قسم التحقيق: ص: ٥٦.

(٢) ينظر: لسان العرب (ندف).

(٣) ينظر: تجريد البناني ٩٣/٢, وحاشية شيخ الهند محمود حسن على مختصر السعد ٥٤٠/١ (التوشيع وهو) في اللغة: لف القطن المندوف. وفى الاصطلاح: "أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول نحو: يشيب ابن آدم ويشيب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل" المختصر، ص: ١٧٧.

(٤) قسم التحقيق، ص: ٥٧.

وجهين:

الأول: عدم وجود الترتيب: هذا الجواب يفترض أن اللف والنشر (الندف) حاصلان في المثنى معًا، بينما في المعنى اللغوي هما مرتبان (الندف أولًا ثم اللف)، وهذا التخالف في الترتيب لا يحل المشكلة.

الثاني: عدم كفاية الجواب: هذا الجواب قد يمنع وجود التعاكس، لكنه لا يُظهر المناسبة الكاملة بين المعنيين، بمعنى أنه لم يوضح كيف أن المعنى الاصطلاحي "على نمط" المعنى اللغوي، بل أثبت فقط أنه ليس على عكسه تمامًا، بقوله: "وفي هذا الجواب نظر؛ لأنه يقتضى أن اللف والنشر حاصلان معنى في المثنى مع أنهما في المعنى اللغوي حاصلان على سبيل الترتيب، فالتخالف حاصل، ولم توجد المناسبة بين المعنين، فهذا الجواب إنما منع التعاكس، ولم يحصل به [المقصود] [(١)] وهو مبنى على أن اللف بمنزلة الإتيان بالمثنى بجامع الجمع والضم، وأن الندف بمنزلة التفسير بجامع التفريق [(٢)]، وهذا ما نص عليه الفناري في حاشيته بقوله: "فإن قلت: التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف والنشر, وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة الندف, فكان الأظهر أن يقول: بمنزلة ندف القطن بعد اللف، قلت: لا شك أنّ اللف المقصود في القطن متأخر عن ندفه, ثمّ إن المثنى بعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف, وتعيين المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف, فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج إلى اعتبار القلب وغيره"[(٣)].

وبذلك يظهر اجتهاد الجوهري من أن الاعتراض ينشأ من افتراض أن اللف بمنزلة الإتيان بالمثنى، وأن الندف بمنزلة التفسير، بناءً على رابطة "الجمع

---

(١) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٢) النص المحقق، ص: ٥٧.

(٣) حاشية الفناري، حسن جلبي الرومي الفناري(ت:٨٨٦هـ) على شرح المطول تلخيص المفتاح، مخطوط بمكتبة جامعة لايبزيك- ألمانيا، ص: ٢٧٤/ظ، ٢٧٤/و.

والضم".

ويقترح الجوهري اجتهادًا جديدًا لحل المشكلة، ويُقدم حلًّا بديلًا يعتمد على تغيير وجه الشبه بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي بأن نجعل اللف بمنزلة التفسير (بجامع كمال الانتفاع)، والندف بمنزلة الإتيان بالمثنى (بجامع عدم كمال الانتفاع) (١).

وتوضيح التفسير باسمين هو الذي يؤدي إلى الانتفاع الكامل بالمعنى، فهو بمنزلة "لف" القطن بعد ندفه للاستفادة منه، بينما الإتيان بالمثنى وحده، دون تفسير، هو بمنزلة "الندف" الذي لا يكفي للاستفادة الكاملة.

بناءً على هذا التوجيه، يصبح الترتيب منطقيًّا، فلا يوجد تعاكس بين المعنيين.

الرأي الراجح يميل إلى أن توجيه الجوهري هو الأقوى والأكثر دقة، فهو لا يكتفي بالرد على الاعتراض، بل يقدم حلًّا جذريًّا يغير أساس المقارنة بين المعنيين، مما يزيل التناقض تمامًا ويُظهر المناسبة الكاملة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للتوشيع.

ثالثًا: اعْتِرَاضُ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى مَا وُضِعَ لَهُ

اعترض الشيخ الجوهري على كلام السعد التفتازاني في "المختصر" بشأن حصر الدلالة في أقسامها الثلاثة (المطابقة، التضمن، الالتزام)، ويرى أن هذا الحصر قاصر؛ لأنه يغفل نوعًا من الدلالة لا يندرج تحتها، وهو "دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم".

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/٦٩٢، ٦٩٣.

فذكر الجوهري [قوله]: وهذه الدلالة...إلخ[١] يقتضى حصر الدلالة المذكورة في هذه الأقسام[٢].

ثم علق عليه بأن فيه نظرًا؛ "لأن دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم خارجة عن الأقسام المذكورة؛ لأن فصاحة [المتكلم] ليست تمام ما وضع له اللفظ المذكور، كما هو ظاهر، وليست جزء الموضوع له وليست خارجًا عنه، بل هي فرد من أفراد الفصاحة التي هي جزء الفصيح الذى هو جزء ما وضع له اللفظ المذكور مع مدخلية الوضع فيها، وأجيب بأنه لا مدخلية للوضع فيها؛ لأن المراد بمدخلية الوضع لنفس المعنى المراد، كما في الدلالة الوضعية، أو لما يتعلق بذلك المعنى من الكل[٣] .

وهذا المعنى السابق هو ما نص عليه لطف الله في حاشيته بقوله: "قيل: فيه أن دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم خارجة عن الأقسام مع مدخلية الوضع، ويمكن أن يقال: المراد بمدخلية الوضع وضعه لنفس المعنى، أو لما يتعلق به"[٤].

وأكد عليه الحفيد حين ذكر: "أنّ دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم خارجة عن الأقسام مع مدخلية الوضع فيها، ويمكن أن يقال: المراد

---

(١) سياق الكلام: "وهذه الدلالة (إما على تمام ما وضع) اللفظ (له), كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه), كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق (أو على خارج منه), كدلالة الإنسان على الضاحك". المختصر، ص: ١٨٣.

(٢) ينظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تاج الدين السبكي، الزركشي، ت: د سيد عبد العزيز – د عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م، ٣٣٤/١، وفيه: الدلالة تنحصر في المطابقة والتضمن والالتزام؛ لأنَّ اللفظ إما أن يدل على معناه الموضوع له أم لا، والأول المطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، والثاني إما أن يدل على جزء مسماه أو خارج عنه، والأول التضمن كدلالته على الحيوان وحده وعلى الناطق وحده، والثاني الالتزام، كدلالته على الكاتب أو الضاحك، سميت الأولى مطابقة لتطابق اللفظ والمعنى، والثانية تضمناً لتضمن الكلام لجزئية، والثالثة التزاماً لما فيها من الاستلزام.

(٣) قسم التحقيق: ص. ٧٠.

(٤) ينظر: حاشية لطف الله ٣١٨/٢.

بمدخلية الوضع وضعه لنفس المعنى أو لما يتعلق به"[١] .

وأكد الجوهري على أن "الملزوم كما في دلالة التضمن والالتزام، واللفظ المذكور لم يوضع لفصاحة المتكلم ولا لكله ولا لملزومه، بل وضع لما هو[١٨٣/ظ] فرد من جزء جزئه، فخروجها عن الأقسام لعدم وجود [المقسم] فيها ولا بدع فيه، والظاهر أنها من الدلالة العقلية؛ لأنه يستحيل وجود لفظ فصيح بدون فصاحة المتكلم، فتكون كدلالة اللفظ على حياة اللافظ"[٢].

وذلك لأن "الدلالة كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر، وبإضافتها إلى اللفظ خرجت (الدلالة العقلية)، وهي دلالة وجود المسبب على وجود سببه، (والوضعية) كدلالة الذراع على القدر المعين، وكان ينبغي أن يقول: دلالة اللفظ الوضعية؛ ليخرج دلالة اللفظ العقلية، كدلالة اللفظ على حياة اللافظ، ودلالة اللفظ الطبيعية، كدلالة أح أح على وجع الصدر" [٣].

وأكد الجوهري على أنه "يصح أن تكون الدلالة المذكورة من قبيل دلالة الالتزام عند علماء هذا الفن، كعلماء الأصول دون أهل الميزان؛ لأنهم يشترطون اللزوم البين بالمعنى الأخص ولم يوجد، وعلى هذا لا إيراد [٤].

وبالنظر في هذا الاجتهاد نجد أن الشيخ الجوهري اعترض على كلام السعد بشأن حصر الدلالة في أقسامها الثلاثة (المطابقة، التضمن، الالتزام)، ويرى أن هذا الحصر قاصر؛ لأنه يغفل نوعًا من الدلالة لا يندرج تحتها، وهو "دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم".

وبذلك يرى الجوهري أن "فصاحة المتكلم" هي فرد من أفراد "الفصاحة" التي هي جزء من "الفصيح" الذي هو جزء مما وضع له اللفظ، وهذا يجعله خارج الأقسام الثلاثة.

---

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٣٨/٢ .

(٢) قسم التحقيق: ص: ٧٠.

(٣) ينظر: الغيث الهامع ١١٦/١ .

(٤) قسم التحقيق، ص:٧١.

ردود العلماء وتوجيهاتهم:

أجاب العلماء عن اعتراض الجوهري بتوجيهات مختلفة، بعضها يضع هذه الدلالة خارج الأقسام، وبعضها يلحقها بها:

الرأي الأول (دلالة عقلية):

يرى هذا الرأي أن دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم هي دلالة عقلية، فالعقل هو الذي يحكم باستحالة وجود لفظ فصيح من غير أن يكون المتكلم به فصيحًا، وهذا يشبه دلالة اللفظ على "حياة اللافظ"، التي هي دلالة عقلية أيضًا؛ لأن اللفظ لا يصدر إلا من حي.

وجه الرد على الجوهري: هذا الرأي يُقر بأن الدلالة المذكورة خارج الأقسام الثلاثة، لكنه يبرر ذلك بأنها دلالة عقلية وليست لفظية وضعية، وبالتالي فالحصر صحيح.

الرأي الثاني (دلالة التزام):

يرى هذا الرأي أن هذه الدلالة يمكن أن تكون من قبيل دلالة الالتزام عند علماء البلاغة والأصول، فدلالة الالتزام عند هؤلاء العلماء أعم من دلالتها عند المناطقة، ولا يشترطون فيها "اللزوم البين بالمعنى الأخص" (أي اللزوم الذي لا يحتاج إلى دليل لإثباته)، وهو ما قد لا يتوفر في دلالة الفصاحة. وبما أن اللزوم (وإن كان غير بين) موجود، فالدلالة التزامية.

الخلاصة النهائية:

اجتهاد الجوهري في هذا الاعتراض دقيق ومهم؛ لأنه يسلط الضوء على نقطة ضعف في حصر الدلالة، لكن الرأي الأرجح والأكثر قبولًا هو أن دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم هي دلالة عقلية، وليست لفظية وضعية؛ لأن الدلالة اللفظية (بأقسامها الثلاثة) تتعلق بالوضع اللغوي للفظ، أما دلالة اللفظ على فصاحة المتكلم، فهي لا تستمد من وضع اللفظ، بل من استحالة عقلية، وهي أن الصفة (الفصاحة) لا تنفصل عن موصوفها (المتكلم).

رابعًا: الدّلَالَةُ عَلَى الجُزْءِ وَالخَارِجِ عَقْلِيَّةٌ

يعترض الشيخ الجوهري على كلام السعد بشأن تسمية الدلالتين (التضمن والالتزام) بـ"الدلالة العقلية" يرى الجوهري أن هذا التعبير فيه قصور، ويقدم بديلاً له، **فأورد قولَ السعد: "إنما هي من جهة حكم العقل...إلخ**[1]

ورُدَّ عليه بأن فيه نظرًا؛ "لأنّ دلالة اللفظ المذكورة بواسطة الوضع –أيضا–؛ لأن العلم بالوضع يستلزم [حصول] المعنى، فينبغي أن يبين وجه التسمية بالعقلية بأن الدلالتين: التضمن والالتزام بواسطة [حالة إجمالية]، وهى استلزام حصول الكل، والملزوم لحصول الجزء واللازم، وهذه الحالة قريبة [إلى العقل] يحكم بها من غير حاجة إلى نظر، فإدراك العقل لها ضروري، وهذا لا ينافي أنها بواسطة [الوضع] –أيضا– فلا وجه للحصر المذكور" [2].

ملخص اعتراض الجوهري

يعترض الجوهري على قول السعد: إن دلالتي التضمن والالتزام "إنما هي من جهة حكم العقل".

يعتقد الجوهري أن هذا التعبير غير دقيق؛ لأنه يقتضي أن تكون هاتان الدلالتان عقليتين فقط، بينما هما في الحقيقة دلالتان وضعيتان أيضًا، لأن العلم بوضع اللفظ هو الذي يستلزم حصول المعنى.

وحجته في ذلك أن الدلالتين (التضمن والالتزام) تعتمدان على مقدمتين:

مقدمة وضعية: أن فهم اللفظ يؤدي إلى فهم معناه (توقف الفهم على العلم بالوضع).

---

(١) سياق الكلام:" (و) يسمى (كل من الأخيرتين) أي: الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) ؛لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج **إنما هي من جهة حكم العقل** بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم, والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلًا فيها, ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية, كدلالة الدخان على النار". المختصر، ص: ١٨٤.

(٢) قسم التحقيق، ص:٧١.

مقدمة عقلية: أن فهم الكل يستلزم فهم جزئه، وأن فهم الملزوم يستلزم فهم لازمه (انتقال العقل)، فـ "هذا الحصر يقتضي أن الوضع لا مدخل له فيهما, وليس كذلك؛ إذ هو جزء سبب؛ لأن كلًّا من التضمنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين إحداهما: وضعية, والأخرى عقلية, وهما كلما فهم اللفظ فهم معناه, وكلما فهم معناه فهم جزؤه أو لازمه, ينتج أنه كلما فهم اللفظ فهم معناه فهم جزء معناه أو لازمه, والمقدمة الأولى متوقفة على الوضع؛ لأن فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع, والمقدمة الثانية متوقفة على العقل؛ لأن فهم الجزء أو اللازم متوقف على انتقال العقل من الكل إلى الجزء ومن الملزوم إلى اللازم, فمن نظر إلى المقدمة الأولى سمى التضمنية والالتزامية وضعيتين كالمناطقة, ومن نظر للثانية سماهما عقليتين كالبيانيين. وأجيب بأن هذا حصر إضافي، أي إنما هي من جهة حكم العقل لا من جهة الوضع وحده للجزاء أو اللازم , فلا ينافي أنه من جهة العقل والوضع معًا"[(١)].

يقول الجوهري: إن السعد أهمل المقدمة الأولى (الوضعية) واقتصر على الثانية (العقلية)، مما جعل الحصر قاصرًا.

الرد على اعتراض الجوهري

أجاب العلماء على اعتراض الجوهري بتوجيهات تُبرر استخدام السعد لكلمة "عقلية"، وتوضح أن كلامه صحيح لا غبار عليه، ويمكن تلخيص هذه التوجيهات في جوابين رئيسيين:

جواب الحصر الإضافي: الحصر الذي ذكره السعد "إنما هي من جهة حكم العقل" هو حصر إضافي لا حصر حقيقي، أي أن السعد أراد القول: إن هذه الدلالة تختلف عن الدلالة المطابقية في كونها من جهة العقل، لا أنها عقلية محضة، فكلامه لا ينفي أن يكون للوضع مدخل فيها أيضًا.

جواب السبب القريب والبعيد: السعد اقتصر على ذكر "العقل"؛ لأنه هو السبب القريب للدلالة، بينما الوضع هو السبب البعيد. فعندما تسمع "إنسان"،

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ١٦/٣.

ينتقل ذهنك مباشرة من الكل (الإنسان) إلى الجزء (الحيوان)، وهذا الانتقال هو حكم العقل. أما الوضع، فهو سبب سابق وبعيد، لا يدرك على الفور.

الخلاصة النهائية

اجتهاد الشيخ الجوهري دقيق من الناحية الفلسفية والمنطقية، لكن الرأي الراجح هو ما رآه السعد، وأن كلامه أنسب ومعتبر في السياق البلاغي.

فالجوهري ينظر إلى العلاقة السببية بشكل متسلسل، حيث يرى أن الأسباب (الوضعية والعقلية) يجب أن تُذكر كلها.

بينما يرى السعد أن اللفظ يُطلق ويراد به السبب الأقرب والأهم، وهو العقل، وهذا هو ما يبرر التسمية في علم البيان، فالعقل هو الذي يقوم بالعملية الذهنية التي تفرق بين الدلالة المطابقية وغيرها.

خَامِسًا: اجْتِهَادُهُ فِي اللُّزُومِ الذِّهْنِيِّ

يعترض الشيخ الجوهري على كلام السعد بشأن دلالة الالتزام، وتحديدًا على قيد "ولو لاعتقاد المخاطب"، فيرى الجوهري أن هذا التعبير غير دقيق، ويقدم بديلاً له، بينما يجيب العلماء على اعتراضه بعدة توجيهات.

فذكر قول السعد "مما يثبته اعتقاد المخاطب[1] ،

وذكر اعتراضه عليه بأن فيه نظر؛ "لأن [اعتقاد] المخاطب متعلق باللزوم لا مثبت له، والمثبت إنما هو ذهن المخاطب وعقله، فالأَوْلَى أن يقول: مما يثبته ذهن المخاطب".

الرد على اعتراض الجوهري

أجاب العلماء على اعتراض الجوهري بتوجيهات تُبرر استخدام السعد لكلمة "اعتقاد" بدلاً من "ذهن"، وتوضح أن كلامه صحيح لا غبار عليه. يمكن تلخيص هذه التوجيهات في جوابين رئيسيين:

جواب التقدير اللفظي: يمكن أن يكون "الاعتقاد" هنا مصدرًا بمعنى اسم

(١) سياق الكلام:" والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللزوم الذهني البين المعتبر عند المنطقيين بقوله: (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أي: ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام إذا هو المفهوم من إطلاق العرف". المختصر، ص: ١٨٥.

الفاعل، أي "معتَقِد المخاطب"، وهو نفسه ذهنه. وبهذا يكون السعد قد استعمل لفظ "الاعتقاد" مجازًا أو بتأويل لفظي، فـ"الاعتقاد مصدر بمعنى اسم الفاعل أي: معتقد المخاطب وهو ذهنه، الثاني: أن المراد بالإثبات التعلق على سبيل المجاز المرسل من باب إطلاق اللزوم وإرادة الملزوم"[١]؛ لأن تعلق الاعتقاد باللزوم يستلزم ثبوته في الذهن بالوجود الظني أن يجعله ثابتا فيه على وجه الظن[٢]، فاعترض بأن اعتقاد المخاطب متعلق باللزوم لا مثبت له، والمثبت له إنما هو ذهن المخاطب وعقله، فأولا يثبته بعقله، ثم بعد ذلك يعتقده[٣]، فـ"المعتقد يعني ذهن المخاطب فلا يرد أنّ الاعتقاد متعلق باللزوم لا مثبت له على أنّ تعلّق الاعتقاد به يجعله ثابتًا في الذهن بالوجود الظني"[٤].

ملخص اعتراض الجوهري

يعترض الجوهري على قول السعد: "مما يثبته اعتقاد المخاطب"، ويوضح أن هذا التعبير فيه خطأ من وجهة نظره:

فالاعتقاد هو مجرد مُتعَلَّق باللزوم، وليس مثبتًا له، فذهن المخاطب هو الذي يثبت اللزوم ويحكم به، ثم يأتي الاعتقاد ليتعلق بهذا اللزوم الثابت.

ويرى الجوهري أن الأصوب والأدق أن يقول السعد: "مما يثبته ذهن المخاطب".

كما يمكن أن يكون الكلام على سبيل المجاز المرسل، حيث أطلق "الاعتقاد" وأريد به "الذهن" أو "الإثبات الذهني"، بناءً على العلاقة السببية، فالاعتقاد يستلزم الإثبات في الذهن (على وجه الظن)، أي أن مجرد تعلق الاعتقاد باللزوم يجعل هذا اللزوم ثابتًا في الذهن.

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ٢٨/٣، قال: اعترض بأن اعتقاد المخاطب متعلق باللزوم لا مثبت له، والمثبت له إنما هو ذهن المخاطب وعقله، فأولا يثبته بعقله، ثم بعد ذلك يعتقده.

(٢) قسم التحقيق: ص:٧٦.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٤١/٢ .

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٤١/٢ .

الخلاصة النهائية

اجتهاد الشيخ الجوهري دقيق من الناحية اللفظية، لكن الرأي الراجح هو مع السعد التفتازاني، وأن كلامه صحيح ومعتبر.

فالجوهري ينظر إلى اللفظ بمنظار دقيق جدًّا، حيث يميز بين المثبِت، والمتعلَق، بينما يرى السعد أن اللفظ يُطلق بمعناه الأعم، حيث إن تعلق الاعتقاد باللزوم يثبته في الذهن على وجه الظن.

وكلا الرأيين صحيح، لكن استخدام السعد للفظ لا يعد خطأً.

سَادِسًا: اعْتِرَاضُ الدّلَالَةِ الوَضْعِيَّةِ لِلْأَلْفَاظِ

يعترض الشيخ الجوهري على كلام السعد بشأن الدلالة الوضعية، ويرى أن دليل السعد الذي يثبت أن "الوضوح والخفاء" لا يقع في الدلالة الوضعية هو دليل ضعيف وغير كافٍ، بل هو أعم من المدعى، وقد يعود على أصل المسألة بالنقض.

فيذكر [قوله]: لا يتأتى بالوضعية ...إلخ[1] .

ويُعلق عليه بأن فيه نظر؛ "لأن الدليل الذى ذكره بقوله: لأن السامع...إلخ أعم من المدعى؛ لأن المدعى أنه لا يكون طريق من الطرق المختلفة الوضوح دالا على المعنى بالوضع، والدليل إنما يفيد نفى الدلالة بالوضع عن جميع الطرق، وهو لا ينافي أن يكون البعض[دالا] بالوضع، فربما يفيد أن بعض الطرق الدالة [بالوضع] مختلفة الوضوح وهو مخالف لما تقرر عندهم من أن اللفظ الدال بالوضع بمنزلة أصوات [الحيوانات] بجامع

(١) سياق الكلام:" (لا يتأتى بالوضعية) أي: بالدلالة المطابقة (لأن السامع إذا كان عالما بوضع الألفاظ)؛ لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض وإلا) أي: وإن لم يكن عالما بوضع الألفاظ (لم يكن كل واحد) من الألفاظ (دالاً عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا إذا قلنا: خده يشبه الورد فالسامع إن كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام آخر يؤدى هذا المعنى بطريق المطابق دلالة أوضح أو أخفى؛ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم والاَّ لم يتحقق الفهم. التلخيص، ص: ٦١، والمختصر، ص: ١٨٥.

الخلو عن الخصوصيات(١).

يعترض الجوهري على قول السعد بأن "الوضوح والخفاء" لا يتأتى في الدلالة الوضعية (المطابقة)، ويستند في اعتراضه إلى أن الدليل أعم من المدعى، إذ لا يخفى "أنّ الدليل يقتضي أن لا تكون جميع الطرق دالة بالوضع لا أن يكون بعض الطرق كذلك؛ لكن المقرر عندهم أنّ الدال بالوضع بمنزلة أصوات الحيوانات تأمل هذا"(٢).

فالسعد يرى أن بعض الطرق المختلفة الوضوح لا تكون دلالتها وضعية، ومخالفة ما تقرر عند العلماء؛ "لأن السامع إذا كان عالما بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، ثم يذكر ما ذكره الشارح من أن العلم بالوضع معناه الظن "بقوله: لأن قولنا: هو عالم [بوضع] الألفاظ معناه: أنه عالم بوضع كل لفظ [١٨٥/و]، فإن قلت: ذكر الشارح –قدس سره– [في حاشية] المطول: أن العلم بالوضع معناه الظن(٣)، ولا مرية في قبول الظن الشدة والضعف، [فيجري] الوضوح والخفاء في الدلالة الوضعية –أيضا– أعني دلالة المطابقة(٤).

ثم يوضح الجوهري المراد بالخفاء والوضوح في الألفاظ بقوله: "قلت: المراد بالوضوح والخفاء التفاوت من حيث الانتقال بحسب القرائن، والتفاوت في الظن بالوضع إنما يوجب التفاوت في فهم المعنى من حيث السرعة والبطء لا التفاوت في الانتقال(٥) ويتلخص الاعتراض في أن الجوهري يرى أن رأي السعد يفيد أن الدلالة الوضعية لا يمكن أن تقع في جميع الطرق، وهذا أعم

---

(١) قسم التحقيق: ص٧٨.. وينظر: حاشية الدسوقي ٢٩/٢، ٣٠.

(٢) حاشية الحفيد على المختصر ٥٤١/٢.

(٣)ينظر: المطول: ٥١١، أي: لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ.

(٤) قسم التحقيق: ص:٧٨.

(٥) قسم التحقيق: ص:٧٩. وهذا كلام السيد الشريف في حاشيته على المطول، ص: ٣٣٠، وينظر: المطول، ص: ٥١١، ٥١٢، وحاشية الفناري على المطول، ص: ٢٨٢ظ، وإنما خصه بالذكر؛ لأنه الذي يعتبر نسبة الخفاء والوضوح إليه غالبًا.

من المدعى، فكون الدليل يفيد نفي الدلالة عن جميع الطرق، لا يمنع من أن يكون بعضها دالًّا بالوضع.

فيرى الجوهري أن كلام السعد يقتضي أن يكون بعض طرق الدلالة الوضعية مختلفة في الوضوح، وهذا يتنافى مع ما استقر عليه رأي العلماء.

والأقرب أن اللفظ الدال بالوضع هو بمنزلة أصوات الحيوانات، أي أنه خالٍ من الخصوصيات، ودلالته ثابتة وواضحة لا يقع فيها اختلاف في الوضوح والخفاء. يقول لطف الله الغياث: "وفيها: لا يخفى أن هذا الدليل إنما يقتضى أن لا يكون جميع الطرق دالة بالوضع لا أن لا يكون بعض الطرق كذلك؛ لكن المقرر عندهم أن الدال بالوضع بمنزلة أصوات الحيوانات، وإن كان الشارح قد نقل عنه أن عدم الوضوح، والخفاء في المطابقة مما يمكن المناقشة فيه؛ إذ العلم بالوضع بمعنى: الاعتقاد الجازم غير مشروط، بل الظن وهو قابل للشدة والضعف، وَرُدَّ بأن التفاوت في الظن لا يوجب التفاوت في الانتقال"(١).

فالجوهري يرى أنه إذا كان هناك اختلافٌ في وضوح الدلالة الوضعية، فهذا يعني أنها ليست خالية من الخصوصيات، وبالتالي لا يمكن أن تكون بمنزلة أصوات الحيوانات كما قرر العلماء.

الرد على اعتراض الجوهري:

الرد على الوجه الأول (الدليل أعم من المدعى): يرى السعد أن دليله يمكن تأويله إلى كلية، وأن قوله: "إذا كان عالمًا بوضع الألفاظ..." يعني أنه عالم بوضع كل لفظ. وبذلك، فالدليل لا ينفي وجود الدلالة الوضعية في جميع الطرق، بل يؤكد أن العلم بالوضع يؤدي إلى تساوي الألفاظ في الدلالة، وهو ما يبرهن على عدم وجود التفاوت في الوضوح والخفاء.

الرد على الوجه الثاني: (مخالفة ما تقرر عند العلماء): يعترف السعد بأن العلم بالوضع لا يشترط فيه اليقين، بل يكفي فيه الظن، والظن قابل للشدة

(١) ينظر: حاشية لطف الله ٣٢١/٢.

والضعف، وهذا قد يؤدي إلى تفاوت في الوضوح والخفاء.

الرد الأقوى: يوضح السعد أن التفاوت في الظن بالوضع يؤدي إلى تفاوت في سرعة الفهم وبطئه، ولكنه لا يؤثر على الانتقال من اللفظ إلى المعنى، فالدلالة الوضعية ثابتة، والاختلاف في الفهم هو أمر يرجع إلى استعداد المتلقي، وليس إلى اللفظ نفسه.

الخلاصة النهائية

اجتهاد الشيخ الجوهري في هذا الاعتراض يدل على عمق فهمه ودقته في تتبع الأصول، لكن الرأي الراجح هو مع السعد التفتازاني.

فالجوهري أورد اعتراضًا قويًّا، لكن الرد عليه كان أعمق وأكثر شمولًا، حيث أوضح أن: الدلالة الوضعية ثابتة ومستقرة، ولا مجال فيها للاختلاف في الوضوح والخفاء، والاختلاف في الفهم (الذي قد يبدو تفاوتًا في الوضوح) يرجع إلى المتلقي (أي سرعة انتقال الذهن)، وليس إلى اللفظ نفسه أو دلالته، فالدلالة الوضعية تشبه علامة طريق ثابتة، بينما فهم السامع لهذه الدلالة يشبه سرعة المسافر في قراءة العلامة. العلامة نفسها لا تختلف، ولكن سرعة قراءتها تختلف من شخص لآخر.

والأجمل في هذا كُله أنّ الجوهري هو من أتى بالردود وأوردها جميعًا مما يدل على مرونته وعدم تعصبه لرأيه.

سَابِعًا: اجْتِهَادُهُ فِي لَوَازِمِ الشَّيْءِ

يعترض الشيخ الجوهري على كلام السعد بشأن دلالة الالتزام، وتحديدًا على قوله: "فيمكن تأدية الملزوم". فيرى الجوهري أن هذا التعبير غير دقيق، ويقدم بديلاً له.

فأورد قول السعد فيمكن تأدية الملزوم[1] .

(١) سياق الكلام: "فإنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة بعضها أقرب إليه من بعض وأسرع انتقالا منه إليه؛ لقلة الوسائط فيمكن تأدية الملزوم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفا. المختصر، ص: ١٨٦.

ورد عليه بأن فيه نظرًا؛ "لأن الكلام [في] دلالة الالتزام، وهى مؤدية للازم بلفظ الملزوم لا العكس، وأجيب بجوابين الأول: أن التلازم حاصل بين الجانبين، فكل من الأمرين لازم للآخر أي: غير منفك، فيراد بالملزوم اللازم، الثاني: أن المراد باللازم التابع، وبالملزوم المتبوع، واللازم متبوع أي: مقصود بالدلالة في الالتزام(١).

ملخص اعتراض الجوهري:

يعترض الجوهري على قول السعد "فيمكن تأدية الملزوم" في سياق الحديث عن دلالة الالتزام. يرى الجوهري أن هذا التعبير فيه خطأ أساسي: في دلالة الالتزام هي التي تؤدي إلى اللازم عن طريق لفظ الملزوم، وليس العكس، فعندما نقول "فلان كثير الرماد"، فإن اللفظ (كثير الرماد) هو الملزوم، الذي يدل على اللازم (الكرم)، فيحتج على أن قول السعد "تأدية الملزوم" يوحي بأن اللازم هو الذي يدل على الملزوم، وهذا يناقض جوهر دلالة الالتزام.

الرد على اعتراض الجوهري:

أجاب العلماء على اعتراض الجوهري بتوجيهات تُبرر استخدام السعد لكلمة "الملزوم"، وتوضح أن كلامه صحيح لا غبار عليه. **يمكن تلخيص هذه التوجيهات في جوابين رئيسيين:**

جواب التلازم: التلازم حاصل بين الجانبين (اللازم والملزوم)، فكل منهما لازم للآخر وغير منفك عنه في الذهن، لذلك، يمكن أن يُراد بلفظ "الملزوم" هنا "اللازم"، أي أن اللفظ يدل على "اللازم"(٢).

جواب التابع والمتبوع: يمكن أن يكون المراد بـ"اللازم" هو التابع، والمراد بـ"الملزوم" هو المتبوع. وبناءً على ذلك، فإن "اللازم" في دلالة الالتزام هو متبوع أي مقصود بالدلالة، بينما "الملزوم" هو تابع في الدلالة(٣).

---

(١) قسم التحقيق: ص٨١.

(٢) ينظر: حاشية الفناري على المطول، ص: ٢٨٣، ٢٨٣ظ.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٤٣/٢، ونصه: فيه: أنّ الكلام في دلالة الالتزام إلاّ أن يقال: بالتلازم بين الجانبين, ويراد باللازم والملزوم هنا التابع والمتبوع.

الخلاصة النهائية:

اجتهاد الشيخ الجوهري دقيق من الناحية اللفظية، لكن الرأي الراجح هو مع السعد التفتازاني، وأن كلامه صحيح ومعتبر.

فالجوهري ينظر إلى اللفظ بمنظار دقيق، حيث يميز بين "التابع" و"المتبوع"، بينما يرى السعد أن اللفظ يُطلق بمعناه الأعم، وأن التلازم بين اللازم والملزوم يكفي لتبرير الاستخدام اللغوي، ويرى أن العلاقة ثابتة في اتجاه واحد فقط، بينما يرى السعد أن العلاقة يمكن أن تُوصف من كلا الاتجاهين، طالما أن التلازم الذهني موجود، وكلا الرأيين صحيح، لكن استخدام السعد للفظ لا يعد خطأً.

ثَامِنًا: اجْتِهَادُ فَهْمِ الجُزْءِ سَابِقٌ عَلَى فَهْمِ الكُلِّ

يعترض الجوهري على قول السعد بأن "فهم الجزء سابق على فهم الكل"، ويرى أن هذا القول لا يخدم مدعى السعد، بل هو على العكس منه.

فذكر كلام السعد " [بل الأمر] بالعكس ...إلخ[١].

فرد عليه الجوهري بأن فيه نظر من وجهين الأول: "أن الدليل مخالف للمدعى؛ لأن المراد بالعكس [أن يكون] دلالة اللفظ الذى ذلك المعنى جزء من جزء معناه[١٨٦/و]

كالإنسان أوضح [من دلالة] لفظ آخر كالحيوان على جزئه؛ لأن الأصل لذلك العكس: أن تكون [دلالة اللفظ] الذى ذلك المعنى جزئه كالحيوان أوضح من دلالة لفظ آخر، كالإنسان [على جزء جزئه[٢]] .

والدليل الذى ذكره بقوله: فَإِنّ فَهْمَ الجزء سابقٌ على فهم الكل[٣]، يفيد أن

---

(١) سياق الكلام: "فإن قلت بل الأمر بالعكس, فإن فهم الجزء سابق على فهم الكل، قلت: نعم ولكن المراد هنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرًا ما يفهم الكل من غير التفات إلى الجزء". المختصر ص: ١٨٦.

(٢) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٦٧/و.

(٣) ينظر: حاشية يس على المختصر، ص: ٨٤/و، ٨٥/ظ.

[تكون دلالة] اللفظ الذى ذلك المعنى [جزؤه] أوضح من دلالة ذلك اللفظ على الكل، [كدلالة] الإنسان على الحيوان، فإنها أوضح من دلالته [على الإنسانية، والثاني: أنَّ مُقْتَضَى الدليل أن تكون دلالة التضمن أوضح من دلالة] المطابقة، ولا قائل به"(١).

فيعترض الجوهري على قول السعد بأن "فهم الجزء سابق على فهم الكل"، ويرى أن هذا القول لا يخدم مدعى السعد، بل هو على العكس منه، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: مخالفة الدليل للمدعى: فيرى الجوهري أن السعد أراد أن يثبت أن دلالة اللفظ الذي يكون المعنى المراد جزءًا من جزء معناه (مثل دلالة "الإنسان" على "الجسم") هي الأوضح، لكنه استدل بقوله: "فإن فهم الجزء سابق على فهم الكل"، وهذا الدليل يفيد أن دلالة اللفظ على جزئه (مثل دلالة "الإنسان" على "الحيوان") هي الأوضح، وهذا تناقض؛ لأن: المدعى: هو أن دلالة اللفظ على جزء جزئه أوضح، والدليل هو: أن دلالة اللفظ على جزئه أوضح.

الوجه الثاني: دلالة التضمن أوضح من دلالة المطابقة، فيرى الجوهري أن كلام السعد يقتضي أن تكون دلالة التضمن (دلالة الإنسان على الحيوان مثلاً) أوضح من دلالة المطابقة (دلالة "الإنسان" على "الإنسان" نفسه)، وهذا لا يقول به أحد.

ويمكن الرد على اعتراض الجوهري من خلال توجيه كلام السعد ووجهة نظر أتباعه، وهي كالتالي:

الرد على الوجه الأول (مخالفة الدليل للمدعى):

أجاب أصحاب السعد (مثل الحفيد في حاشية المطول) بأن كلام السعد يمكن فهمه من زاوية أخرى، وهو أن دلالة اللفظ على جزئه أوضح من

(١) قسم التحقيق، ص: ٨٢.

دلالته على جزء جزئه بسبب وجود الواسطة، ومثال ذلك: دلالة "الحيوان" على "الجسم" أوضح من دلالة "الإنسان" على "الجسم"؛ لأن "الحيوان" يدل على "الجسم" مباشرة، بينما "الإنسان" يدل على "الحيوان"، ثم "الحيوان" يدل على "الجسم" (واسطة).

وأورد الجوهري رأي من قال بأن مخالفة الدليل للمدعى من وجهين الأول: أن الدال الثاني فيه هو عين الأول، الثاني: أن الدال الأول دال على الجزء [لا] على جزء الجزء بخلاف المدعى فيها، وقد أجاب في حاشية المطول[١] عن الأول: بأنه يلزم من العكس المذكور اتحاد الدليلين أعني: الواضح والأوضح؛ لأنه إذا كانت دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالة شيء آخر على جزء جزئه؛ لوجود [الوسطة] ، وهذا هو العكس، كدلالة الحيوان على الجسم، فإنها أوضح من دلالة الإنسان عليه؛ لعدم الواسطة في الأول، ووجودها في الثاني، لزم أن تكون دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالة [ذلك الشيء على جزء جزئه، كدلالة] الإنسان على الحيوان، فإنها أوضح من دلالة الإنسان على الجسم؛ لأن دلالة الإنسان على الحيوان مساوية لدلالة الحيوان على الجسم؛ لأن كلًّا منهما [دلالة الشيء] على جزئه، والمساوي للأوضح أوضح، وعبارته قد لزم من كلامهم أن دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالته على جزء جزئه؛ لوجود الواسطة مثلًا إذا كان دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه، لزم أن تكون دلالة الإنسان على الحيوان أوضح من دلالة الإنسان على الجسم المساوي للأوضح أوضح.[أ هـ]، ويمكن الجواب عن الثاني بأن جزء الجزء جزء بالواسطة تتكون هذه الصور داخلة في الدليل –أيضًا– أو بأن المراد بالجزء الجزء، وبالكل [الجزء] من كل آخر كالجسم، فإنه [بالنسبة] للإنسان جزء جزئه، وبالنسبة للحيوان جزئه والحيوان، فإنه بالنسبة للإنسان جزء وبالنسبة

(١) أي: الحفيد في حاشيته على المطول.

للجسم كل [فتأمل(١)] (٢).

الرد على الوجه الثاني: (دلالة التضمن أوضح من المطابقة):

يمكن الإجابة عن هذا الوجه بأن المراد بـ"الجزء" هنا هو "الجزء" بالواسطة، أي أن الجزء قد يكون جزءًا من كل آخر، مثال: "الجسم" هو جزء من "الحيوان"، و"الحيوان" هو جزء من "الإنسان"، فإذا قلنا إن "الجسم" جزء من "الإنسان"، فإننا نقصد أنه جزء بالواسطة.

وبناءً على ذلك، لا يوجد ما يقتضي أن دلالة التضمن أوضح من دلالة المطابقة؛ لأن الكلام يدور حول أوضحية الدلالة بين الأجزاء وبعضها، وليس بين الكل والجزء .

الاجْتِهَادُ فِي المَسْأَلَةِ وَالرَّأْيِ الرَّاجِحِ:

في هذا الخلاف، يبدو أن رأي السعد التفتازاني هو الأقوى والأرجح، وأن اعتراض الجوهري يمكن الرد عليه وتوجيه كلام السعد.

الرأي الراجح: يرى أن توجيه السعد صحيح، وأن فهم دلالة اللفظ على جزئه (التضمن) هو ما يسبق فهم دلالته على جزء جزئه، وهو ما يتوافق مع الواقع العقلي. فعندما نفهم كلمة "إنسان"، يتبادر إلى الذهن أولًا أنه "حيوان"، ثم "جسم"، وهذا التسلسل في الفهم يثبت أن دلالة التضمن على الجزء الأقرب هي الأوضح والأسبق، وأن هذا هو ما قصده السعد في كلامه.

(١) ينظر: حاشية الفناري على المطول، ص: ٢٨٣ظ،

(٢) قسم التحقيق: ص، ٨٣.

المَبْحَثُ الثَّانِي
مَـدْخَــلٌ إِلَــى التَّحْقِيــقِ

أما هذا المبحث فيتناول ثلاثة محاور رئيسة:

أولا: توثيق اسم المخطوطة، ونسبتها إلى إسماعيل بن غنيم الجوهري، والأدلة على ذلك.

ثانيًا: سبب تأليف هذه المخطوطة، وزمن تأليفها.

ثالثًا: وصف نُسخ المخطوطة، وأماكن وجودها.

فالباحثين الذين تولَّوا تحقيق الأجزاء السابقة من هذا المخطوط قد أفاضوا في بحث هذه القضايا، وأثبتوا معطياتها بما لا يترك مجالًا للشك، فلا موجب لإعادة ما قرروه، حتى لا يكون في ذلك تكرارٌ لا طائل منه.

رابعًا: (منهج التحقيق):

إذا كان المقصد الأسمى من التحقيق هو إعادة النص إلى صورته الأولى التي أرادها مؤلفه، فقد التزمتُ هذا النهج في عملي على هذه الحاشية، فعملتُ على إخراجها في ثوبٍ علمي يُيسّر الاطلاع عليها والانتفاع بها. ولتحقيق ذلك قابلت بين النسخ المخطوطة اعتمادًا على النسخة الأصلية، وأثبتُّ فروق النسخ في الهوامش بدقة وأمانة، حرصًا على أن يخرج النص في أتمّ صورة وأصحّها، على نحو يرضاه صاحبه لو عُرض عليه. وقد وقفت عند هذه المرحلة إدراكًا مني أنّها الغاية الكبرى والهدف الأصيل من كل عمل تحقيقي جاد.

-التنبيه على الزيادة أو النقص الواقع في المتن بوضعهما بين معقوفين [ ] .

-الإشارة إلى نهاية كل لوحة من المخطوط في النص المحقق؛ تبعًا لما جاء في النسخة (أ) التي اعتمدتها أصلًا .

-تحرير النص وفق القواعد الإملائية، مع مراعاة علامات الترقيم.

-أشرت إلى نهاية كل لوحة في النسخ الثلاث (ب)، و(ج)، و(د) بهامشٍ ذكرت فيه رمز النسخة ورقم اللوحة التي تليها.

-وضع علامة تُبين وجه الصفحة من ظهرها عند نهاية كل صفحة من المخطوط بين قوسين هكذا: (و) أي: وجه الصفحة، (ظ) أي: ظهرها.

-جاء في النسخ الأربع المعتمد عليها في المقابلة بعض الاختصارات التي يرمُز بها النُّساخ إلى بعض الألفاظ التي يتكرر ذكرها في معظم لوحات الحاشية، وقد أكملت هذه الاختصارات عند النسخ، وأشرت إلى ذلك في الهامش؛ وذلك لأن هذه الاختصارات قدّ تخفى على بعض القراء في العصر الحاضر، فأردت عدم انقطاع ذهن القارئ، وإتاحة جميع السُّبل للفهم السريع، ومن أهم هذه الاختصارات: المُص: يقصد به: المصنف، وهو العلامة القزويني، الش أو الشر: يقصد به الشارح، وهو العلامة التفتازاني، وقد يقصد بها: الشرح، وهو كتاب المطول، ح: والمقصود به: حينئذٍ.

-وضع نص المختصر بين علامتي تنصيص وتميزه بخط واضح.

-الإشارة إلى ما نقله الجوهري في المتن من المختصر، في الحاشية، وذكر ما يتصل به من السياق ، حتى يستطيع القارئ أن يفهم ما أشار إليه في المتن.

-تخريج الآيات القرآنية بذكر اسم السورة، ورقم الآية التي تتضمنها، وضبطها.

-تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الصحاح، والمسانيد، والمستدركات.

-تخريج الأشعار بالرجوع إلى دواوين أصحابها -إن وجدت- أو من مصادرها.

-نسبة الآراء التي نقلها المؤلف إلى أصحابها والتأكد من صحة ما نقله, وبخاصة تلك النقول التي سها الشيخ الغنيمي عن نسبتها.

- التعريف بالأعلام تعريفًا موجزًا معتمدًا في ذلك على كتب التراجم
- توضيح الألفاظ الغريبة، وذلك بالرجوع إلى كتب اللغة والمعاجم.
- التعريف بالأماكن والمواضع والبلدان من المصادر المعتمدة في ذلك.
- وقفت عند بعض المسائل والنكات البلاغية بالشرح والتحليل، مستفيدًا من نقل عبارات السابقين، أو نقل أفكارهم.
- ترتيب المصادر في الحواشي ترتيبًا زمنيًّا.
- إضافة بعض الألفاظ التي يستقيم بها النص في الهامش، ووضعها بين معقوفين، والتنبيه عليها.
- وضع كتب المعاجم التي حققت منها النص بين معقوفين.

- وضع عناوين رئيسة وجانبية لجزئيات البحث؛ تعين الباحث على تحديد عناصره، وتساعد على جمع الفكرة عند القارئ بين قوسين معقوفين.
- وضع الكلام الفارسي، والبحور الشعرية، والاختلاف بين النسخ بين معقوفين، باستثناء بعض المواضع التي يحدث فيها لبس.
- وضع صور لبعض صفحات النسخ التي اعتمدت عليها في بداية قسم التحقيق.

الفَصْلُ الثَّانِي: تَحْقِيقُ النَّصِّ

[الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ وَالمُسَاوَاةُ]

[قوله[1]]: [2] وإلمام المشيب[3]، من عطف اللازم، والإلمام النزول[4].

[قولـه]:[5] قددت الأديم [6] [7]، القد: القطع[8]، والأديم: الجلد[9] أي: قطعت الجلد الملصق بهذين العرقين[10].

---

(١) في هامش "الأصل، وج"، و"د"(الباب الثمن: الإيجاز والإطناب والمساواة).

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٣) أشار إليه التفتازاني في أثناء حديثه عن قوله تعالى:﴿ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلعَظمُ مِنِّي وَٱشتَعَلَ ٱلرَّأسُ شَيبا﴾ [مريم/٤]،من الآية, فقال: " فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف أعني قولنا :يا رب شخت, وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهرا ؛لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإلمام المشيب ,فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط ". المختصر/١٧٠.

(٤) ينظر: الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:٣٩٣هـ)، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت ، ط/٤، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م. ٢٠٣٢/٥–(لمم)، وفيه: الإلْمامُ: النزول. وقد ألَمَّ به, أي : نزل به.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٦) يشير إلى قول الشاعر:

"وقددت الأديم لراهشيه" ... وألفى قولها كذبا ومينا

وقائله عدي بن زيد الْعَبَّادِيّ من قصيدة طَوِيلَة أَولهَا

(أَبَدَّلَتِ المنازلُ أم عنينا ... بقادم عهدِهنَّ فقد بَلِينَا)

وقبله: فَاجَأَهَا وقد جَمَعَت جُموعًا ... عَلَى أَبوابِ حِصنٍ مُصلتينا

وبعده: ومِن حَذَرِ الْمَلَاوِمِ والمَخازَي ... وَهُنّ المُذِياتُ لِمَنَ مُنينا

ديوان عدي بن زيد العبادي /١٨٣– تح/ محمد جبار المعيبد – دار الجمهورية , بغداد, ١٩٦٥م، وينظر: وشرح المفصل١/٥٤، والإيضاح٣/١٧٥، ومعاهد التنصيص١/٣١١، وزهر الأكم١/١٩٢.

(٧) سياق الكلام:" (و) احترز (بفائدة عن التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على الأصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا (نحو) قوله: وقددت الأديم لراهشيه (وألفى) أي: وجد (قولها كذبا ومينا), والكذب والمين واحد لا فائدة في الجمع بينهما, قوله: قددت أي: قطعت ,والراهشان عرقان في باطن الذراعين, والضمير في راهشيه وفى ألفى لجذيمة الأبرش, وفى قددت وفى قولها للزباء" المختصر، ص: ١٧١..

(٨) ينظر: [جمهرة اللغة:١/١١٣–قدد]، وفيه: قد الشَّيْء يقده قدا إِذا قطعه قطعا مستطيلا. وَبِه سمي الْقد الَّذِي يقد من الْأَدِيم الفطير.

(٩) ينظر: [الصحاح:٥/١٨٥٨–أدم]، وفيه: والأدمة: باطن الجلد الذى يلى اللحم، والبشرة ظاهرها.

(١٠) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر٢/٥٢٠ ونصه: أي: قطعت الجلد الملصق بهذين العرقين.

[قوله]:[١] **وهى معروفة**[٢]، حاصلها: أن جزيمة الأبرش[٣] ملك الحيرة لما قتل أبا الزّبّاء[٤]، وانتظم ملكها، وقوي سلطانها كتب إليه بأن ملك النساء[١٧٦/و] لا يخلو عن ضعف في السلطان، وقبح بحسب السماع، ولم أجد غيرك كغوالي، فأقبل لأجمع ملكي إلى ملكك، [وأرادت][٥] بذلك غدره، والأخذ بالثأر، فذهب إليها غير مستعد للحرب ثقة بوعدها، وقد أعدت في أبواب حصنها جماعة من الفرسان [للإحاطة] [٦] به وأخذه، فلما وصل إلى حصنها أخذوه وقدموه إليها، فأمرت بقطع رَاهِشَيْهِ[٧] فقطعا ونزل دمه في طشت قدم إليه، واستمر الدم نازلا حتى مات [٨]، ووجه: اختيار هذا الوجه في موته التمكن من

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و "ج"، و "د".

(٢) سياق الكلام: "والبيت في قصة قتل الزباء لجذيمة, وهى معروفة". المختصر، ص: ١٧١.

(٣) هو جذيمة بن مالك بن فهم بن نصر الأزدي أول ملك بالحيرة في الفترة (٢٣٣- ٢٦٨) قيل له: الأبرص لبرص كان به, ويعظم أن يسمّى بذلك, فجعل مكانه الأبرش, وقيل: إنّه كان من أعظم ملوك العرب في الجاهلية, ومن أفضلهم رأيا وشجاعة. ينظر ترجمته في: تاريخ الطبري ، محمد بن جرير أبو جعفر الطبري (ت٣١٠هـ) ٦١٣/١- دار التراث, بيروت, ط/٢, ١٣٨٧هـ-, ومفاتيح العلوم لمحمد، أبو عبد الله، الخوارزمي (ت٣٨٧هـ)، ص: ١٣٢- تح/إبراهيم الإبياري- دار الكتاب العربي, ط/٢.

(٤) وهي نائلة بنت عمرو بن الظرب بن حسّان بن أذينة بن السميدع الملكة المشهورة في العصر الجاهلي صاحبة تدْمُر وملكة الشام والجزيرة (ت٣٥٨ق هـ- ٢٨٥م) ينظر: الدر المنثور في طبقات ربات الخدور لزينب العاملي (ت ١٣٣٢هـ)(٢١٩) المطبعة الكبرى الأميرية، مصر, ط/١، ١٣١٢ هـ, والأعلام ٤١/٣.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٧) الراهشان: عرقان في باطن الذراعين.[الصحاح:١٠٠٨/٣-رهش].

(٨) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٢٠/٢، ونصه: وتفصيل القصة في الجملة أنّ الزباء قتل أباها جذيمة الأبرش ملك الحيرة, فلمّا انتظم ملك الزباء وسلطنتها, كتبت إليه بأن ملك النساء لا يخلو عن ضعفٍ في السلطان وقبحٍ بحسب السماع, ولم أجد غيرك كفؤا لي, فأقبل إلي لأجمع ملكي إلى ملكك, وما أرادت إلاّ الغدر به, فذهب إليها غير مستعد للحرب ثقةً بوعدها, وقد أعدّت في أبواب حصنها جماعةً من الفرسان للإحاطة به وأخذه فلمّا وصل إلى حصنها أخذوه, فأمرت بقطع رأسه، فذهب دمه في طشت قدم إليه حتّى مات.

استيفاء الغيظ فيه باللوم، وهو في سبيل الموت؛ ولذلك رُوِيَ أنها كشفت له عن باطنها، وهو مملوء شعرًا، وقالت له: ما ترى عانة عروس أو عانة أخذ بالثأر، فقال: بل عانة أخذ بالثأر[١].

[قوله]:[٢] **شعوب**[٣] [٤]، بفتح الشين المعجمة؛ سميت المنية بذلك؛ لحصول التشعب أي: التفرق بها[٥]، وهي ممنوعة من الصرف للعلمية [والتأنيث] [٦]؛ لأنها علم جنس على المنية[٧].

---

(١) القصة مع الشعر في تاريخ الطبري١/٦٢٥، خلاصة السير في أخبار الملوك ١/١٧٤، والكامل في التاريخ
١/٣٢٠: ٣١٩، معاهد التنصيص ١/٣١١, ٣١٢.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٣) يشير إلى قول الشاعر:

(وَلاَ فَضْلَ فيهَا لِلشجَاعَةِ وَالنَّدَى ... وَصَبرِ الفَتَى لَوْلاَ لِقَاءُ شَعُوبِ)

الْبَيْت لأبى الطّيب المتنبي من قصيدة من الطَّوِيل يمدح بهَا سيف الدولة ابْن حمدَان ويعزيه بغلامه يماك التركي وأولها وَفِيه الخرم وَهُوَ حذف الْحَرْف الأول من الوتد الْمَجْمُوع:

(لاَ يُحزنِ اللهُ الأميرَ فإنني ... لآخُذُ مِنْ حالاتهِ بنصيبِ)

قبله: **(تَملكها الآتِي تملُّكَ سالب ... وفارقها الْمَاضِي فِرَاق سليب) // الطَّوِيل //**

وَبعده : **(وأوْفي حَياةِ الغابرينَ لِصاحبٍ ... حَياةُ امْرِئ خانتهُ بعدَ مَشيب)**

شرح شعر المتنبي لابن الإفليلي٢/٦، وينظر: سر الفصاحة١/١٥٠، والمثل السائر٢/٢١٦، والإيضاح ٣/١٧٥، ومعاهد التنصيص ١/٣٢٣، والصبح المنبي ٢/٤٠.

(٤) سياق الكلام:" (و) احترز – أيضًا– بفائدة (عن الحشو), وهو زيادة معينة لا لفائدة (المفسد) للمعنى (كالندى في قوله: ولا فضْلَ فيها) أي: في الدنيا. (للشَّجاعة والنَّدى ... وصبْرِ الفتى لو لا لقاءُ شَعُوب) هي علم للمنية صرفها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر؛ لتيقن الشجاع بعدم الهلاك". المختصر/١٧١.

(٥) ينظر: [الصحاح:١/١٥٥–شعب]، وفيه: وشَعَبْتُ الشئ: فرقته. وشعبته: جمعته، وهو من الأضداد. تقول: التَأَمَ شَعْبُهُمْ، إذا اجتمعوا بعد التَفَرُّقِ، وتفرق شعبُهُمْ، إذا تفرَّقوا بعد الاجتماع.

(٦) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٧) ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ٢/٦٨، وحاشية الفناري على المطول ، ص: ٢٧٠/و، وتجريد البناني ٢/١٢٠، وحاشية الدسوقي٢/٦٥٠.

[قوله]:(١) **وتيقن الصابر بزوال المكروه** (٢)، فإذا علم أنه لا موت بتلك الشدة صبر؛ حرصا على حوز فضيلة عدم الجزع؛ لأنه لا يفضي إلى الموت الذى هو أعظم مصيبة، وما دونها سهل، وعلمًا بأنها لا بُدَّ أن تزول بحسب العادة، فإن قلت: ذلك التقين حاصل على تقدير الموت، وعدم الخلود –أيضا–(٣)؛ إذ بالموت يزول المكروه، بل حصوله في هذه الحالة أشد لاحتمال دوام المكروه على خلاف المعتاد، فلا يكون للصبر فضل على تقدير[١٧٧/ظ] الموت، فيكون من الحشو المفسد أيضا قلت: لما كان ذلك التيقن الحاصل على تقدير الموت بدون التلذذ في الدنيا(٤)؛ لأن تذكر الموت حامل على الاجتهاد في الأعمال الصالحة المستلزم لرفض [الملاذ](٥) الدنيوية، ولا شَكَّ أن الصبر على المكروه مع هذه الحالة له فضيلة(٦)، وأي: فضيلة؛ [إذ] (٧) لا يحصل إلا لأرباب الأوصاف الجميلة بخلاف التيقن الحاصل [على] (٨) تقدير عدم الموت، فإنه مصحوب بالتلذذات الدنيوية، والصبر معه لا فضيلة لحصوله لكل أحد على ما لا يخفى على أصحاب الرؤية(٩) .

[قوله]:(١٠) **وغاية اعتذاره**(١١)، [من باب الحذف والإيصال، أي: غاية

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٢) سياق الكلام:" ... وتيقن الصابر بزوال المكروه, بخلاف الباذل ماله إذا تيقن بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائما ,فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت وتخليف المال". المختصر، ص: ١٧١.

(٣) ينظر: حاشية العبادي على المختصر، ص: ١٨٩/و، وحاشية حفني على المختصر، ص: ٢٥٥/و.

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر٥٢٢/٢، ونصه: لا يقال : ذلك التيقن على تقدير الموت , وعدم الخلود أشدّ؛ لأنّا نقول : هذا مسلم ,لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود فتدبر.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ج".

(٦) ينظر: المطول، ص: ٤٨٣.

(٧) ما بين المعقوفين في"ج"(لذا).

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "ج"

(٩) وهذا ما وضحه العصام في الأطول ٦٨/٢، ٦٩، والمغربي في حاشيته ٦٣١/١، والدسوقي في حاشيته ٦٥١/٢.

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(١١) سياق الكلام:" وغاية اعتذاره ما ذكره الإمام ابن جنى ,وهو أن في الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر, ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس, فلا يظهر لبذل المال كثير فضل". المختصر، ص: ١٧١.

الاعتذار][1] عنه، فحذف الجار، واتصل الضمير بالمصدر وهو عائد على الحشو [وفي][2] هذا الاعتذار عنه، فحذف الجار واتصل الضمير بالمصدر وهو عائد على الحشو.

وفي هذا الاعتذار[3] نظر من وجوه ثلاثة:

الأول: أن الشخص على تقدير الخلود يكثر خوفه من الابتلاء بالشدة والضيق.

الثاني: أنه يقوى احتياجه إلى المال.

الثالث: أنه يشتد تعلق قلبه بحوز المال؛ ليكفي شر المهمات في المهمات في المال. وأما رجاء عود المال إليه بتنقل الأحوال، فهو في غاية الضعف؛ لأنه أمر معتاد يمكن تخلفه، بل تخلف في بعض الأفراد بالفعل، وأما مع اعتبار وجود الموت وعدم الخلود [4]، فيسهل بذل المال لتيقنه أنه يموت ويخلفه لوارثه، ومن ثم كان ترك الشاب للمال وإعراضه عن أمور الدنيا أفضل من ترك الشيخ الفانى إياه[5]؛ لشدة حرص[١٧٧/و] الشاب عليه لظنه طول الحياة، المحتاج لكثرة المال بحسب العادة، وضعف تعلق الشيخ بالمال؛ لترقبه الموت

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من"ج".

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٣) ينظر: المآخذ على شراح ديوان المتنبي ٢٠/١، وفيه: قال: يقول: لو أمن الناس الموت لما كان للشجاع فضل؛ لأنه قد أيقن بالخلود فلا خوف عليه، وكذلك الصابر والسخي؛ لأن في الخلود وتنقل الأحوال من عسر إلى يسر، وشدة إلى رخاء ما يسكن النفوس، ويسهل البؤس.

وأقول: إن قوله في الشجاع صواب، وفي الصابر والسخي بما علله من العسر واليسر وغير ذلك غير صواب. والصحيح؛ أن يعلل أمر الصابر والسخي بما علل به أمر الشجاع، فيقال إن الشجاع لو لم يتخوف الموت، ويجوز وقوع الهلاك، لما كان لإقدامه فضل. وكذلك الصابر؛ لأنه بمنزلة الشجاع؛ لأن الصبر شجاعة، والشجاعة صبر، وكذلك يقال في الجواد: إنه إذا أعطى ماله وهو واثق بالسلامة في غزو الأعداء، وسلب الأموال، واقتحام الأخطار في الأسفار بقطع البحار، وجوب القفار، لم يكن له بالجود فضل؛ لأنه قادر على خلف ما يعطي من غير خوف هلاك، ولا تجويز.

(٤) ينظر: تجريد البناني ١٢١/٢، وحاشية حفني على المختصر، ص: ٢٥٥/و، وحاشية يس على المختصر، ص: ٨٣/ظ.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد: ٥٢٢/٢، ونصه: هذا ليس بشيء ,فإنّه على تقدير الخلود خوف الابتلاء بالشدّة والاحتياج أكثر ,وعلاقة القلب بمحبة المال أشد,...والبذل المالي بتنقل الأحوال في غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ؛ولذا كان ترك الشاب للمال أفضل من ترك الشيخ الفاني إياه تأمل.

[كل لحظة [١]] [٢]، وأجيب بأن الجواب ولو على وجه ضعيف أولى من التضعيف[٣].

[قوله]: [٤] **المنتأى**[٥] بالنون [الساكنة[٦]] [٧] والتاء المفتوحة والهمزة المفتوحة الممدودة محل [الأنتاء] [٨]، وهو البعد من أنتأ عنه أي: بعد، فهو اسم مكان[٩]، وعليه لا يتعلق به الجار [والمجرور؛ لأنه] [١٠] لا يعمل ولا في

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ٦٥٢/٢.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٣) قال المغربي في حاشيته ٦٣٢/١، مكملا: أولى من حمله على الفساد، وبعضهم أجاب عن البيت بأن المراد بالندى الكرم بالنفس، وفيه نظر: لعوده إلى الشجاعة حينئذ، فيكون في الكلام تكرار مع أن الأصل عدم استعماله لذلك..إلخ.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٥) يشير إلى قول الشاعر:

فإنك كالليل الذى هو مُدْرِكي * وإن خِلتُ أنّ المُنْتَأى عنكَ واسعُ والنُوْيُ

البيت للنابغة الذبياني, من (الطويل) من قصيدة(على حين عاتبت المشيب) يمدح فيها أبا قابوس وهو النعمان بن المنذر ملك الحيرة ويعتذر إليه ويهجو مرة بن ربيع بن قريع:

مطلعها: **عفا ذو حُسًا مِن فَرْتَنِي فالفوارعُفجنبا أريكٍ, فالتلاعُ الدوافعُ**

قبله: **ولا أنا مأمُون بشيءٍ أقولُهُ وأنتَ بأمرٍ لا محالةَ واقعُ**

بعده: **خطاطيفُ حجنٌ في حبالٍ متينةٍ تمدُّ بها أيْدٍ إليكَ نوازعُ**

الشاهد: مساواة اللفظ للمعنى المراد. ديوان النابغة، ص: ١٢٧، وينظر: جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت:١٧٠هـ)، حققه وضبطه/ علي محمد البجاوي- نهضة مصر- القاهرة. ٧٣/١، والرسائل الأدبية ٣٦٢/١، والشعر والشعراء-أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ)، دار الحديث القاهرة-١٤٢٣هـ. ١٥٧/١.

(٦) سياق الكلام: "(المساواة) قدمها؛ لأنها الأصل المقيس عليه نحو: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلمَكرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهلِهِ﴾ [فاطر/بعض الآية٤٣]، وقوله:

فإنك كالليل الذى هو مُدْرِكي * وإن خِلتُ أنّ المُنْتَأى عنكَ واسعُ والنُوْيُ

أي: موضع البعد عنك ذو سعة شبهه في حال سخطه وهو له بالليل". المختصر، ص: ١٧٢.

(٧) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ينظر: [الصحاح:٦/٢٥٠٠-نأى]، و[لسان العرب:١٥/٣٠٠]، وفيه: **نأي: النَّأْيُ: البُعدُ. نَأَى يَنْأَى: بَعُدَ، بِوَزْنِ نَعى يَنْعَى**.... نَأَى عَنْهُ، وَنَاءَ وَنَآهُ يَنْأَى نَأْياً وانْتَأَى، وأَنْأَيْتُه أَنا فانْتَأَى: أَبْعَدْتُه فبَعُد. الْجَوْهَرِيُّ: أَنأَيْته ونَأَيْتُ عَنْهُ نأْياً بِمَعْنًى أَي بَعُدْت. وتَنَاءَوا: تباعَدُوا. والمُنْتَأَى: الْمَوْضِعُ الْبَعِيدُ.

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "د".

الظروف على الصحيح [١]، وعنك متعلق بواسع، وظاهر كلام الشارح أنه [متعلق] [٢] بالمنتأى حيث قال: أي موضع البعد عنك ذو سعة[٣]، وأجيب بأنه [حل معنى] [٤] أو على رأي من جوز عمله في الظروف[٥].

[قوله]: [٦] **ذو سعة**[٧] فيه [نظر] [٨]؛لأن الموصوف بالسعة [إنما] [٩] هو المسافة التي بين المخاطب، وموضع البعد[١٠] الذى هو مقام المتكلم، فكيف [يوصف] [١١] بها ذلك المكان؟ وأجيب بأن وصفه بها باعتبار وصف تلك المسافة التي [لها به] [١٢] تعلق، فهو من باب المجاز المرسل الذى علاقته التعلق[١٣].

[قوله]:[١٤] **لا بالكتابة**[١٥]؛ إذ لو تعلق الإيجاز بالكتابة لما صح جعل حروف

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٧٤/٢، وفتح البرية٥٢٢/١، وفيه: وأما اسم المكان فلا ينصب على الظرفية إلا ما كان مبهماً. ويشترط أن يسلط العامل على اسم الزمان أو المكان ملاحظاً فيه معنى في، وتمهيد القواعد٤ /١٩٩١، وفيه: أن النحاة مطبقون على أن اسم المكان لا ينصب منه على الظرف إلا ما كان مبهما (٦)، معتلين لذلك بأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٣) ينظر: المطول، ص: ٤٨٤.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) وهذا ما أشار إليه حفني في حاشيته، ص: ٢٥٦/ظ، ثم قال مكملا: وبعضهم جوز عمله في الظرف، فعليه يصح التعلق به، وفي كلام الشارح إشارة إلى ذلك.

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٧) وسياق الكلام: وقوله: فإنك كالليل الذى هو مدركى * وإن خلت أن المنتأى عنك واسع) أي: موضع البعد عنك ذو سعة شبهه في حال سخطه وهو له بالليل...إلخ. المختصر، ص: ١٧٢.

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٠) ينظر: حاشية الحفيد ٥٢٣/٢، ونصه: باعتبار المسافة التي بين المخاطب ومقام البعد.

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٣) ينظر: حاشية الدسوقي ٦٥٦/٢.

(١٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(١٥) سياق الكلام:" فحروف (في القصاص حياة) مع التنوين أحد عشر ,وحروف القتل أنفي للقتل أربعة عشرة أعني: الحروف الملفوظة ؛إذ بالعبارة يتعلق الإيجاز لا بالكتابة". المختصر، ص: ١٧٣.

﴿ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [١] أحد عشر، بل تعد اثنى عشر[٢] بإسقاط التنوين وزيادة الياء والالف[٣].

[قولـه:][٤] فـإن تقـديره القتـل... إلـخ[٥] فيـه نظـر؛ لأن اعتبـار هذا الحـذف رعاية لأمر لفظي لا يفتقر إليه في تأدية أصل المراد، كما في الآية والبيت السابقين[٦]؛ لأن المراد بالأمر اللفظي ما لا تتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال، والحامل[١٧٨/ظ] على تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لسبك تراكيب الكلام، وأجيب بأن هذا التقدير يتوقف عليه أصل المراد؛ لأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره من الضرب والجرح وغيرهما لا يفهم بدون تقدير هذا [المحذوف] [٧] والتقدير المذكور يتوقف عليه إفادة المعنى المراد[٨] بخلاف التقدير فيما مر[٩]، لكن مقتضى ذلك أنه من إيجاز الحذف[١٠]، وظاهر كلام المصنف: أنه من إيجاز القصر فتأمل[١١].

---

(١) بعض آية من سورة (رقم:١٧٩)، ونصها:﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾ ﴾

(٢) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٢٤/٢، ونصه: وإلاّ فحروف في القصاص... إلخ اثنا عشر.

(٣) ينظر: حاشية العبادي على المختصر، ص: ١٩٠/ظ، وحاشية الدسوقي ٦٨٥/٢.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٥) سياق الكلام: " (واستغنائه عن تقدير محذوف) بخلاف قولهم: فإن تقديره القتل أنفي للقتل من تركه". المختصر، ص: ١٧٣.

(٦) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٢٤/٢، ونصه: قيل: الظاهر أنه لا يحتاج إلى الحذف إلا لأمر لفظي، كما في قوله تعالى(ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله) تأمل.

(٧) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٨) ينظر: حاشية أحمد ابن قاسم العبَّادي(ت:٩٩٢هـ) على المختصر، مخطوط بمكتبة جامعة الملك سعود بالمملكة السعودية، ص: ١٩٠/و، وحاشية حفني على المختصر، ص: ٢٥٦/ظ.

(٩) قال البناني: أقول: قد يمتنع ما قاله بأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره كالضرب والجرح لا يفهم من غير هذا المحذوف, فليس لمحض أمر صناعي, وحاصله أن هذا الاعتراض إنما يتجه لو كان المقدر من غيره لا من تركه, وأجاب بعضهم: بأن المحذوف هنا لم يسد شيئًا مسده. ينظر: تجريد البناني ١٢٥/٢.

(١٠) ينظر: النص بكامله في حاشية الدسوقي٦٦٤/٢.

(١١) ينظر: الإيضاح ١٨١/٣، وفيه: وهو ضربان: أحدهما إيجاز القصر وهو ما ليس بحذف، كقوله =

[قولـه]: (١) **متـى أضـع العمامـة تعرفـوني**(٢) (٣)، أي: متـى أضـع العمامـة التـي فوق رأسـي علـى الأرض تعرفوني شـجاعًا؛ لأنـي عند وضـعها أتشمّر للحرب، وألبس البيضـة، وهى ما يستر الرأس من الحديد، فيظهر بذلك شجاعتي وقوتي، ويتبـين بـذلك صـدقي فـي الانتسـاب المتقدم، ويحتمـل أن المعنـى: متـى أضـع العمامة التي سترت بها وجهى لأجل النكارة(٤)، وإخفاء الحال تعرفوني(٥) أي: يـزول الإبهـام والخفـاء، والفرق بـين المعنيين: أنـه لـم يتقدم للمخـاطبين معرفـة للمتكلم على المعنى الأول بخلاف المعنى الثاني، فإنه يقتضي أنه سبق لهم به

=

تعالى: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ}، فإنه لا حذف فيه مع أن معناه كثير يزيد على لفظه؛ لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَل قُتِل كان ذلك داعيا له قويا إلى أن لا يقدم على القتال...إلخ.

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٢) يشير إلى قول الشاعر:

(أَنا ابنُ جلا وطلاع الثنايا ... مَتى أَضَع الْعِمَامَة تَعرفوني)

لسحيم بن وثيل الريَاحي **من قصيدة من الوافر أَولهَا**

(أفاطِمَ قبل بَيْنك متعيني ... ومنعْكِ مَا سألتُ كَأَن تبيني)

قبله: **(أَنا ابنُ الغرّ من سلفي رياحٍ ... كنصلِ السيفِ وضاح الجبين)**

بعده: **(وإنَّ مكانَنا من حِميرِيّ ... مكانُ الليثِ من وَسطِ العرينِ)**

وَالشَّاهِد فِيهِ إيجاز الْحَذف والمحذوف مَوْصُوف وَهُوَ هُنَا رجل من قَوْله أَنا ابْن جلا.

ينظر: الكتاب٣/٢٠٧، والبيان والتبيين ٢/٢١٠، والكامل في اللغة١/١٨١، والعقد الفريد–لابن عبد ربه (ت:٣٢٨هـ، دار الكتب العلمية–بيروت–ط/١–١٤٠٤هـ. ٤/٢٠٨، ونهاية الأرب٢١/٢٠٧، والإيضاح ٣/١٨٦، ومعاهد التنصيص ١/٣٣٩.

(٣) سياق الكلام:" (أو موصوف نحو: أنا ابن جلا) وطلاع الثنايا، متى أضع العمامة تعرفوني؟، الثنية: العقبة وفلان طلاع الثنايا ,أي: ركاب لصعاب الأمور وقوله :جلا جملة وقعت صفة لمحذوف (أي) أنا ابن (رجل جلا), أي: انكشف أمره أو كشف الأمور, وقيل :جلا ههنا علم , وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة أعني: الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده". المختصر، ص: ١٧٣.

(٤) ينظر: حاشية العبادي على المختصر، ص: ١٩٠/و)، وتجريد البناني ٢/١٢٥، وحاشية حفني على المختصر، ص: ٢٥٦/ظ.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر٢/٥٢٥، ونصه: شجاعًا؛ لأنّي عند وضع العمامة أتشمر للحرب وألبس البيضة , ويجوز أن يريد: متى أضع العمامة التي سترت بها وجهي للنكارة تعرفوني .

معرفة، ولكن خفي عليهم حاله بوضع العمامة على وجهه وستره بها[١].

[قولـه:] [٢] **كما مر**[٣]، أي: من تقدير الأربعة: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي[٤]، قال المصنف- رحمه الله تعالى- فيما تقدم، وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها[١٧٨/و]، كقولك: ليت لي مالا [أنفقه] [٥] أي: أن أرزقه، وأين بيتك أزرك أي: أن تعرفنيه، وأكرمني أكرمك أي: إن تكرمني، ولا تشتم يكن خيرا، أي: إن لا تشتم[٦].

[قولـه]: [٧] **ليحق الحق...إلخ**[٨]، المراد بالحق: الإسلام، وبإحقاقه: إثباته وإظهاره، والمراد بالباطل الكفر وبإبطاله: محوه وإعدامه، أي: ليثبت الإسلام ويظهره، ويمحو الكفر ويعدمه[٩].

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر ٦٦٦/٢.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٣) سياق الكلام: "(أو شرط كما مر) في آخر باب الإنشاء". التلخيص، ص: ٥٥, المختصر، ص: ١٧٣.

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٢٥/٢، ونصه: من تقدير الشرط في جواب الأمور الأربعة من التمنّي وغيره.

(٥) ما بين المعقوفين في"ج"(لأنفقه).

(٦) ينظر: الإيضاح ٨٩/٣، ونصه: واعلم أن هذه الأربعة -أعني التمني والاستفهام والأمر والنهي- تشترك في كونها قرينة دالة على تقدير الشرط٢ بعدها، كقولك ليت لي ما لا أنفقه أي: أن أرزقه، وقولك: أين بيتك أزرك أي أن تعرفنيه ، وقولك أكرمني أكرمك أي: إن تكرمني... وقولك: لا تشتم يكن خير لك أي: إن لا تشتم.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٨) سياق الكلام:" وإمّا جملة مسببة عن مذكور نحو: ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ﴾[الأنفال/بعض الآية٨] أي :فعل ما فعل". التلخيص(٥٦)، والمختصر، ص: ١٧٤.

(٩) ينظر: الكشاف ٢٠٠/٢، وفيه: فإن قلت: بم يتعلق قوله لِيُحِقَّ الْحَقَّ؟ قلت: بمحذوف تقديره: ليحق الحق ويبطل الباطل فعل ذلك، ما فعله إلا لهما. وهو إثبات الإسلام وإظهاره، وإبطال الكفر ومحقه، فإن قلت: أليس هذا تكريراً؟ قلت: لا، لأنّ المعنيين متباينان، وذلك أنّ الأوّل تمييز بين الإرادتين وهذا بيان لغرضه فيما فعل من اختيار ذات الشوكة على غيرها لهم ونصرتهم عليها، وأنه ما نصرهم ولا خذل أولئك إلا لهذا الغرض الذي هو سيد الأغراض، ويجب أن يقدّر المحذوف متأخراً حتى يفيد معنى الاختصاص فينطبق عليه المعنى: وقيل: قد تعلق بيقطع.

[قولـه]: (١) **ففعل مـا فعل**(٢)، الضمير في الفعل: لـه تعالى، و(مـا) كناية عن كسر قوة أهل الكفر مع كثرتهم وغلبة المسلمين عليهم مع قلتهم أي: كسر قوة الكفار(٣)، وجعل لأهل الإسلام الغلبة عليهم لأجل ذلك(٤).

[قولـه]:(٥) **فاء فصيحة**(٦)، سميت بذلك؛ لإفصاحها عن الجملة المحذوفة، [أي:] (٧) لـدلالتها عليهـا وإظهارها، وهذا يقتضـى أنهـا تسمى بذلك [علـى] (٨) التقديرين أي: تقدير كونها عاطفة(٩)، وكونها رابطة للجواب(١٠)، أو لأنها لا على ذلك المحذوف إلا عند [الفصيح] (١١)، أو لأنها لا ترد إلا من الفصيح معرفة غيره بموردها(١٢).

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٢) سياق الكلام: "وإمّا جملة مسببة عن مذكور نحو: ﴿**لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ**﴾[الأنفال/بعض الآية٨] أي: **فعل ما فعل**". التلخيص، ص: ٥٦، والمختصر، ص: ١٧٤.

(٣) ينظر: حاشية العبادي على المختصر، ص: ١٩١/و، وتجريد البناني١٢٧/٢، وحاشية حفني على المختصر، ص: ٢٥٧/و).

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٢٦/٢، ونصه: كلمة "ما" كناية عن كسر قوة الكفّار وغلبة المسلمين عليهم مع قلّة أهل الإسلام , وكثرة أهل الكفر.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٦) سياق الكلام: "(أو سبب لمذكور نحو) قوله تعالى: ﴿**فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ** ﴾[البقرة/بعض الآية٦٠]

(﴿**فَٱنفَجَرَت**﴾ إن قدر فضربه بها) فيكون قوله: فضربه بها جملة محذوفة هي سبب لقوله: ﴿**فَٱنفَجَرَت**﴾ (**ويجوز أن** يقدر فإن ضربت بها فقد انفجرت) فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط, ومثل هذه الفاء يسمى فاء فصيحة، قيل :على التقدير الأول وقيل: على التقدير الثاني، وقيل: على التقديرين". المختصر، ص: ١٧٤.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في الأصل".

(٨) ينظر: المنهاج المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب الجديع – مؤسَسَة الريَّان، بيروت – ط/٣، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م. ٩٠/١.

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٠) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ٤١/١.

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٢) وهذا ما أشار إليه العبادي، والبناني، وحفني، ينظر: حاشية العبادي على المختصر، ص: ١٩١/و، وتجريد البناني ١٢٨/٢، وحاشية حفني على المختصر، ص: ٢٥٧/و.

[قوله]: [١] **لا أحدهما على التعيين**[٢]، [وهو الأمر] [٣] وحده، والعذاب وحده، وإنما المراد: أحدهما على سبيل الإبهام، وفي ذلك نظر، فإن العقل لا يحصر المقدر في ذلك، بل يجوز أن يقدر شيء أعم منهما، وهو الأمر الشامل للعذاب، ولأماراته، ولدلائل العظمة الواقعة في يوم القيامة[٤]، فيكون هذا المقدار أظهر على قياس ما مر في آية: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ المَيْتَةُ)، من أن [المقدر] [٥] التناول لا الأكل[١٧٩/ظ] ولا شرب اللبن[٦]، وأجيب بأن الأمر في كلام [المصنف] الذى هو أحد الأمرين شامل لذلك كله[٧]؛ لأنه قدر مشترك بين هذه الأمور، وليس المراد به ما قابل النهى، فلا يرد ما ذكر[٨].

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٢) سياق الكلام:" (ومنها أن يدل العقل عليهما) أي: على الحذف وتعيين المحذوف (نحو:﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر/بعض الآية٢٢]) فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب –تعالى وتقدس– ويدل على تعيين المراد أيضا. (أي: أمره أو عذابه) فالأمر المعين الذي دل عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين" . المختصر/١٧٥.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٢٦/٢، ونصه: لا يخفى أنّ التقدير الأظهر هناك, كما في الآية السابقة الأمر الشامل لنفس العذاب ولأماراته , ولدلائل العظمة الواقعة في يوم القيامة.

(٥) ما بين المعقوفين في "ج"(المقدار).

(٦) ينظر: المطول على التلخيص للسعد التفتازاني / مطبعة سنده (اسطنبول) ١٣١٠هـ.، ص: ٤٩٠، ونصه: ..."لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها، وتقدير التناول أولى من تقدير الأكل، ليشمل شرب ألبانها، فإنه –أيضا– حرام.

(٧) ينظر: عروس الأفراح٥٩١/١، ٦٠١، وفيه: أي: أكلها؛ لأن التحريم لا يتعلق بالأجرام، وقد سلم هذا المثال من السؤال الأول، ولم يسلم من الثاني، لجواز أن يكون عبر بالميتة عن أكلها. وينقل عن الحنفية أن التحريم يتعلق بالذوات... أما من جعله مجملا، فلا ظهور، ولا تعيين، إلا بدليل خارجي. وأما من قال: الميتة عبر بها عن أكلها، فلا حذف.

(٨) ينظر: الإيضاح ١٨٦/٣، وفيه: أي تناولها؛ لأن الحكم الشرعي إنما يتعلق بالأفعال دون الإجرام، وقوله: {حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُم} أي: تناول طيبات أحل لهم تناولها، وتقدير التناول أو لى من تقدير الأكل؛ ليدخل فيه شرب ألبان الإبل فإنها من جملة ما حرمت عليهم، وقوله: {وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُها}، أي: منافع ظهورها وتقدير المنافع أو لى من تقدير الركوب؛ لأنهم حرموا ركوبها وتحميلها.

[قولـه]: (١) **وفـي الاصـطلاح** (٢)، أن يـؤتى فـي عجـز الكـلام بمثنـى مفسـر باسـمين ثانيهمـا معطـوف علـى الأول فيـه نظـر؛ لأنـه علـى عكـس المعنـى اللغوي(٣)؛ لأن الإتيـان بـالمثنى بمنزلـة لـف القطـن، وتفسـيره بالاسـمين بمنزلـة الندف، والندف في المعنى اللغوي مقدم على اللف، والإتيان بالمثنى الذي هو بمنزلـة اللـف فـي المعنـى الاصـطلاحي مقدم علـى التفسـير الـذي هـو بمنزلـة الندف، فيكون في المعنى الاصطلاحي قلب بالنظر للمعنى اللغوي(٤)، وأجيب بأن المثنى مشتمل على [النشر](٥) أيضا نظرًا إلى أنه مفسر باسمين في الواقع ، فيكـون فيـه [لـف](٦) لفظـا ونشـر معنـى نظـرا للواقـع فظهـر أن المعنـى الاصطلاحي على نمط المعنى اللغوي(٧)، وفي هذا الجواب نظر؛ لأنّه يقتضى أن اللـف والنشـر حاصـلان معنـى فـي المثنـى مـع أنهمـا فـي المعنـى اللغـوي حاصـلان علـى سـبيل الترتيـب، فالتخـالف حاصـل، ولـم توجـد المناسـبة بـين المعنيين، فهذا الجواب إنما منع التعاكس، ولم يحصل به [المقصود] (٨) وهو

---

(١) سياق الكلام:" (ومنه) أي :من الإيضاح بعد الإبهام (التوشيع وهو) في اللغة: لف القطن المندوف . وفى الاصطلاح: (أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول نحو: يشيب ابن آدم ويشيب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل". المختصر، ص: ١٧٧.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٣) أي: أن التوشيع في اللغة: لف القطن المندوف, ووجه المناسبة: أن في المعنى الاصطلاحي: لفًا وندفًا أي: تفرقةً وتفصيلًا, وإن كان فيه اللف سابقًا على الندف عكس اللغوي. ينظر: تجريد البناني ٩٣/٢, وحاشية شيخ الهند محمود حسن على مختصر السعد ٥٤٠/١.

(٤) ينظر: حاشية لطف الله على المختصر ٣٢٣/٢، ونصه: هذا في الظاهر عكس المعنى اللغوي، وذكر بعضهم وجهًا للمناسبة؛ بأنه كما أن اللف المقصود في القطن متأخر عن ندفه، كذلك المثني لعمومه بحسب مفهومه وشيوعه، بمنزلة المندوف، وتفسير المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف، فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الندف.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل"

(٦) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٧) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٢٦/٢، ونصه: هكذا عكس اللغة, وكأنّهم نظروا إلى أنّ المثنّى في الواقع مفسر مبين باسمين, ففي ذكر المثنّى لف ونشر...إلخ.

(٨) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

مبني على أن اللف بمنزلة الإتيان بالمثنى بجامع الجمع والضم، وأن الندف بمنزلة التفسير بجامع التفريق[١]، وأما إذا جعل [اللف بمنزلة التفسير بجامع كمال الانتفاع][٢] والندف بمنزلة الإتيان بالمثنى بجامع عدم كمال الانتفاع، فلا إيراد[٣].

[قوله:][٤] ويشب[٥] [٦]، بكسر الشين، وتشديد الباء بمعنى: ينموا يقال: شب الغلام يشبب إذا نمى[٧].

[قوله]:[٨] الجزع[١] بالفتح[٢]، أي: بفتح الجيم وسكون الزاي[٣].

---

(١) وهذا ما أشار إليه الفناري في حاشيته، ص: ٢٧٤/ظ، ٢٧٤/و، ونصه: فإن قلت :التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف والنشر ,وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة الندف ,فكان الأظهر أن يقول: بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت: لا شك أنّ اللف المقصود في القطن متأخر عن ندفه , ثمّ إن المثنى بعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف , وتعيين المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف , فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج إلى اعتبار القلب وغيره".

(٢) ما بين المعقوفين في هامش "الأصل".

(٣) ينظر: حاشية الدسوقي ٦٩٢/٢، ٦٩٣.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٥) يقصد بذلك قوله – صلى الله عليه وسلم– "يشيب ابن آدم ويشيب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل" رواه مسلم ٩٨/٢– في كتاب الزكاة, باب كراهة الحرص على الدنيا: حديث رقم (١٠٤٧) بلفظ: " عن أنس قال: قال: رسول الله – صلى الله عليه وسلّم– يهرم ابن آدم, وتشب منه اثنتان الحرص على المال, والحرص على العمر", والترمذي ٥٧٠/٤, ٦٣٦, كتاب الزهد, باب ما جاء في قلب الشيخ شاب على حب اثنتين, حديث رقم (٢٣٣٩) بلفظ مسلم, وكتاب صفة القيامة والرقائق والورع, باب حدثنا محمد بن بشار: حديث رقم (٢٤٥٥), وهو حديث حسن صحيح, وابن ماجه ١٤١٥/٢, في كتاب الزهد, باب الأمل والأجل, حديث رقم (٤٢٣٤) بلفظ مسلم, وأحمد في مسنده ١٨٩/١٩, مسند أنس بن مالك حديث رقم (١٢١٤٢), ٢٣٦/١٩, حديث رقم (١٢٢٠٢), ونص الحديث "يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَتَبْقَى مِنْهُ اثْنَتَانِ: الْحِرْصُ، وَالْأَمَلُ", ٣٠٦/٢٠, حديث رقم (١٢٩٩٨), ٢٥٩/٢١, حديث رقم(١٣٦٩٤) بلفظ مسلم, وهذا يدل على أنه نقل الحديث بمعناه . وحاشية الحفيد(٥٢٧/٢).

(٦) سياق الكلام: وفى الاصطلاح "أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول نحو: يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل".

(٧) ينظر: [الصحاح:١٦٠/١–شيب].

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

[قولـه]:(٤) **بمسـتبق**(٥)(٦) اسم فاعل من الاستبقاء، وهو طلب البقاء، فالسين

=

(١) يشير إلى قول الشاعر:

كأن عيون الوحش حول خبائنا ... وأرحلنا الجزع الذيي لم يثقب

البيت لامرىء القيس من قصيدة(قصة أم جندب) من (الطويل) أولها:

خَليلَيَّ مُرّا بي على أُمِ جُنْدَبٍنُقَضّ لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المُعذَّبِ

قبله: **فَلَمَا دَخَلْنَاهُ أَصَفْنَا ظُهُورَنَا إلى كُلّ حارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ**

بعده: **نَمُشُّ بأعْرَافِ الجِيَادِ أَكُفّنَا إذا نحنُ قُمْنَا عنْ شِوَاءٍ مُضَهَّبِ**

وَالشَّاهِد فِيهِ تَحْقِيق التَّشْبِيه فِي الإيغال لِأَنَّهُ شبه عُيُون الْوَحْش بالجزع وَهُوَ بِفَتْح الْجِيم وتكسر الخرز الْيَمَانِيّ الصيني فِيهِ سَواد وَبَيَاض تشبه بِهِ عُيُون الْوَحْش لكنه أَتَى بقوله لم يثقب إيغالاً وتحقيقاً للتشبيه لِأَن الْجزع إِذا كَانَ غير مثقوب كَانَ أشبه بالعيون، وَقد اشْتَمَل هَذَا الْبَيْت على نوع من أَنْوَاع البديع يُسمى التَّبْلِيغ والتتميم وَيُسمى الإيغال أَيْضا وَهُوَ أَن يتم قَول الشَّاعِر دون مقطع الْبَيْت ويبلغ بِهِ القافية فَيَأْتِي بِمَا يتمم بِهِ الْمَعْنى وَيزِيد فِي فَائِدَة الْكَلَام لِأَن للقافية محلا من الأسماع والخواطر فاعتناء الشَّاعِر بهَا آكِد وَلَا شَيْء أقبح من بنائها على فضول الْكَلَام الَّذِي لَا يُفِيد. ينظر: ديوانه، ص: ٧٨، وينظر: إسفار الفصيح ٦٧٢/٢، والشعر والشعراء١١١/١، والكامل في اللغة٢٥/٣، ونقد الشعر، ص: ٦٣، وتحرير التحبير، ص: ٢٣٣، والإيضاح ٢٠٢/٣، والطراز ١٤٨/١.

(٢) سياق الكلام:" الجزع بالفتح الحرز اليماني الذى فيه سواد وبياض, شبه به عيون الوحش وأتى بقوله: لم يثقب تحقيقا للتشبيه ؛لأنه إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعين". المختصر، ص: ١٧٧.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٢٨/٢، ونصه: أي: فتح الجيم ,لكن مع سكون الزاي.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و "ج"، و "د".

(٥) سياق الكلام:" أي :التذييل ينقسم قسمة أخرى وأتى بلفظة أيضا تنبيها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا لا للضرب الثاني منه: (إما) أن يكون (لتأكيد منطوق كهذه الآية)؛ فإن زهوق الباطل منطوق في قوله:﴿وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُ﴾[الإسراء/بعض الآية٨١], (وإما لتأكيد مفهوم كقوله ولست) على لفظ الخطاب (بمستبق أخا لا تلمه) حال من أخا لعمومه, أو من ضمير المخاطب في لست (على شعث) أي: تفرق حال وذميم خصال, فهذا الكلام دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال, وقد أكده بقوله: (أي: الرجال المهذب؟) استفهام بمعنى: الإنكار أي: ليس في الرجال منقح الفعال مرضى الخصال". التلخيص/٥٩, المختصر/١٧٨.

(٦) يشير إلى قول الشاعر: **ولستُ بمُستبقٍ أخًا لا تَلُمّهُعَلَى شَعَثٍ أيُّ الرّجالِ المهذّبُ؟**

البيت للنابغة الذبياني من (الطويل) من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه :

أولها: **أتاني أَبَيْتَ اللَّعن أنّك لمتنيوتلك التي أهتم منها وأنصَبُ**

قبله: فإنك شمسٌ والملوك كواكبإذا طَلَعَتْ لم يَبْدُ منهنّ كوكبُ

=

والتاء للطلب، ويصح جعلهما زائدين بمعنى الإبقاء(١).

[قوله]:(٢) **لا تلمه على شعث**(٣)، اللم في الأصل الجمع يقال: لَمّ الشيء جمع بعضه إلى بعض(٤)، والشعث -بفتح العين- في الأصل انتشار الشعر وتغيره(٥)؛ لقلة تعهده بالإصلاح والدهن(٦)، ثم استعمل اللم في الإصلاح لعلاقة اللزوم(٧)، والشعث في الحال القبح، [والأوصاف](٨) الذميمة للمشابهة

=

بعده: **فإنْ أكُ مظلومًا؛ فعبدٌ ظلمتُهوإن تكُ ذا عُتبَى ؛ فمثلُك يُعتِبُ**

الشاهد: التذييل لتأكيد مفهوم فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تأكيد لذلك وتقرير لأن الاستفهام فيه إنكاري أي لا مهذب في الرجال.

ديوان النابغة الذبياني، ص: ٢٥، وينظر: الإيضاح ٧٨/١، وعروس الأفراح ٦١٢/١.

(١) ينظر: حاشية الدسوقي٧١٠/٢، وفيه مكملا: أي: لست بمبق لك مودة أخ، أو لست بمبق أخا لتنفسك تدوم لك مودته، وتبقى لك مواصلته.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٣) وسياق الكلام: (وإما لتأكيد مفهوم كقوله ولست) على لفظ الخطاب (بمستبق أخا لا تلمه) حال من أخا لعمومه, أو من ضمير المخاطب في لست (على شعث) أي: تفرق حال وذميم خصال, فهذا الكلام دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال, وقد أكده بقوله: (أي: الرجال المهذب؟) استفهام بمعنى: الإنكار أي: ليس في الرجال منقح الفعال مرضى الخصال". التلخيص، ص: ٥٩, المختصر، ص: ١٧٨.

(٤) ينظر: [الصحاح:٢٠٣١/٥-لمم]، وفيه: لَمَّ الله شَعَثه، أي أصلح وجمع ما تفرَّقَ من أموره. ومنه قولهم: إنَّ داركم لَمومَةٌ، أي تَلُمُّ الناسَ وتَرُبُّهم وتجمعهم.

(٥) ينظر: [الصحاح:٢٨٥/١-شعث]، وفيه: والشعث: مصدر الأَشْعَثِ وهو المُغْبَرُّ الرأس. وخيلٌ شُعْثٌ، أي غير مُفَرْجَنَةٍ. وتَشْعيثُ الشئ: تفريقه.

(٦) ينظر: [أساس البلاغة: للزمخشري ، ت: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية ، بيروت - ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. ٥١٠/١-شعث].

(٧) قال البناني في تجريده ١٤٠/٢، واستعير هنا للأوساخ المعنوية، وهي الأوصاف الذميمة...أي: بعد نقله إلى اللازم الذي هو الأوساخ الحسية على طريق المجاز المرسل، فيكون فيه مجاز بمرتبتين هذا ما يظهر.

(٨) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

في القبح، يقال: لَمَّ شعثه أي: أصلح حاله[1]، ومعنى البيت: أنه لم يبق لك أخ في الدنيا على تقدير أن لا يبقى لك إصلاح [لحاله][2]، وعفو عن جرائمه؛ لأنه لا يوجد من الرجال مهذب الحال[3].

[قوله]:[4] **وديمة تهمى**[5][6]، **الديمة**- [بكسر] [7] الدال- المطر الذى أقله ما

---

(١) ينظر: حاشية العبادي على المختصر، ص: ١٩٥/ظ.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٢٩/٢، ونصه: يقال : لم شعثه أي: أصلح حاله , والشعث في الأصل: انتشار الشعر وتغبره لقلة تعهده، وملخص معنى البيت: أنّه لم يبق لك أخ على تقدير أن لا يبقى إصلاح لحاله وعفو عن جرائمه ؛إذ لا يوجد من الرجال مهذّب الحال على الإطلاق.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٥) يشير إلى قول الشاعر:

فَسَقى دِيَارَكَ - غَيْرَ مُفْسِدِها - ... صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي

البيت لطرفة بن العبد من (الكامل) من قصيدة(أبلغ قتادة) قالها: يهدد فيها المسيب بن علس , ويمدح بها قتادة بن مسلمة الحنفي وكان قد أصاب قومه سنة فأتوه فبذل لهم ، أولها:

إنّ امرأً، سَـرْفَ الفؤادِ، يَـرى ... عَسَـلاً بمـاءٍ سحابَةٍ شَتْمِي

وقبله: وأهنـتَ, إذ قَدِمـوا, التّلادَ لهمْ ... وكـذاكَ يَفعَـلُ مُبْتَنـي النِّعَمِ

الشاهد: التكميل ويسمى الاحتراس أيضًا وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه وهو هنا قوله غير مفسدها فإن نزول المطر قد يكون سببًا لخراب الدنيا وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها.

ديوان طَرَفَة بن العَبْد أبو عمرو الشاعر الجاهلي (ت٥٦٤ م)/٧٩- تح/ مهدي محمد ناصر الدين - دار الكتب العلمية, ط/٣، ١٤٢٣ هـ، وينظر: البيان والتبيين ١٩٤/١، ونقد الشعر، ص: ٤٩، والموشح، ص: ٢٤٠، والوساطة، ص: ٣٩٨، والعمدة ٥٠/٢، وسر الفصاحة، ص: ٢٧٤.

(٦) سياق الكلام :" (وإما بالتكميل, ويسمى الاحتراس أيضا)؛ لأن فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود (وهو: أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه) أي: يدفع إيهام خلاف المقصود, وذلك الدافع قد يكون في آخر الكلام فالأول- (كقوله: فسقى ديارك غير مفسدها) نصب على الحال من فاعل سقى, وهو (صوب الربيع) أي: سقى نزول المطر ووقوعه في الربيع (وديمة تهمى) أي: تسيل فلما كان نزول المطر قد يؤل إلى خراب الديار وفسادها, أتى بقوله غير مفسدها؛ دفعا لذلك". التلخيص، ص: ٥٩, المختصر، ص: ١٧٩.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

بلغ ثلث النهار أو الليل، وأكثره ما بلغ أسبوعًا، وقيل: المطر [الذى] [١] ليس فيه برق، ولا رعد[٢]، **وتهمي**- بفتح التاء- من [همى] [٣] الماء والدمع إذا سال[٤].

[قوله]: [٥] فقد [كذبه[٦]] [٧]، كلام المصنف في الإيضاح؛ وذلك لأنه مثل للتتميم بقوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ ﴾ [٨]، وظاهر أن قوله: مما تحبون لا يتم المعنى بدونه؛ لأن الإنفاق متعد[٩]، فلو كان المراد بالفضلة في تعريف التتميم ما يتم أصل المعنى بدونه، كما زعم بعضهم لم تكن هذه الآية من التتميم مع أن[١٨٠/ظ] [المصنف] جعلها منه[١٠]، البيت أدرى بالذي فيه، فإن قلت: إذا كان قوله: "مما تحبون" لا يتم المعنى بدونه لم تكن الآية من الإطناب بل من المساواة، فلا يصح التمثيل بالآية

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٢) ينظر:[الصحاح:٥/١٩٢٤-ديم]، وفيه: الديمَةُ: المطر الذي ليسَ فيه رعدٌ ولا برقٌ. وأقلُّه ثلث النهار أو ثلث الليل، وأكثره ما بلغ من العِدّة. والجمع دِيَمٌ.

(٣) ينظر:[الصحاح:٦/٢٥٣٦-همي]، وفيه: همى الماء والدمعُ يَهْمي هَمْياً وهَمَياناً، إذا سال.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٦) سياق الكلام:" ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه ,فقد كذبه كلام المصنف في الإيضاح, وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم". المختصر، ص: ١٧٩.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) بعض آية من سورة آل عمران(رقم:٩٢)، ونصها:﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيۡءٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ ٩٢ ﴾

(٩) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٢/٥٣٠.

(١٠) ينظر: الإيضاح ٣/٢١٣، وفيه: وذلك في قوله:" وإما بالتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضله تفيد نكتة، كالمبالغة في قوله تعالى: ﴿**وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ**﴾[الإنسان/بعض الآية ٩]، أي: مع حبه والضمير للطعام أي: مع اشتهائه والحاجة إليه، ونحوه: ﴿ **وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ**﴾ [البقرة/بعض الآية ١٧٧]، وكذا: ﴿**لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ**﴾،وعن الفضل بن عياض: "على حب الله"، فلا يكون مما نحن فيه". .

[للتتميم] (١) الذى هو من الإطناب، ولا الرد بها على هذا الزاعم قلت: أصل المعنى حتى تنفقوا أي: يقع منكم إنفاق، فقوله: مما تحبون مما يتم أصل المعنى بدونه، وأما المعنى المقصود للمتكلم، فإنه لا يتم بدونه، فلا تنافي بين كون الآية من الإطناب، وكون الجار والمجرور مما لا يتم المعنى بدونه هذا، وفي الرد بالآية المذكورة نظر؛ لأنّ "مما تحبون" إن كان لا يتم أصل المراد بدونه لم تكن من الإطناب، وإن كان أصل المراد يتم بدونه، والمعنى المقصود لا يتم بدونه لم يكن مخالفا لكلام الزاعم(٢)، فلا يصح الرد به عليه على أن الرد [مبنى] (٣) على ما ذكره ابن الحاجب من أن الفعل المتعدي يتوقف تفعيله على تعقل المفعول(٤)، والحق أنه إنما يتوقف تعقله على شيء ما يقوم به أو يقع عليه فتأمل(٥).

[قوله:] (٦) **وأنه لا تخصيص...إلخ**(٧) معطوف على كلام المصنف(٨)؛ وذلك لأنه يجري في الاعتراض –أيضا–(٩) لأن الفضلة بهذا التفسير بعض أفراد الجملة التي لا محل لها من الإعراب المشترطة في الاعتراض، فيكون التتميم أعم من الاعتراض، وقد نص [الشارح] فيما سيأتي على تباينهما،

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٢) ينظر: مواهب الفتاح٦٧٣/١، وفيه: ولكن هذا الوجه الثاني لا يخلو عن بحث؛ لأنه إذا لم يجعل مما تحبون مما يتم أصل المعنى بدونه، لم يكن إطنابًا أصلًا، فيكون التمثيل به فاسدًا من أصله، فلا يستشهد به، فيجب حيث جعل إطنابا...إلخ.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب(٩٠/١).

(٥) ينظر: تجريد البناني(١٤١/٢)، وحاشية الدسوقي ٧١٨/٢.

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٧) وسياق الكلام: ومن زعم انه اراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف في الإيضاح وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم...إلخ. المختصر، ص: ١٧٩.

(٨) وهو: وإما بالتتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود ...إلخ. ينظر: الإيضاح ٢١٣/٣.

(٩) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر٥٣١/٢، ونصه: فإنّه يجري في الاعتراض أيضًا.

حيث قال: فالاعتراض يباين التتميم؛ لأنه إنما يكون بفضلة، والفضلة لا بُدَّ لها من إعراب [١].

[قولـــه]:[٢] **ســـوى دفـــع الإيهـــام**[٣]، شـامل للتأكيـد، فيقتضـى أن يكـون الاعتراض[١٨٠/و] للتأكيد وهذا مخالف لما ذكره قدس سره في تفسير قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [٤]من أنه لا يكون [للتأكيد] [٥] حيث قال: أما اشتراط كون الاعتراض للتأكيد، فمما لا نسمعه[٦]، وأجيب بأن ظاهر كلام صاحب الكشاف في آخر سورة الزمر أنه للتأكيد، وبأن صاحب المغني جعل من فوائد الاعتراض: التأكيد[٧]، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، على أن كلامه الآتي يدل على أن الاعتراض يكون للتأكيد، حيث قال في الاعتراض: لكنه يشمل بعض صور التذييل؛ لأن التذييل لا يكون إلا للتأكيد؛ لأنه اعتبر في مفهومه، وأنت إذا حققت النظر لم تجد مخالفة بين الكلامين[٨]؛ لأن [كلام] [٩] الشارح في تفسير الآية يفيد أن الاعتراض

---

(١) ينظر نص كلامه مع بعض التوضيح في: المطول، ص: ٥٠٣، وتجريد البناني ١٤٢/٢، ١٤٣، وحاشية الدسوقي ٧١٨/٢.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٣) سياق الكلام:" (وإما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أوبين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الايهام) لم يرد بالكلام مجموع المسند إليه والمسند فقط ,بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع, والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني – بيانا للأول أو تأكيدًا أو بدلًا منه (كالتنزيه في قوله تعالى: ﴿**وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ**﴾[النحل:٥٧] ". المختصر، ص: ١٧٩.

(٤) بعض آية من سورة البقرة(رقم:٦)ونصها:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾

(٥) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٦) ينظر: حاشية العلامة التفتازاني علي الكشاف ١٥١/٢– تح/د: عبد الفتاح عيسى البربري.

(٧) وذلك عند حديثه عن الجمل التي ليس لها محل من الإعراب في قوله: الْجُمْلَة الثَّانِيَة : المعترضة بَين شَيْئَيْنِ لإِفَادَة الْكَلَام تَقْوِيَة وتسديدا أَو تحسينا ". مغنى اللبيب ٥٦/٥.

(٨) ينظر: المطول، ص: ٥٠٢.

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

لا يكون للتأكيد وحده، بل يكون له ولغيره، سوى دفع الإيهام(١)، وهذا هو المأخوذ من كلام المصنف، وصاحب الكشاف ، وصاحب المغني.

[قوله]: (٢) **ولهم ما يشتهون عطف...إلخ**(٣)، أي: من [قبيل](٤) عطف المفردات، فلهم معطوف على لله، وما يشتهون معطوف على البنات، والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، فالضمير المجرور باللام معمول ليجعل على أنه مفعول، وفاعله الواو، والضميران لشيء واحد(٥)، فإن قلت: يلزم على ذلك أن يكون الفاعل والمفعول لشيء [واحد(٦)] (٧)؛ وذلك لا يجوز؛ لأنه يوهم أنهما متغايران نظرا للغالب من مغايرة الفاعل للمفعول، بل يجب [حينئذ](٨) [١٨١/ظ] العدول إلى النفس إشارة إلى الاتحاد، فيقال: ضربت نفسى [لا] (٩) ضربتين إلا في أفعال القلوب، [فإنه] (١٠) يجوز فيها ذلك؛ لعدم الإبهام السابق؛ لأن علم الإنسان وظنه بأمور نفسه أكثر من [عمله](١١) وظنه بأمور غيره، قلت: أجيب

---

(١) قال البناني في ذلك: " ولولا أنه يكون للتأكيد ما صح قول الشارح الآتي؛ لكنه يشمل بعض صور التذييل ؛ لأن التذييل اعتبر فيه أن يكون التأكيد, وأن التأكيد غير دفع الإيهام, فجعل الاعتراض يكون للتأكيد لا ينافي كلام المصنف؛ بل التأكيد داخل في سوى دفع الإيهام. تجريد البناني ١٤٢/٢.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و "ج"، و "د".

(٣) سياق الكلام:" فقوله:- سبحانه - جمله ؛لأنه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام ؛لأنّ قوله:﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ عطف على قوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾ ". المختصر، ص: ١٧٩.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ج".

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي٧٢١/٢، ٧٢٢، وحاشية العبادي على المختصر، ص: ١٩٦/و.

(٦) أي: أنه في أفعال القلوب يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيءٍ واحد، مثل علمتني منطلقا، ولبعضها معنى آخر يتعدي به إلى واحد، فظننت بمعنى: اتهمت، وعلمت بمعنى :عرفت، ورأيت بمعنى: أبصرت، ووجدت بمعنى: أصبت" . ينظر: شرح الرضي ١٥٤/٤.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) ما بين المعقوفين في "ب"، و"ج"،و "د"(ح).

(٩) ما بين المعقوفين في هامش"الأصل".

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

بأجوبة ثلاثة الأول: أن الظرف المذكور مستقر لا لغو، والامتناع فيما إذا كان [الضميران معمولين لفعل واحدا لا فيما إذا كان] [١] أحدهما معمولًا لمعموله، بل يخرج التركيب عن ذلك بالمرة؛ لأن المفعول الثاني من قبيل الظاهر لا من قبيل الضمير بناء على أن معمول المعمول ليس بمعمول، وهو الصحيح، الثاني: أن محل الامتناع فيما إذا لم يكن أحد المعمولين مجرورًا، [لأنه يتوسع في الجار والمجرور] والظرف مالا يتوسع في غيرهما بدليل قوله تعالى: ﴿**وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ**﴾[٢]، **الثالث:** أن محل الامتناع في غير المعطوف، فإن [كان] [٣] أحد المعمولين معطوفا، فأجاز ذلك؛ لأنه يفتقر في التابع مالا يفتقر في المتبوع، وأحد المعمولين هنا جار ومجرور ومعطوف[٤]، واعترض الجوابان الأخيران بأن التعليل السابق يقتضى المنع مطلقا حتى في هاتين الصورتين لوجود علة المنع فيهما[٥]، وأجيب بأن وجود علة المنع فيهما لا تستلزم المنع؛ لأنهما مستثنيان للمعنى السابق على أن بعضهم جوز أن يكون الجعل هنا بمعنى الاعتقاد، فيكون الفعل من أفعال القلوب[٦]، فلا يرد الإشكال من أصله والله الموفق للصواب(١).

---

(١) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٢) بعض آية من سورة مريم(رقم:٢٥):ونصها: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا ٢٥﴾

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٤) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٣٢/٢، ونصه: فيه أنّه يلزم الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول في غير أفعال القلوب، وأجيب بأنّ "لهم" ظرفًا مستقر , والامتناع فيما يكون الضميران معمولين لفعل واحد لا أن يكون أحدهما معمولا لمعموله على أنّ ذلك الجمع جائز فيما إذا كان أحد المعمولين مجرورًا بحرف الجرّ, كقوله تعالى:﴿**وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ**﴾ وقد أجيب بأنّ ذلك الجمع جائز في المعطوف...إلخ.

(٥) ينظر: تجريد البناني ١٤٣/٢.

(٦) أَفعَال الْقُلُوب تَنْقَسِم ثَلَاثَة أَقسَام: أَحدهَا: يَقِين، نَحْو: عرفت وَعلمت. وَالثَّانِي- شكّ ورجاء، نَحْو: رَجَوْت وَخفت. وَالثَّالِث- متوسط بَين الْيَقِين وَالشَّكّ، وَهُوَ الظَّن والحسبان.

ينظر: علل النحو لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، ص: ٤٤٨- تح/محمود جاسم محمد الدرويش- مكتبة الرشد, الرياض, السعودية, ط/١، ١٤٢٠ هـ.

[قولـه:] [٢]**إلـى ترجمـان**[٣][٤]، فيـه لغـات ثلاثـة[١٨١/و] الأولـى: فـتح التـاء والجـيم، والثانيـة: ضـمهما، والثالثـة: فـتح التـاء وضـم الجـيم [٥] ، وهـى الفصحى[٦].

[قولـه]: [٧] **ظاهر بالتأمل فيها**[٨]؛ وذلك لأن ما حصل به الإطناب في الأنواع

=

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٣٢/٢، ونصه: **أقول:** تعليل النحاة ملائم لمنع الجمع مطلقًا ,حيث قالوا : إنّه أثقل في غير أفعال القلوب أن يكون فاعله ومفعوله شيئًا واحدًا ,فعند الجمع بين ضميريهما يسبق الوهم إلى أنهما مختلفان[نصًا][١]بالأكثر ,فيقع اللبس فعدلوا إلى لفظ النفس إيذانًا باتحادهما .

وأمّا أفعال القلوب, فإنّه كثيرًا ما يقع فاعلها ومفعولها شيئًا واحدًا, بل هو الأكثر ؛ لأنّ علم الإنسان وظنّه بأمور نفسه أكثر وقوعًا من غيره تأمل.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و "ج"، و"د".

(٣) سياق الكلام:" (والدعاء في قوله: **إن الثمانين وبلغتها، قد أحوجت سمعي إلى ترجمان)** أي: مفسر ومكرر فقوله: بلغتها اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء ، والواو في مثله تسمى واو اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية". التلخيص، ص: ٥٩، والمختصر، ص: ١٨٠.

(٤) يشير إلى قول الشاعر:[السريع]

(إن الثَّمَانِينَ وبلغتها ... قد أحوجت سمعي إِلَى ترجمان)

الْبَيْت لعوف بن ملحم الشَّيْبَانِيّ من قصيدة من السَّرِيع قَالَهَا لعبد الله بن طَاهِر وَكَانَ قد دخل عَلَيْهِ فَسلم عَلَيْهِ عبد الله فَلم يسمع فَأَعْلم بذلك فَدَنَا مِنْهُ ثمَّ ارتجل هَذِه القصيدة وأولها

(يَا ابنَ الذِي دانَ لَهُ المشرقانْ ... طُرّاً وقدْ دانَ لَهُ المغربان)

وَبعده الْبَيْت وَبعده:

(وبدَّلَتْني بالشّطاط انحنا ... وكنتُ كالصَّعدة تَحت السِّنانْ)

الشاهد: وبلغتها. اعتراض بين اسم إن وخبرها، دعاء للمخاطب.

ينظر: أمالي ابن الشجري ٣٢٩/١، وكتاب الصناعتين، ص: ٤٩، والعمدة ٤٥/٢، وسر الفصاحة، ص: ١٤٧، وتحرير التحبير، ص: ٢٩٢، ونهاية الأرب ١٢٧/٧، والإيضاح ٢١٥/٣..

(٥) ينظر: حاشية العبادي على المختصر، ص: ١٩٦/و.

(٦) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٣٣/٢، ونصه: بفتح التاء مع فتح الجيم أيضًا- أو ضمّه أو بضمهما.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و "ج"، و "د".

(٨) سياق الكلام:" (وإما بغير ذلك) عطف على قوله :إما بالإيضاح بعد الإبهام, وإما بكذا وكذا (كقوله =

السابقة ليس معه حرف عطف كغير الاعتراض [أو معه ذلك، ولم يقصد به العطف كالاعتراض][١]، أو قصد به ذلك، وكان من عطف الخاص على العام، كقوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ [٢]، وهذا المثال قصد فيه العطف على ما قبله، وليس من ذكر الخاص بعد العام[٣]، فظهرت المغايرة المذكورة .

[قولـه]: [٤] **إذا كانـت العليـا**[٥]، بفتح العين والمد: السيادة والرفعة وبالفارسية: [بياض بأصله[٦]] [٧].

=

تعالى :﴿ٱلَّذِينَ يَحمِلُونَ ٱلعَرشَ وَمَن حَولَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمدِ رَبِّهِم وَيُؤمِنُونَ بِهِۦ﴾**[غافر/بعض الآية٧] ،فإنه لو اختصر) أي: ترك الإطناب ,فإن الاختصار قد يطلق على ما يعم الإيجاز والمساواة ,كما مر (لم يذكر ﴿وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾؛ لأن إيمانهم لا ينكره) أي : لا** يجهله (من يثبتهم) فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلومًا (وحسن ذكره) أي: ذكر قوله: ﴿**وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ**﴾ ؛(إظهارًا لشرف الإيمان وترغيبا فيه), وكون هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهر بالتأمل فيها". المختصر (١٨١).

(١) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٢) بعض آية من سورة البقرة (رقم:)، ونصها:﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ٢٣٨﴾

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٣٤/٢، ونصه: لأنّ هذا المثال مما يقصد فيه العطف على ما قبله بخلاف الوجوه السابقة سوى مثل قوله: ﴿**حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ**﴾...**إلخ**؛ لكن مثالنا هذا ليس فيه ذكر خاص بعد عام .

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"، و "د".

(٥) سياق الكلام:" واعلم أنّه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب؛ باعتبار كثرة حروفه , وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له في أصل المعنى كقوله: ....وقوله:

ولستُ بنظَّارٍ إلى جانبُ الغِنىإذا كانت العلياءُ في جانبِ الفقرِ".

ينظر: المختصر (١٨٢).

(٦) وقال د/ صالح : أنّ بربري تعني : علو أو العلياء. حاشية الحفيد على المختصر (٥٣٥/٢).

(٧) ما بين المعقوفين في هامش جميع النسخ.

[قولـه [١]]: [٢] أو أصـول[٣]؛ وذلـك لأن العلـم مقـول بالاشـتراك علـى هـذين المعنيـين، فيجـوز إرادة كـل منهمـا، فـإن قلـت: يلـزم علـى ذلـك اسـتعمال المشـترك[٤] فـي التعريـف بـلا قرينـة معينـة؛ وذلـك لا يجـوز، قلـت: أجيـب بجوابين الأول: أن محل منـع استعمال المشترك فـي التعريف إذا أريد أحد معنييه أو معاينة فقط، وأما إذا صح أن إيراد به كل معنـى، فإنـه يجوز كما هنـا[٥]، فإنـه يجـوز إرادة كـل مـن الملكـة والأصـول[٦]، كمـا أشـار اليـه [الشـارح[٧]] [٨]؛ لأن علـة المنـع الوقـوع فـي الحيـرة مـن جهـة أنـه لا يـدرى

---

(١) في هامش الأصل، و"د"(الفن الثاني).

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٣) سياق الكلام:" (وهو علم) أي : ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية ,أو أصول وقواعد معلومة (يعرف به إيراد المعنى الواحد) أي: المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال (بطرق), وتراكيب (مختلفة في وضوح الدلالة عليه) أي: على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه ,وبعضها أوضح ,والواضح خفى بالنسبة إلى الأوضح, فلا حاجة إلى ذكر الخفاء". التلخيص /٦١, المختصر/١٨٣.

(٤) المشترك: ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير، كالعين؛ لاشتراكه بين المعاني، ومعنى الكثرة ما يقابل القلة، فيدخل فيه المشترك بين المعنيين فقط، كالقرء، والشفق، فيكون مشتركًا بالنسبة إلى الجميع، ومجملًا بالنسبة إلى كل واحد والاشتراك بين الشيئين، إن كان بالنوع يسمى: مماثلة، كاشتراك زيد وعمرو في الإنسانية، وإن كان بالجنس، يسمى: مجانسة، كاشتراك إنسان وفرس في الحيوانية، وإن كان بالعرض، إن كان في الكم يسمى: مادة، كاشتراك ذراع من خشب وذراع من ثوب، في الطول، وإن كان في الكيف، يسمى: مشابهة، كاشتراك الإنسان والحجر في السواد". التعريفات، ص: ٢١٥.

(٥) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٦٣/و.

(٦) قال العلامة الدسوقي: (أو أصول...إلخ) عطف على ملكة، إشارة إلى أن المراد بالعلم ههنا: إما الملكة أو الأصول بمعنى القواعد المعلومة؛ لأن بها يعرف إيراد المعاني بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء, وإنما قيد بالقواعد المعلومة؛ لأنه لا يطلق عليها علم بدون كونها معلومة من الدلائل, وإنما كان المراد بالعلم ههنا أحد الأمرين المذكورين؛ لأن العلم مقول بالاشتراك على هذين المعنيين, فيجوز إرادة كل منهما". حاشية الدسوقي ٦/٢.

(٧) ينظر: المطول، ص: ٥٠٦، وفيه: أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على إدراكات جزئية، أو نفس الأصول والقواعد المعلومة...إلخ.

(٨) ما بين المعقوفين في "ب"، و"ج"،و "د"(الش).

المعنى المراد من المشترك، وهذا ينافي الغرض من التعريف من البيان والكشف، الثاني: أن محل ذلك إذا لم يكن بين المعنيين استلزام، وأما إذا[١٨٢/ظ] كان بينهما ذلك، فإنه يجوز كما هنا؛ لأن تعريف كل منهما يستلزم الآخر؛ لأن الملكة كيفية راسخة في النفس يقتدر بها على إدراكات جزئية(١)، والإدراكات الجزئية ينشأ عنها القواعد؛ لأن القواعد شأنها أن تحصل من تتبع [الجزيئات] (٢)، والقاعدة قضية كلية يتعرف منها أحكام جزيئات موضوعها والقضايا المذكورة [تنشأ] (٣) عنها الملكة بسبب ممارستها، فقد استلزم كل منهما الآخر، فكان بمنزلة الشيء [الواحد] (٤)، فالمقصود [حينئذ] (٥) بالتعريف الذى يؤتى به لبيان الحقيقة واحد، فكأنه لا اشتراك(٦)، وحصل [المقصود] (٧) من التعريف؛ لأن المقصود به حصول البصيرة بالمعرف(٨)، وقد وجد (٩).

[قوله]:(١٠) **إما أن يكون للوضع مدخل فيها**(١)، أي: [بأن] (٢) يكون سببا تاما

---

(١) الملَكة: هي صفة راسخة في النفس، وتحقيقه أنه تحصل للنفس هيئة بسبب فعل من الأفعال، ويقال لتلك الهيئة: كيفية نفسانية، وتسمى: حالة، ما دامت سريعة الزوال، فإذا تكررت ومارستها النفس حتى رسخت تلك الكيفية فيها وصارت بطيئة الزوال فتصير مَلَكَة، وبالقياس إلى ذلك الفعل: عادةً وخلقًا. التعريفات، ص: ٢٢٩

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ج".

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) ما بين المعقوفين في "ب"، و"ج"،و "د"(ح).

(٦) ينظر: حاشية العبادي على المختصر(١٩٨/و)،

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٣٧/٢، ونصه: فيه استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة معينة، والجواب: أنّه لا يضر استعمال هذا النوع من المشترك ؛لأنّه يجوز إرادة كل من الأصول أو الملكة, وتعريف كل منهما يستلزم تعريف الآخر, والمقصود بالحقيقة واحد؛ إذ المطلوب من التعريف حصول البصيرة.

(٩) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر ٦/٣، ٧.

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

لدلالة اللفظ على المعنى المراد، كما في الدلالة الوضعية[٣]، [أو] [٤] يكون جزء سبب، كما في الدلالة العقلية، فإن العقل له مدخل فيها –أيضًا– فالمراد [بالدلالة] [٥] الوضعية التي هي أحد الأقسام: ما كان الوضع فيها سببا تاما، والمراد بالوضعية التي هي القسم ما كان للوضع مدخل فيها، فاندفع ما قيل: تقسيم الوضعية إلى الأقسام الثلاثة من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، وهو لا يصح، فإن قلت: الوضعية بالمعنى الذى ذكره الشارح[٦] لا يتناول الألفاظ المحرفات، كتحريف مسعود إلى مسعد ومحمود إلى محمد، وناصر إلى نصر، فإذا استعمل المحرف[١٨٢/و] الأول تلك الألفاظ المحرفة في المعاني المخصوصة كانت دلالتها عليه وضعيّة ضرورة أنها ليست طبيعية ولا عقلية مع أنها ليست موضوعة لتلك المعاني[٧]، فالأولى: أن يزيد أو [لقولهم] [١] الوضع؛ لأن السامع إنما فهم

=

(١) سياق الكلام:" ثم الدلالة اللفظية إمّا أن يكون للوضع مدخل فيها أو لا, فالأولى هي المقصودة ههنا, وهى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة إلى العالم بوضعه. المختصر، ص: ١٨٣.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٣) الدلالة اللفظية الوضعية: هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه، للعلم بوضعه، وهي المنقسمة إلى المطابقة، والتضمن، والالتزام؛ لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام كالإنسان، فإنه يدل على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى قابل العلم بالالتزام. التعريفات، ص: ١٠٤.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٦) ينظر: توضيحها في المطول، ص: ٥٠٧، ٥٠٨،

(٧) قال العلامة البناني:" قوله : إما أن يكون للوضع" أي: محققًا أو متوهمًا لتدخل المحرفات أي :الألفاظ التي حرفها المتكلم وغيرها كتحريف مسعود عن بمسعد وناصر بنصر , فإذا استعمل المحرف الأول تلك الألفاظ المحرفة في المعاني المخصوصة كانت دلالتها عليها وضعية ضرورة أنها ليست طبيعية ولا عقلية , ولأن استعمالها في تلك المعاني وفهمها منها لتوهم وضعها لها ,أي : لتوهم أن اللفظ المحرّف عين الموضوع". تجريد البناني ١٥١/٢.

=

منهـا المعـاني المخصوصـة لتـوهم وضـعها لهـا، كمـا أن المحـرف إنمـا استعملها لتوهم الوضع لتلك المعاني، كالألفاظ الأصلية، بل لتوهم أن اللفظ المحرف عين الموضوع(٢)، ولا وضع لغيره(٣)، قلت: ذلك نادر، وخلاف الأصل، فلا ينظر إليه في البيان على أنه يمكن إدخال الوضع المتوهم في عبارته فتأمل(٤).

[قولـه]: (٥) وهـذه الدلالـة...إلخ(٦) يقتضـى حصـر الدلالـة المـذكورة فـي هـذه الأقسام(٧)، وفيه نظر؛ لأن دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم خارجة عن الأقسام المذكورة؛ لأن فصاحة [المتكلم] (٨) ليست تمام ما وضع له

=

والعلامة البناني أخطأ هنا في قوله: "أنها ليست طبيعية ؛ لأن الدلالة اللفظية وغير اللفظية كما قال علماء المنطق تنقسم إلى:(وضعية – طبعية– عقلية), والدلالة الطبعية هي التي يكون منشأها طبع الإنسان أو عاداته" .شرح إيساغوجي في المنطق، ص: ١٨.

(١) ما بين المعقوفين في"ج"(لتوهم).

(٢) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٦٤/ظ.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٢/ ٥٣٧، ونصه: لو زاد أو لتوهم الوضع لكان أحسن لدخول المحرفات فإنّ المحرف الأول استعمله لتوهم وضعه أيضًا، بل لتوهم أنّ اللفظ المحرف عين الموضوع تأمل.

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر ١٣/٣، ١٤.

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٦) سياق الكلام: "وهذه الدلالة (إما على تمام ما وضع) اللفظ (له) , كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه), كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق (أو على خارج منه), كدلالة الإنسان على الضاحك". المختصر، ص: ١٨٣.

(٧) ينظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع ٣٣٤/١، وفيه: الدلالة تنحصر في المطابقة والتضمن والالتزام؛ لأنَّ اللفظ إما أن يدل على معناه الموضوع له أم لا، والأول المطابقة كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، والثاني إما أن يدل على جزء مسماه أو خارج عنه، والأول التضمن كدلالته على الحيوان وحده وعلى الناطق وحده، والثاني الالتزام، كدلالته على الكاتب أو الضاحك، سميت الأولى مطابقة لتطابق اللفظ والمعنى، والثانية تضمناً لتضمن الكلام لجزئية، والثالثة التزاماً لما فيها من الاستلزام.

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

اللفظ المذكور، كما هو ظاهر، وليست جزء الموضوع له وليست خارجا عنه، بل هي فرد من أفراد الفصاحة التي هي جزء الفصيح الذى هو جزء ما وضع له اللفظ المذكور مع مدخلية الوضع فيها، وأجيب بأنه لا مدخلية للوضع فيها؛ لأن المراد بمدخلية الوضع لنفس المعنى المراد، كما في الدلالة الوضعية، أو لما يتعلق بذلك المعنى[١] من الكل[٢]، والملزوم كما في دلالة التضمن والالتزام، واللفظ المذكور لم يوضع لفصاحة المتكلم ولا لكله ولا لملزومه، بل وضع لما هو[١٨٣/ظ] فرد من جزء جزئه، فخروجها عن الأقسام لعدم وجود [المقسم] [٣] فيها ولا بدع فيه، والظاهر أنها من الدلالة العقلية؛ لأنه يستحيل وجود لفظ فصيح بدون فصاحة المتكلم، فتكون كدلالة اللفظ على حياة اللافظ[٤]، ويصح أن تكون الدلالة المذكورة من قبيل دلالة الالتزام عند علماء هذا الفن[٥]، كعلماء الأصول دون أهل الميزان؛ لأنهم يشترطون اللزوم البين بالمعنى الأخص ولم يوجد، وعلى هذا لا إيراد [٦].

---

(١) ينظر: حاشية لطف الله ٣١٨/٢، ونصه: قيل: فيه أن دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم خارجة عن الأقسام مع مدخليه الوضع، ويمكن أن يقال: المراد بمدخليه الوضع وضعه لنفس المعنى، أو لما يتعلق به.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٣٨/٢، ونصه: فيه: أنّ دلالة اللفظ الفصيح على فصاحة المتكلم خارجة عن الأقسام مع مدخلية الوضع فيها، ويمكن أن يقال : المراد بمدخلية الوضع وضعه لنفس المعنى أو لما يتعلق به .

(٣) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٤) ينظر: الغيث الهامع ١١٦/١، وفيه: الدلالة كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر، وبإضافتها إلى اللفظ خرجت (الدلالة العقلية) وهي دلالة وجود المسبب على وجود سببه، (والوضعية) كدلالة الذراع على القدر المعين، وكان ينبغي أن يقول: دلالة اللفظ الوضعية ليخرج دلالة اللفظ العقلية، كدلالة اللفظ على حياة اللافظ، ودلالة اللفظ الطبيعية، كدلالة أح أح على وجع الصدر .

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي ١٤/٣، ١٥.

(٦) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي ٣١٣/١، وفيها: وَضَعَّفَ الْقَوْلَ بِهِ فَقَالَ: وَغَيْرُ اللَّفْظِيِّ الْتِزَامٌ وَقِيلَ إذَا كَانَ ذِهْنِيًّا وَأَجَابَ بِأَنَّ اللَّازِمَ الذِّهْنِيَّ لَهُ مَعْنَيَان: أَحَدُهُمَا: مَا يَمْتَنِعُ انْفِكَاكُ تَعَقُّلِهِ عَنْ تَعَقُّلِ الْمُسَمَّى وَهُوَ اللَّازِمُ الْبَيِّنُ عِنْدَ الْمُطَابَقَةِ وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَلَفُ فِي اشْتِرَاطِهِ بَيْنَ الْمَنَاطِقَةِ وَغَيْرِهِمْ.

[قوله]: [١] **إنما هي من جهة حكم العقل...إلخ**[٢] فيه نظر؛ لأن دلالة اللفظ المذكورة بواسطة الوضع –أيضا– لأن العلم بالوضع يستلزم [حصول] [٣] المعنى، فينبغي أن يبين وجه التسمية بالعقلية بأن الدلالتين: التضمن والالتزام بواسطة [حالة إجمالية] [٤]، وهى استلزام حصول الكل، والملزوم لحصول الجزء واللازم[٥]، وهذه الحالة قريبة [إلى العقل[٦]] [٧] يحكم بها من غير حاجة إلى نظر فإدراك العقل لها ضروري، وهذا لا ينافي أنها بواسطة [الوضع] [٨] –أيضًا– فلا وجه للحصر المذكور، وأجيب بأن الحصر إضافي، أي: لا من جهة الوضع وحده، فلا [ينافي] [٩] أن ذلك من الجهتين جميعا[١٠]، وإنما اقتصر على العقل في البيان؛ لأنه سبب قريب [بخلاف] الوضع، فإنه سبب بعيد فتأمل[١٢].

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٢) سياق الكلام:" (و) يسمى (كل من الأخيرتين) أي: الدلالة على الجزء والخارج (عقلية)؛ لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج **إنما هي من جهة حكم العقل** بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم , والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلا فيها, ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية , كدلالة الدخان على النار". المختصر، ص: ١٨٤.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٦٤/ظ.

(٦) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٣٩/٢، ونصه: ينبغي أن يحمل على أنّ الدلالتين بواسطة حالة إجمالية, وقوة قربيه إلى حصول هذا الحكم في العقل.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "ج".

(١٠) ينظر: حاشية الفناري على المطول ٢٨٠ظ، ٢٨١و.

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٢) ينظر: حاشية الدسوقي ١٦/٣، ونصه: "هذا الحصر يقتضي أن الوضع لا مدخل له فيهما, وليس كذلك؛ إذ هو جزء سبب؛ لأن كلاً من التضمنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين إحداهما: وضعية, والأخرى عقلية, وهما كلما فهم اللفظ فهم معناه, وكلما فهم معناه فهم جزؤه أو لازمه, ينتج أنه كلما فهم اللفظ فهم معناه فهم جزء معناه أو لازمه, والمقدمة الأولى متوقفة على الوضع؛ لأن فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع, والمقدمة الثانية متوقفة على العقل؛ لأن فهم الجزء أو اللازم متوقف على انتقال العقل من الكل إلى الجزء ومن الملزوم إلى اللازم, فمن نظر إلى المقدمة الأولى سمى =

[قولـه]: (١) **وتقيـد الأولـى**(٢)، أي: تقييدًا إضـافيًّا لا وضـعيًّا(٣)، فيقـال: دلالـة مطابقة بالإضافة لا دلالة مطابقة بالوصف، وكذا التضمن والالتزام، كذا نقل عنه –قدس سره– في حاشية [١٨٣/و]المطول(٤)، وفي نسخة تخص الأولى، وهى بمعنى النسخة الأولى(٥).

[قولـه:](٦) **وإلا لخـرج كثيـر... إلـخ**(٧)؛ وذلك لأن الدال إن كان لفظ الملزوم، فانفكاك المعاني المجازية [والكنائية](٨) عنه في غاية الظهور، وإن كان لفظ الملزوم مع القرينة، فلا انفكاك، ولكن لم يوضع المجموع للملزوم الذى لزمه تلك المعاني بل الموضوع له اللفظ بدون [القرينة](٩)، فلا يكون من دلالة الالتزام؛ لأنه يجب في دلالة الالتزام أن يكون الدال على اللازم موضوعًا للملزوم، ولم يوجد وإن كان لفظ الملزوم بشرط القرينة، فيمكن انفكاكها [عن

=

التضمنية والالتزامية وضعيتين كالمناطقة, ومن نظر للثانية سماهما عقليتين كالبيانيين. وأجيب بأن هذا حصر إضافي أي إنما هي من جهة حكم العقل لا من جهة الوضع وحده للجزاء أو اللازم, فلا ينافي أنه من جهة العقل والوضع معًا".

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٢) سياق الكلام:" (وتقيد الأولى) من الدلالات الثلاث (بالمطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى. (والثانية بالتضمن) لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له. (والثالثة بالالتزام) لكون الخارج لازما للموضوع له". التلخيص ص: ٦١, المختصر، ص: ١٨٤.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٣٩/٢، ونصه: أي التقييد الإضافي لا الوضعي.

(٤) وذلك في قول العلامة التفتازاني:" وكان عليه أيضًا أن يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازًا عن الدلالة الطبيعية والعقلية؛ لأنّ دلالة اللفظ إما أن يكون للوضع مدخل فيها أولا فالأولى التي سمّاها القوم وضعية , وهي التي تنقسم إلى المطابقة والتضمن والالتزام ...". المطول، ص: ٥٠٧.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر ١٨/٢.

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٧) سياق الكلام:" وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمّى في الذهن أصلا أعني– اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين , وإلا لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن أن يكون مدلولات التزامية ".المختصر، ص: ١٨٥.

(٨) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٩) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

الملزوم] [١]، مع القرينة المانعة[٢]، وبهذا اندفع ما قاله السيد: من أن من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى، اشترط في [الالتزام][٣] اللزوم الذهني بمعنى: امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى، ولم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني، بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرينتها الحالية أو المقالية، ومن فسرها بكون اللفظ بحيث إذا أطلق، فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم؛ إذ يكفي الفهم والانتقال في الجملة لا دائما، وهذا هو المناسب [لقواعد][٤] العربية والأصول، والأول: أنسب بقواعد المعقول[٥][٦].

[قوله:][٧] ولَمَّا يَتَأَتَ الاخْتِلَافُ ... إلخ[٨]؛ وذلك لأن كل واحد من اللوازم لا ينفك عن ملزومه؛ لأن اللزوم بمعنى عدم الانفكاك، فتكون اللوازم مساوية للملزوم[١٨٤/ظ]، فلا يتأتى في دلالة الالتزام الاختلاف المذكور، واعترض

---

(١) ما بين المعقوفين في "ب" (كما في الملزوم).

(٢) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٣٩/٢، ٥٤٠، ونصه: وذلك لأنّ انفكاكها عن مجرّد لفظ الملزوم ظاهر, وإن جعل الدال مجموع اللفظ والقرينة فنقول: لم يوضع المجموع لمعنى تلزمه تلك المعاني المجازية والكنائية ,وإن جعل الدال اللفظ المشروط باقتران القرينة فنقول: يمكن انفكاكها عن القرينة أيضًا.

(٣) ما بين المعقوفين في"ج"(الدلالة)

(٤) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٥) ينظر: حاشية السيد على المطول، ص: ٣٢٧، ٣٢٨.

(٦) قال الفناري في حاشيته، ص: ٢٨٢/و معلقًا ومرجحًا: والأول: أنسب بقواعد المعقول، لا يقال: على تقدير أن يكون الدال هو المجموع ، يلزم أن لا يكون نحو" رأيت أسدًا يرمى" مجازًا في المفرد، وهو خلاف تصريحهم؛ لأنا نقول: المجاز" هو المستعمل في غير ما وضع له، وليس ذلك إلا لفظ الأسد ، والقرينة إنما هي جزء من الدال على المعنى المجازي، ولا يلزم منه كونها جزءًا من المجاز.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٨) سياق الكلام:" ولما يتأتَ الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام– أيضًا– وتقييد اللزوم بالذهني إشارة إلى أنه لا يشترط اللزوم الخارجي كالعمى فإنه يدل على البصر التزاما ؛لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرًا مع التنافي بينهما في الخارج ومن نازع في اشتراط اللزوم الذهني فكأنه أراد باللزوم اللزوم البين بمعنى عدم انفكاك تعلقه عن تعقل المسمى". المختصر، ص: ١٨٥.

عليه السيد بأن دلالة اللفظ على لازمه أوضح من دلالته على لازم لازمه(١)، فيتأتى الاختلاف المذكور على تقدير أن يكون اللزوم بمعنى عدم [الانفكاك] (٢)في الجملة، وأجيب بجوابين الأول: أن المراد عدم التفاوت في دلالة الالتزام على ذلك التقدير في كل صورة، سواء كان هناك واسطة أو لا، الثاني: أن المراد بالاختلاف المذكور التفاوت بحسب الزمان بأن يكون زمن الانتقال من الملزوم إلى اللازم في بعض [الصور أطول من زمن الانتقال في بعض آخر بسبب خفاء القرائن] (٣) ووضوحها لا بحسب ذات الانتقال بأن يوجد انتقالات فأكثر [والتفاوت](٤) في دلالة اللفظ على لازمه، ودلالته على لازم [لازمه](٥) من قبيل الثاني؛ لأن الذهن ينتقل من ملاحظة اللفظ إلى ملاحظة الملزوم أولا، ومن ملاحظة الملزوم إلى ملاحظة اللازم ثانيا(٦)، ومن [ملاحظة] (٧) الملزوم إلى ملاحظة لازم [اللازم] (٨) ثالثا، ففي دلالة اللفظ على لازمه انتقالات، وفي دلالته على لازم لازمه ثلاثة، [وهذا التفاوت](٩) لا يعتد به [عندهم(١٠)] (١)، فلا إيراد(٢)، واعترض الجواب

---

(١) لأن الذهن ينتقل من اللفظ إلى ملاحظة الملزوم أولا ، وإلى ملاحظة اللازم ثانيا، وإلى ملاحظة لازم اللازم ثالثا. ينظر: حاشية السيد على المطول، ص: ٣٢٨.

(٢) ما بين المعقوفين في هامش الأصل"

(٣) ما بين المعقوفين سقط من"ج".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل"

(٦) ينظر: حاشية لطف الله غياث ٣١٩/٢، ٣٢٠، ونصه: أجيب:؛ بأنا لا نسلم أن لازمُ لازمِ الشيء لازم لذلك الشيء؛ لأن الشيء إنما يستلزم تصور لازمه تبعًا لا قصدًا، والمستلزم لتصور لازم اللازم قصدًا إلي أن يدعي جوازًا استلزام تصور شيء لشيء تبعًا تصور لازمُ ذلك الشيء، ولو في بعض المواد، وقد يجاب: بأن المراد بالاختلاف في الوضوح التفاوت في الانتقال بحسب الزمان لا بالذات، والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه ، ودلالة اللفظ على لازم لازمه من قبيل الثاني...إلخ.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٠) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٤٠/٢، ونصه: اعترض عليه بأنّ دلالة اللفظ على لازمه =

بأن الدلالة [التضمينية[٣]] [٤] المعتبر فيها التفاوت بحسب الذات لا بحسب الزمان[٥]، فإنه ينتقل من اللفظ إلى [الكل أولا][٦]، ومن الكل إلى جزئه ثانية، ومن الجزء إلى جزء جزئه ثالثا، ففي دلالة [اللفظ على جزئه انتقالات][٧] وعلى جزء جزئه ثلاثة، وهذا[١٨٤/و] التفاوت معتبر عند القوم، والفرق بين دلالة الالتزام، ودلالة التضمن[٨] تفرقة من غير فارق[٩]. **[قوله:][١٠] مما يثبته اعتقاد المخاطب**[١١]، فيه نظر؛ لأن [اعتقاد][١٢]

=

أوضح من دلالته على لازم لازمه، والجواب: أنّ المراد عدم التفاوت في دلالة الالتزام على الاطلاق, وإن كان بغير واسطة كما هو الواقع المعتبر عند القوم أو إنّ المراد باختلاف الوضوح التفاوت في الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه, وبين دلالة اللفظ على لازم لازمه من قبيل الثاني, ولا اعتداد بهذا التفاوت كما لا يخفى.

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ج".

(٢) فبسبب ترتب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالات، و[أيضا ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية،..إلخ. ينظر: حاشية السيد على المطول، ص: ٣٢٨.

(٣) ينظر: حاشية الفناري على المطول ٢٨٢ظ، وحاشية الدسوقي ٢٦/٣، ورد هذا الجواب بقوله: واعترض هذا الجواب بأن الدلالة التضمنية المعتبر فيها تتفاوت بحسب الذات لا بحسب الزمان، فإنه ينتقل من اللفظ إلى الكل أولا...إلخ.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) ينظر: حاشية العبادي على المختصر، ص: ٢٠٠/و, وحاشية حفني على المختصر، ص: ٢٦٥/و،

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٧) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٨) الدلالة التضمنية هو: دلالة اللفظ على جزء ما وضع له ؛ كدلالة لفظ البيت على الجدار فقط, أو على السقف فقط. تسهيل المنطق، ص: ٢٢.

(٩) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر٢٥/٣، ٢٦.

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(١١) سياق الكلام:" والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللزوم الذهني البين المعتبر عند المنطقيين بقوله (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أي: ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام إذا هو المفهوم من إطلاق العرف". المختصر، ص: ١٨٥.

(١٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

متعلق باللزوم لا مثبت له، والمثبت إنما هو ذهن المخاطب وعقله، فالأولى أن يقول: مما يثبته ذهن المخاطب، وأجيب بجوابين الأول: أن الاعتقاد مصدر بمعنى اسم الفاعل أي: معتقد المخاطب وهو ذهنه، الثاني: أن المراد بالإثبات التعلق على سبيل المجاز المرسل من باب إطلاق اللزوم وإرادة الملزوم[١]؛ لأن تعلق الاعتقاد باللزوم يستلزم ثبوته في الذهن بالوجود الظني[٢] أن يجعله ثابتا فيه على وجه الظن[٣].

[قوله]:[٤] **بسبب عرف عام**[٥]: لم يظهر المراد به؛ لأنه إن أريد به ما اتفق عليه جميع أهل العلم أو جميع العوام، ففيه بعد؛ لأنه يبعد اتفاق جميع أهل العلم أو جميع العوام[٦]، ففيه بعد؛ لأنه يبعد اتفاق جميع أهل العلم أو العوام على شيء، ويمكن أن يفسر بما يقع به تخاطب أهل المحاورات في الجملة سواء كانوا من العلماء أو من العوام هذا[٧]، وقد فسروا العرف العام بما لم يتعين واضعه، فلا إيراد[٨].

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي ٢٨/٣، قال: اعترض بأن اعتقاد المخاطب متعلق باللزوم لا مثبت له، والمثبت له إنما هو ذهن المخاطب وعقله، فأولا يثبته بعقله، ثم بعد ذلك يعتقده.

(٢) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٥٤١/٢)، ونصه: أي: المعتقد يعني ذهن المخاطب فلا يرد أنّ الاعتقاد متعلق باللزوم لا مثبت له على أنّ تعلّق الاعتقاد به يجعله ثابتًا في الذهن بالوجود الظني.

(٣) ينظر: حاشية لطف الله غياث(٣٢٠/٢)، وفيها: كان المصدر بمعنى: اسم المكان أي: معتقد المخاطب يعني: محل اعتقاده يعني: ذهنه، أو بمعنى اسم الفاعل، والإضافة بأدني ملابسة، وإلا [ورد أن الاعتقاد متعلق باللزوم لا مثبت له، إلا أن يقال: أن تعلق الاعتقاد به يجعله ثابتًا في الذهن بالوجود الكلي.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٥) سياق الكلام:" والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللزوم الذهني البين المعتبر عند المنطقيين بقوله: (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أي: ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام إذا هو المفهوم من إطلاق العرف". المختصر، ص: ١٨٥.

(٦) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر٥٤١/٢، ونصه: لم يظهر المراد به , وكأنه أريد به تخاطب أهل المحاورات في الجملة بلا تقييد بعلم أو غيره , وإلاّ فلا يلزم اتفاق جميع أهل العلم أو العوام فقط .

(٧) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٦٥/و.

(٨) ينظر: حاشية لطف الله غياث ٣٢١/٢، وفيها: قيل: لم يظهر المراد به؛ وكأنه أريد به تخاطب أهل المحاورات في الجملة بلا تقييد بعالمٍ، أو غيره ،ولا يلزم اتفاق جميع أهل العالم، أو العوام فقط.

[قوله][١]: إذ هو المفهوم من إطلاق العرف[٢]، فيه نظر؛ لأن ذلك لا يظهر إلا في العرف المعرف [بأداة] [٣] التعريف، وأما المنكر، فالمتبادر منه العموم؛ ليشمل العام والخاص[٤]، وحينئذ يراد بغيره الربط الحاصل باعتقاد المخاطب بسبب القرائن الحالية والمقالية[٥]، فالعرف العام كاللزوم الذى بين الأسد والجرأة، والخاص[١٨٥/ظ] كاللزوم الذى بين بلوغ الماقلتين وعدم قبول النحاسة، واللزوم الذى بين التسلسل والبطلان، فإن الأول عند أهل اللغة، والثاني: عند أهل الشرع[٦]، والثالث: عند أهل الكلام وغير المعرف كاللزوم الذى بين اختلاج العين، ولقاء الحبيب إذا كان المخاطب يعتقد ذلك[٧]، فإن قلت: اعتبار العموم في العرف في كلام المصنف لا يصح[٨]؛ لأنه نكرة في الإثبات ولا عموم لها، قلت: المراد العموم البدلي لا الشمولي

---

(١) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٢) سياق الكلام:" والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللزوم الذهني البين المعتبر عند المنطقيين بقوله (ولو لاعتقاد المخاطب بعرف) أي: ولو كان ذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام إذا هو المفهوم من إطلاق العرف". المختصر/١٨٥.

(٣) ما بين المعقوفين في هامش الأصل (هكذا بخطه عفى الله عنه)

(٤)عرف عام : هو ما لم يتعين واضعه , والخاص ما تعين واضعه كأهل الشرع والنحاة.
حاشية شيخ الهند محمود حسن على المختصر ٩/٢.

(٥) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٤١/٢، ونصه: هذا ليس بظاهر في العرف المنكر ، فالوجه تعميم العرف وجعل أو غيره إشارة الى سائر القرائن الحالية والمقالية .

(٦) ينظر: حاشية العطار على شرح الجلال المحلي ٣٩٥/١,

(٧) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٦٥/و.

(٨) ينظر: الإيضاح ضمن البغية٣٨١/٣، وفيه: ولو لاعتقاد المخاطب بعرف عام أو غيره. قال السبكي١١/٢، أي: لا يشترط اللزوم العقلي، الذى لا يتصور انفكاكه، بل لو اقتضى العرف العام أو الخاص ملازمة أمر لآخر، واطرد ذلك بحيث صار استحضار أحدهما مستلزما للآخر، كنفي ذلك في اللزوم الذهني. قال الشارح كان ينبغي أن يقول: لاعتقاد المتكلم لأن الملازمة من جهته (قلت): ليس كذلك؛ بل الدلالة كون اللفظ، بحيث يفهم منه المخاطب ذلك. ثم من أين لنا أنه لم يقل: المخاطب بكسر الطاء؟ إلا أن كلامه في الإيضاح يوضح إرادة السامع.

فتأمل[1].

[قولـه:][2] لا يتـأتى بالوضـعية ...إلـخ[3]، فيـه نظـر؛ لأن الـدليل الـذى ذكره بقوله: لأن السامع...إلخ أعم من المدعى؛ لأن المدعى أنه لا يكون طريق من الطرق المختلفة الوضوح دالًّا على المعنى بالوضع، والدليل إنما يفيد نفي الدلالة بالوضع عن جميع الطرق، وهو لا ينافي أن يكون البعض[دالًّا] [4] بالوضع، فربما يفيد أن بعض الطرق الدالّة [بالوضع][5] مختلفة الوضوح وهو مخالف لما تقرر عندهم من أن اللفظ الدال بالوضع بمنزلة أصوات [الحيوانات][6] بجامع الخلو عن الخصوصيات[7]؛ [إذ][8] لو اختلف في الوضوح لكان معتبر عندهم، فلا يكون بمنزلة أصوات الحيوانات[9]، ووجه المخالفة أن قوله: إن كان عالمًا...إلخ مهملة، وهى في قوة الجزئية، ويمكن الجواب [بأن][10] [الدليل] [11] المذكور يؤول إلى كلية على ما أشار

---

(١) ينظر: حاشية الدسوقي على المختصر ٢/٢٩.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٣) سياق الكلام:" (لا يتأتى بالوضعية) أي: بالدلالة المطابقة (لأن السامع إذا كان عالما بوضع الألفاظ) ؛ لذلك المعنى (لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض وإلا) أي: وإن لم يكن عالما بوضع الألفاظ (لم يكن كل واحد) من الألفاظ (دالاً عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا إذا قلنا: خده يشبه الورد فالسامع إن كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام آخر يؤدى هذا المعنى بطريق المطابق دلالة أوضح أو أخفى لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم والاَّ لم يتحقق الفهم. التلخيص /٦١. المختصر، ص: ١٨٥.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٦) ما بين المعقوفين في هامش الأصل.

(٧) ينظر: حاشية الدسوقي ٢/٢٩، ٣٠.

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٢/٥٤١، ونصه: لا يخفى أنّ الدليل يقتضي أن لا تكون جميع الطرق دالة بالوضع لا أن يكون بعض الطرق كذلك؛ لكن المقرر عندهم أنّ الدال بالوضع بمنزلة أصوات الحيوانات تأمل هذا.

(١٠) ما بين المعقوفين طمس في "ج".

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

إليه الشارح –رحمه الله تعالى– بقوله: لأن قولنا: هو عالم [يوضع][(١)] الألفاظ معناه: أنه عالم بوضع كل لفظ [١٨٥/و]، فإن قلت: ذكر الشارح – قدس سره– [في حاشية][(٢)] المطول: أن العلم بالوضع معناه الظن[(٣)]، ولا مرية في قبول الظن الشدة والضعف، [فيجري][(٤)] الوضوح والخفاء في الدلالة الوضعية –أيضًا– أعني دلالة المطابقة[(٥)]، قلت: المراد بالوضوح والخفاء التفاوت من حيث الانتقال بحسب القرائن، والتفاوت في الظن بالوضع إنما يوجب التفاوت في فهم المعنى من حيث السرعة والبطء لا التفاوت في الانتقال[(٦)] فتأمل[(٧)].

[قوله:][(٨)] الجواب[(٩)]، أن التوقف إنما هو من جهة تذكر الوضع، فيه نظر؛

---

(١) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٣) ينظر: المطول ٥١١، أي: لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) قال العلامة البناني:" [قوله: لا يتأتى بالوضعية]اندرج فيها سائر المجازات؛ لأنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع النوعي بناء على أن المراد بالوضع في تعريف المطابقة ما يعم الشخصي والنوعي كما صرح به الشارح في شرح الشمسية وإذا كان جميع المجازات دلالتها وضعية مطابقة أشكل بأن مدار هذا الفن عليها, فكيف يتأتى حينئذٍ قولهم: أن الإيراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقلية إلاّ أن يقال :أن أهل هذا الفن يمنعون أن دلالتها وضعية أو يراد, أو يراد بالوضعية والمطابقية ما كان بطريق الحقيقة فقط ". تجريد البناني ١٥٢/٢.

(٦) ينظر: حاشية لطف الله ٣٢١/٢، وفيها: لا يخفى أن هذا الدليل إنما يقتضى أن لا يكون جميع الطرق داله بالوضع لا أن لا يكون بعض الطرق كذلك؛ لكن المقرر عندهم أن الدال بالوضع بمنزلة أصوات الحيوانات، وإن كان الشارح قد نقل عنه أن عدم الوضوح، والخفاء في المطابقة مما يمكن المناقشة فيه؛ إذ العلم بالوضع بمعنى: الاعتقاد الجازم غير مشروط، بل الظن وهو قابل للشدة والضعف ورد بأن التفاوت في الظن لا يوجب التفاوت في الانتقال.

(٧) وهذا كلام السيد الشريف في حاشيته على المطول ٣٣٠، وينظر: المطول، ص: ٥١١، ٥١٢، وحاشية الفناري على المطول، ص: ٢٨٢ظ، وإنما خصه بالذكر؛ لأنه الذي يعتبر نسبة الخفاء والوضوح إليه غالبا.

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٩) سياق الكلام: "ولقائل أن يقول لا نسلم عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن =

لأنه يجري في دلالة الالتزام –أيضًا–؛ لأن بعض اللوازم قد تخفى قرينته، وبعضها تكون قرينته ظاهرة، والأول يحتاج إلى التفات أكثر وتأمل أقوى، فيقال: إن التوقف إنما هو من جهة[١٨٦/ظ] تذكر القرينة وبعد حصولها بالفعل الفهم ضروري، فيكون فهم اللازم الذى هو المدلول الالتزامي حاصلًا، ولا بُدَّ بعد العلم بالقرينة، فالأولى أن يجاب بأن المراد الاختلاف في الوضوح بالنظر إلى الدلالة بسبب تقارن سببها بأن يكون بعض الدلالات واضح القرينة قليل الواسطة، والبعض الآخر بالعكس(١)، والدلالة الوضعية سببها الوضع، وهو غير متفاوت بخلاف الدلالة الالتزامية(٢)، فإن سببها القرينة وهى [متفاوتة](٣) في الوضوح والخفاء والاعتراض، بأن الواضع قد يتفاوت –أيضا– فقد يكون معلوما في بعض، مظنونا في بعض آخر(٤)، وقد يكون مظنونا ظنا قويًّا في بعض، وظنًّا ضعيفًا في بعض آخر تقدم [جوابه(٥)] (٦).

[قوله:](٧) فيمكن تأدية الملزوم(٨)، فيه نظر؛ لأن الكلام [في](١) دلالة الالتزام،

=

يحضر في العقل معاني بعض الألفاظ المخزونة في الخيال بأدنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بخلاف البعض فإنه يحتاج إلي التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الألفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع, وهذا مما نجده من أنفسنا. والجواب أن التوقف إنما هو من جهة تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالعقل فالفهم ضروري. المختصر، ص: ١٨٦.

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر(٥٤٢/٢)، ونصه: فيه أنّ العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة , فالأولى أن يقال : المراد الاختلاف في الوضوح بالنظر إلى نفس الدلالة ؛بأن يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة ,والبعض الآخر بالعكس.

(٢) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٦٦/ظ، وحاشية يس على المختصر، ص: ٨٤/و.

(٣) ما بين المعقوفين في هامش الأصل"

(٤) ينظر توضيح ذلك في حاشية السيد على المطول، ص: ٣٢٩

(٥) ينظر: توضيح ذلك في تجريد البناني١٥٤/٢.

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل"

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٨) سياق الكلام:" فإنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة بعضها أقرب إليه من بعض وأسرع انتقالا منه =

وهى مؤدية للازم بلفظ الملزوم لا العكس، وأجيب بجوابين الأول: أن التلازم حاصل بين الجانبين، فكل من الأمرين لازم للآخر أي: غير منفك، فيراد بالملزوم اللازم[٢]، الثاني: أن المراد باللازم التابع، وبالملزوم المتبوع، واللازم متبوع أي: مقصود بالدلالة في الالتزام[٣].

[قوله:][٤] [بل الأمر][٥] بالعكس ...إلخ[٦] فيه نظر من وجهين الأول: أن الدليل مخالف للمدعى؛ لأن المراد بالعكس [أن يكون][٧] دلالة اللفظ الذى ذلك المعنى جزء من جزء معناه [١٨٦/و] كالإنسان أوضح [من دلالة][٨] لفظ آخر كالحيوان على جزئه؛ لأن الأصل لذلك العكس: أن تكون [دلالة اللفظ][٩] الذى ذلك المعنى جزؤه كالحيوان أوضح من دلالة لفظ آخر، كالإنسان [على جزء جزئه[١٠]][١١]، والدليل الذى ذكره بقوله: فإنَّ فهمَ الجُزء

=

إليه؛ لقلة الوسائط فيمكن تأدية الملزوم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء. المختصر، ص: ١٨٦.

(١) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٢) ينظر: حاشية الفناري على المطول، ص: ٢٨٣و، ٢٨٣ظ.

(٣) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٥٤٣/٢، ونصه: فيه: أنّ الكلام في دلالة الالتزام إلاّ أن يقال: بالتلازم بين الجانبين, ويراد باللازم والملزوم هنا التابع والمتبوع.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٦) سياق الكلام: "فإن قلت بل الأمر بالعكس, فإن فهم الجزء سابق على فهم الكل، قلت: نعم ولكن المراد هنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات إلى الجزء". المختصر، ص: ١٨٦.

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٠) ينظر: حاشية حفني على المختصر، ص: ٢٦٧/و.

(١١) ما بين المعقوفين طمس في "د".

سَابقٌ على فهم الكل[١]، يفيد أن [تكون دلالة] [٢] اللفظ الذى ذلك المعنى [جزؤه] [٣] أوضح من دلالة ذلك اللفظ على الكل، [كدلالة][٤] الإنسان على الحيوان، فإنها أوضح من دلالته [على الإنسانية، الثاني: أن تقتضي الدليل أن تكون دلالة التضمن أوضح من دلالة][٥] المطابقة، ولا قائل به، وقد ظهر أن مخالفة الدليل للمدعى من وجهين الأول: أن الدال الثاني فيه هو عين الأول، الثاني: أن الدال الأول دال على الجزء [لا] [٦] على جزء الجزء بخلاف المدعى فيها، وقد أجاب في حاشية المطول[٧] عن الأول: بأنه يلزم من العكس المذكور اتحاد الدليلين أعنى: الواضح والأوضح؛ لأنه إذا كانت دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالة شيء آخر على جزء جزئه؛ لوجود [الوسطة][٨]، وهذا هو العكس، كدلالة الحيوان على الجسم، فإنها أوضح من دلالة الإنسان عليه؛ لعدم الواسطة في الأول، ووجودها في الثاني، لزم أن تكون دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالة [ذلك الشيء على جزء جزئه، كدلالة][٩] الإنسان على الحيوان، فإنها أوضح من دلالة الإنسان على الجسم؛ لأن دلالة الإنسان على الحيوان مساوية لدلالة الحيوان على الجسم؛ لأن كلا منهما [دلالة الشيء] [١٠] على جزئه، والمساوي للأوضح أوضح، وعبارته قد لزم من كلامهم أن دلالة الشيء

(١) ينظر: حاشية يس على المختصر، ص: ٨٤/و، ٨٥/ظ.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٣) ما بين المعقوفين في "ج"(جزئه)

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٥) ما بين المعقوفين سقط من "ج".

(٦) ما بين المعقوفين سقط من"ج".

(٧) أي: الحفيد في حاشيته على المطول.

(٨) ما بين المعقوفين في هامش "الأصل"(هكذا في خط المؤلف)، وفي الباقي(الواسطة).

(٩) ما بين المعقوفين سقط من "ج".

(١٠) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

على جزئه أوضح من دلالته على جزء جزئه؛ لوجود الواسطة مثلا إذا كان دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه، لزم أن تكون دلالة الإنسان على الحيوان أوضح من دلالة الإنسان على الجسم المساوي للأوضح أوضح[١].[أ هـ][٢]، ويمكن الجواب عن الثاني بأن جزء الجزء جزء بالواسطة تتكون هذه الصور داخلة في الدليل –أيضا– أو بأن المراد بالجزء الجزء، وبالكل [الجزء][٣] من كل آخر كالجسم، فإنه [بالنسبة][٤] للإنسان جزء جزئه، وبالنسبة للحيوان جزئه والحيوان، فإنه بالنسبة للإنسان جزء وبالنسبة للجسم كل [فتأمل[٥]][٦].

[قوله]: [٧] **ولكن المراد هنا انتقال الذهن إلى الجزء...إلخ**[٨]، فلا يكون فهم الجزء سابقًا، بل السابق فهم الكل، فيتم ذكره في البيان السابق، والدليل على ما ذكره الشارح من الجواب ما ذكره في البيان السابق، والدليل على ما ذكره الشارح من الجواب ما ذكره صاحب المفتاح من أن إيراد المعنى على صور

---

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٢/٥٤٤، ونصه: الظاهر أنّ المراد هنا بالعكس أن تكون دلالة اللفظ الذي ذلك المعنى جزء من جزء معناه أوضح من دلالة ذلك الذي جزء لمعناه، والدليل لا يقتضي إلاّ أن تكون دلالة] لفظ على جزئه دون أوضحية ما هو بالعكس بحسب الظاهر, وإلاّ فتلزم أوضحية الدال بالتضمن على شيء من الدال عليه مطابقة, ولذا صرف الكلام في الحاشية عن الظاهر, وقال: يعني قد لزم من كلامهم أنّ دلالة الشيء على جزئه أوضح من دلالته على جزء جزئه لوجود الواسطة مثلًا إذا كان دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان [عليه لزم أن تكون دلالة الإنسان على الحيوان أوضح من دلالة الإنسان على [الجسم ؛لأنّ المساوي للأوضح أوضح لكن الأمر بالعكس.

(٢) ما بين المعقوفين في الجميع(أ هـ)وترمز إلى (انتهى).

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٥) ينظر: حاشية الفناري على المطول ٢٨٣ظ،

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "الأصل".

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "ب"، و"ج"،و "د".

(٨) سياق الكلام: قلت: نعم ولكن المراد هنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات إلى الجزء، المختصر، ص: ١٨٦,

مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية[١]، وهي الانتقال [من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما[٢]، ولا شَكَّ أن الانتقال في دلالة التضمن من الكل إلى [الجزء][٣]، كما أن الانتقال][٤] في دلالة الالتزام من الملزوم إلى اللازم، ومثل ذلك: في شرح القسطاس، [فإن قلت:][٥] قد رد شارح المطالع هذا الجواب، حيث قال: إن دلالة التضمن لازمة لدلالة [المطابقة][٦] فيما إذا كان المعنى الموضوع له مركبا، ودلالة التضمن الدلالة على الجزء، فيلزم [أن يكون][٧] فهم الجزء لازما لفهم الكل لا ينفك عنه، فلا يتأتى الانتقال إليه[٨] [١٨٧/و]، وقد ذكر [أهل البيان][٩] أن فهم الجزء وملاحظته لا تلزم فهم الكل، كما أشار إليه الشارح تبعا لصاحب المفتاح، وشارح القسطاس، **قلت: أجيب بجوابين: الأول:** أن ذلك اصطلاح أهل الميزان[١٠]؛ لأن شارح المطالع منهم، وما ذكر اصطلاح أهل البيان.

الثاني: أن اللزوم المذكور ليس بمعنى عدم الانفكاك، بل بمعنى الصلاحية، فكل لفظ دل على معنى مركب بالمطابقة، فإنه صالح لِأَنْ يدلَّ على معنى

---

(١) الدلالات العقلية : وهي التي تعم اللفظ وغيره. حاشية السيد الشريف(ضمن شرح المطالع)١/١١٠.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم، ص: ٣٣٠،ونصه: وإذا عرفت أن إيراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى إلا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى على معنى بسبب علاقة بينهما.

(٣) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٤) ما بين المعقوفين في هامش الأصل".

(٥) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٦) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٧) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(٨) لعله يقصد بذلك العلامة السيد الشريف في قوله: " ...ولما كانت الدلالة الطبيعية والعقلية من الدلالات اللفظية غير منضبطة؛ لاختلافها باختلاف الطبائع والأفهام, وكانت مع ذلك غير شاملة إلا لمعان قليلة اختص النظر بالدلالة الوضعية المنضبطة الشاملة لما يقصد إليه من المعاني". المصدر السابق١/١٠٤، وقال محقق الحفيد: والصواب أنها الدلالة الطبعية وليست الطبيعية كما عند علماء المنطق, وقد سبق الحديث عنها حاشية الحفيد٢/٥٤٥.

(٩) ما بين المعقوفين طمس في "د".

(١٠) ينظر: حاشية عبدالحكيم ٤/٣٢.

بالتضمن[١]، ولا بُدَّ ومن ثم وجه الشارح في شرح الشمسية استلزام التضمن والالتزام للمطابقة بحمل الاستلزام على الصلاحية، فلا منافاة بين الاصطلاحين فتأمل[٢].

(١) ينظر: حاشية الحفيد على المختصر ٢/٥٤٥، ونصه: والدليل على ذلك ما في المفتاح من " أنّ إيراد المعنى على صور مختلفة لا يتأتى إلاّ في الدلالات العقلية ,وهي الانتقال من معنى إلى معنى بسبب علاقة بينهما", ويوافقه ما في شرح القسطاس .

(٢) وذلك في قوله: "ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام , وأما هما فلا يوجدان إلاّ مع المطابقة؛ لاستحالة وجود التابع من حيث أنه تابع بدون المتبوع". حاشية العلامة التفتازاني على الرسالة الشمسية٢/ ٢٨٨.

الخَاتِمَةُ

بعد رحلةٍ علميةٍ مضيئة مع هذا المخطوط النفيس، تبيّن لنا أنّ الجهد الذي بذله إسماعيل بن غنيم الجوهري في حاشيته لم يكن مجرد تعليقات متفرقة على "مختصر السعد"؛ بل كان عملًا علميًّا متكاملًا يجمع بين الفهم العميق للنصوص البلاغية، والدقة في عرض الآراء، والجرأة في المناقشة والنقد.

وقد أسفر البحث عن جملةٍ من النتائج، من أبرزها:

١-ثبتت نسبة الحاشية إلى إسماعيل بن غنيم الجوهري بما لا يدع مجالًا للشك، اعتمادًا على النسخ الخطية المتوافقة والقرائن الداخلية والخارجية.

٢-وُصفت نسخ المخطوط وصفًا دقيقًا، مع بيان قيمة كل نسخة ودرجة اعتمادها، وتحديد النسخة الأم بخط المؤلف.

٣-أظهر التحقيق فروق النسخ، وصحّح مواضع السقط والتحريف، وأثبت نصًّا محققًا منضبطًا وفق أصول التحقيق العلمي.

٤-اتضح أن الجوهري كان عالمًا مشاركًا في علوم العربية والشرع والمنطق، وإن كان غير ذائع الصيت في كتب التراجم.

٥-كشفت الحاشية عن تفاعل البيئة العلمية في القرن الثاني عشر الهجري مع المتون والشروح البلاغية الكبرى، وخاصة "التلخيص" وشروحه.

٦-تبين أن الحاشية لم تُستكمل بسبب وفاة المؤلف، وهو ما يجعلها شاهدًا على مسيرة فكرية لم تكتمل لكنها غنية بالمضامين.

٧-ظهر أن الجوهري لم يكن مجرد شارح ناقل، بل ناقد محاور، يعترض ويقترح ويوازن بين الأقوال، مستعملًا أدوات دقيقة في النظر والتحليل.

٨-تميزت اعتراضاته على السعد التفتازاني بجرأة علمية، مثل اعتراضه على قصر الحذف في قوله تعالى: (وجاء ربك)، على تقديرين فقط، حيث قدّم بديلًا أوسع.

٩-اجتهد في ضبط المصطلحات البلاغية (كالتوشيع والدلالة والالتزام)، وأبان عن قدرة على إعادة صياغة العلاقات بين المعنى اللغوي والاصطلاحي.

١٠-أظهر حسًّا نقديًّا في تتبع الفروق بين المدارس البلاغية (الأصولية والمنطقية والبيانية)، مع ميله إلى الدقة العقلية والتحليل المنطقي.

١١-اتسم منهجه بالجمع بين العرض، والنقد، والرد على الاعتراضات، مع الاستشهاد بآراء العلماء قبله، وإبراز نقاط القوة والضعف.

١٢-اعتمد على الاستدلال بالقرآن الكريم، وأمثلة من اللغة، مما يعكس رسوخ قدمه في علوم البيان واللغة معًا.

١٣-تمثل الحاشية لبنة مهمة في مسار الحواشي البلاغية، فهي جسر يصل المتن والشروح بالنقد والإضافة.

١٤-تبرز مكانة الحواشي في إثراء الدرس البلاغي، إذ لم تقتصر على النقل، بل مثلت مجالًا للتجديد الجزئي والاجتهاد النقدي.

التوصيات

-ضرورة استكمال تحقيق بقية الحواشي البلاغية المغمورة في المكتبات العربية، وإخراجها في صورة علمية، لما تمثله من قيمة تراثية.

-العناية بدراسة شخصية الجوهري العلمية والبلاغية دراسة مستقلة أوسع، لجمع ما تبقى من مؤلفاته، وربطها بسياق عصره.

-إعادة قراءة الحواشي البلاغية في ضوء النظريات النقدية الحديثة؛ لبيان مدى صلاحية كثير من قضاياها لمقاربات معاصرة.

-الإفادة من منهج الجوهري في الجمع بين الدقة العقلية والتحليل البلاغي، وجعله نموذجًا لتدريب الباحثين على النقد المنهجي.

-توجيه طلاب الدراسات العليا إلى دراسة أثر الحواشي البلاغية في انتقال الفكر البياني بين العصور، باعتبارها أوعيةً للحوار والنقد.

وبذلك يكون هذا البحث قد أضاء صفحة منسية من تراثنا البلاغي، وأعاد إلى ساحة الدرس العلمي صوتًا من الأصوات التي تستحق أن تُسمع، ولبنة من اللبنات التي تكمل صرح البلاغة العربية، ولعل هذا الجهد يكون دافعًا لمزيد من التحقيقات العلمية التي تُسهم في وصل حاضرنا بماضينا، وإحياء ما اندثر من ذخائر علمائنا الأجلاء.

الفهارس

١-فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	اسم السورة ورقمها	رقم الصفحة
١٧٩	﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾ ﴾ سورة البقرة	١٠٢٤
٦٠	﴿فَقُلْنَا ٱضرِب بِّعَصَاكَ ٱلحَجَرَ ﴾[البقرة/بعض الآية٦٠]	١٠٢٧
٦	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ ﴾ البقرة	١٠٣٦
٢٣٨	﴿ حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ ﴿٢٣٨﴾ ﴾	١٠٤٠
٩٢	﴿ لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٩٢﴾ ﴾ سورة آل عمران	١٠٣٤
٨	﴿لِيُحِقَّ ٱلحَقَّ وَيُبطِلَ ٱلبَٰطِلَ﴾[الأنفال/بعض الآية٨]	١٠٢٧
٥٧	﴿ وَيَجعَلُونَ لِلَّهِ ٱلبَنَٰتِ سُبحَٰنَهُ وَلَهُم مَّا يَشتَهُونَ ﴾[النحل:٥٧]	١٠٣٦
٢٥	﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾ ﴾ مريم	١٠٣٨
٧	:﴿ٱلَّذِينَ يَحمِلُونَ ٱلعَرشَ وَمَن حَولَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمدِ رَبِّهِم وَيُؤمِنُونَ بِهِۦ﴾[غافر/بعض الآية٧]	١٠٤٠
٩	﴿وَيُطعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[الإنسان	١٠٣٤

٢-فهرس الحديث	
نص الحديث	**رقم الصفحة**
عن أنس قال: قال: رسول الله – صلى الله عليه وسلّم- يشيب ابن آدم ويشيب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل	١٠٣٠

١-فهرس الأشعار		
الأبيات	**اسم الشاعر**	**رقم الصفحة**
كأن عيون الوحش حول خبائنا ... وأرحلنا الجزع الذيي لم يثقب	امرىء القيس	١٠٣١
ولستُ بمُستبقٍ أخًا لا تَلُمَّهُعَلَى شَعَثٍ أيُّ الرّجالِ المهذّبُ؟	النابغة الذبياني	١٠٣١
وَلاَ فَضْلَ فيهَا لِلشجَاعَةِ وَالنَّدَى ... وَصَبرِ الفَتَى لَوْلاَ لِقَاءُ شَعُوبِ	المتنبي	١٠١٩
إن الثَّمَانِينَ وبلغتها ... قد أحوجت معي إِلَى ترجمان	عوف بن ملحم	١٠٣٩
أبُدِّلَتِ المنازلُ أم عنينا ... بقادم عهدِهنَّ فقد بَلِينَا	عدي بن زيد	١٠١٧
"وقددت الأديم لراهشيه" ... وألفى قولها كذبا ومينا		١٠١٧
فإنك كالليل الذى هو مُدْرِكي*وإن خِلتُ أنّ المُنْتَأى عنكَ واسعُ والنُوْيُ	النابغة الذبياني	١٠٢٢
أَنا ابنُ جلا وطلاع الثنايا ... مَتى أَضَع الْعِمَامَة تَعرفونِي	لسحيم الريَاحي	١٠٢٥
فَسَقى دِيَارَكَ – غَيْرَ مُفْسِدِها ... صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي	طرفة بن العبد	١٠٣٣

المراجع

- إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد) تأليف: إسماعيل بن غنيم الجوهري . تحقيق ودراسة الدكتورة : سماسم بسيوني عبد العزيز مطر (٣٩٠) (مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة _جامعة الأزهر_مصر ع ٣٠ ،ج٣ دار المنظومة) ٢٠٠٩م.
- إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد ، تأليف الشيخ: إسماعيل بن غنيم الجوهري (ت:١١٦٥هـ)(٨) ، محققة على ثلاث نسخ خطية ، تحقيق: أبي عبد الله الداني بن منير آل زَهوي ، المكتبة العصرية ، صيدا– بيروت ، ط/١ ، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.
- أساس البلاغة ، للزمخشري، ت: محمد باسل عيون السود– دار الكتب العلمية ، بيروت –ط/١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- إسفار الفصيح، أبو سهل الهروي، ت: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ .
- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.
- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق – سوريا، ‘ط: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- أمالي ابن الحاجب ، تحقيق د/فخر صالح سليمان قداره – دار عمان– الأردن ، دار الجيل– لبنان ، بلا تاريخ.
- أمالي ابن الشجري، الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، سنة النشر ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت:١٣٩٩هـ)(٣٢/٣) عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا (رئيس أمور الدين)، المعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ، بلا تاريخ. رسالة مخطوطة بدار الكتب المصرية باسم مؤلفها إسماعيل الجوهري برقم حفظ: ٤٦٨ معارف عامة عربي ، ورقم:٩٤ نحو تيمور عربي ، الرقم العام:١٧٥٣٥١، ورقم:٢٩٥١٨٦.
- الإيضاح في علوم البلاغة ، تحقيق: د/محمد عبد المنعم خفاجي ، ط/٣، دار الجيل ، بيروت – لبنان.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار المعرفة – بيروت.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار المعرفة – بيروت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.
- البلاغة تطور وتاريخ ، د/ شوقي ضيف، دار المعارف.
- البيان والتبيين ، لعمرو بن بحر ، الشهير بالجاحظ، دار ومكتبة الهلال– بيروت– ١٤٢٣هـ.
- تاريخ الإسلام، الذهبي، ت: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى ، ٢٠٠٣م.
- تاريخ الطبري لمحمد بن جرير أبو جعفر الطبري (ت٣١٠هـ) ٦١٣/١– دار التراث , بيروت, ط/٢, ١٣٨٧هـ–
- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبع، ت: الدكتور حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- تسهيل المنطق، عبدالكريم مراد، دار مصر للطباعة.

- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، الزركشي، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز – د عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م .
- التعريفات ، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت:٨١٦هـ)– ضبطه وصححه جماعة من العلماء –دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ط/١(١٤٠٣هـ –١٩٨٣م).
- التفتازاني وآراؤه البلاغية, تأليف: ضياء الدين القالش (صـ/٢٣: ٢٦), دار النوادر, دمشق, سوريا, الطبعة الأولى (١٤٣١هـ).
- جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت:١٧٠هـ)، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجاوي– نهضة مصر –القاهرة .
- حاشية أحمد ابن قاسم العبَّادي(ت:٩٩٢هـ) على المختصر على تلخيص المفتاح ، مخطوط بمكتبة جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية.
- حاشية الحفيد على المختصر، رسالة ماجستير تحقيق الباحث: محمود صلاح الشيمي –كلية الدراسات الإسلامية والعربية (بنين) بدمياط–٢٠١٨.
- حاشية الدسوقي ، لمحمد بن عرفة الدسوقي على مختصر السعد ، لسعد الدين التفتازاني ، شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني ، تحقيق: د/عبدالحميد هنداوي –المكتبة العصرية (صيدا) لبنان–ط/١– ٢٠٠٧م.
- حاشية السيد الشريف على الكشاف للزمخشري – مطبعة مصطفى البابي الحلبي–مصر, ط/الأميرية ، ١٣٨٥هـ.
- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع, دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- حاشية العلامة حفني ، المعروف بيوسف الحفناوي–علي مختصر السعد مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٧٨٨ ، وَقَفَ هذا الكتاب الشيخ محمد الشرقاوي.

- حاشية الفناري ، حسن جلبي الرومي الفناري(ت:٨٨٦هـ) على شرح المطول تلخيص المفتاح، مخطوط بمكتبة جامعة لايبزيك- ألمانيا.
- حاشية تجريد ، العلامة البناني مصطفى بن محمد بن عبد الخالق(ت: بعد١٢٣٧هـ) على مختصر السعد التفتازاني على متن التلخيص في علم المعاني ، تاريخ النسخ(١٢٨٧هـ) ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٠٨٩) .
- حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح الكشاف للزمخشري ، تحقيق/د: فوزي عبد ربه ، أطروحة دكتوراة بجامعة الأزهر١٩٧٨م ، الرقم الخاص للأطروحة(٤٢٨٦).
- حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على كتاب المطول ، ضمن فيض الفتاح على حواشي –شرح تلخيص المفتاح لعبد الرحمن الشربيني (شيخ الأزهر) ، مطبعة والدة عباس الأول –ط/١، ١٣٢٣هـ–١٩٠٥م.
- حاشية لطف الله الغياث، على مختصر التفتازاني من بداية المخطوط إلى نهاية باب المسند (تحقيقًا ودراسة) ، تحقيق الباحث: رضا محمد حسن ، رسالة ماجيستير في البلاغة والنقد ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة، جامعة الأزهر –١٤٣٩هـ–٢٠١٨م.
- حاشية يس زين الدين العليمي ، على مختصر السعد–مخطوط بمكتبة الرياض تحت رقم(٩٧٥).
- الدر المنثور في طبقات ربات الخدور لزينب بنت علي فواز العاملي (ت ١٣٣٢هـ(٢١٩) المطبعة الكبرى الأميرية، مصر, ط/١، ١٣١٢ هـ .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة, تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني – ترجمة رقم: ١٨٤١), تح: محمد عبد المعيد , مجلس دائرة المعارف العثمانية, حيدر اباد, الهند, ط: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- ديوان المعاني، أبو هلال العسكري ، دار الجيل – بيروت، بدون.
- ديوان النابغة الذبياني، ت: محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، بدون.

- ديوان طَرَفَة بن العَبْد ، ت: مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية، ط: ٣، ١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي /١٨٣- تح/ محمد جبار المعيبد – دار الجمهورية , بغداد, ١٩٦٥م،
- الرسائل الأدبية، للجاحظ ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ.
- رفع الإصر عن قضاة مصر, تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ), (صـ/٣٦٦), تح: د/ علي محمد عمر, مكتبة الخانجي، القاهرة, الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لـ شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) – تحقيق: الأستاذ/علي عبد الباري عطيه, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, الطبعة الأولى (١٤١٥هـ)
- سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي ، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ_١٩٨٢م.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة»، ت: محمود عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، عام النشر: ٢٠١٠ م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، تح/ محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- شرح الجوهري على منظومة الشبراوي-لإسماعيل بن غنيم الجوهري(ت:١١٦٥هـ-١٧٥٢م) ، تحقيق: أ/زينب إبراهيم (ماجيستير اللغة العربية)(١٧) ، مراجعة: ا.د/ يحيى جبر، رئيس مجمع اللغة العربية الفلسطيني ، وأستاذ علم اللغة بجامعة النجاح الوطنية ، ضمن سلسلة أسفار العربية (٨)- مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك (ت:٦٧٢هـ) ، تحقيق: عبد المنعم أحمد

هريدي ، جامعة أم القرى–مكة المكرمة ، ط/١، بلا تاريخ.
- شرح المفصل للزمخشري ، ليعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي ، أبي البقاء ، موفق الدين الأسدي الموصلي ، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت:٦٤٣هـ) قدَّم له: د/ إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
- شرح شعر المتنبي لابن الإفليلي، ت: مصطفى عليّان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- الشعر والشعراء–لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ). ، دار الحديث القاهرة–١٤٢٣هـ.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت ، ط/٤، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- طبقات الشافعية, تأليف: أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين بن قاضي شهبة (المتوفى: ٨٥١هـ), (٢٨٧/٢), تصحيح وتعليق: د/ الحافظ عبد العليم خان, عالم الكتب, بيروت, ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، لأحمد بن علي بن عبد الكافي ، أبي حامد ، بهاء الدين السبكي (ت:٧٧٣هـ) تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي– المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، ط/١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين, المؤلف: تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي (ت: ٨٣٢ هـ), (٣٧٠/٥: ٣٧١– ترجمة رقم: ٢١٩٤), تح: محمد عبد القادر عطا, دار الكتب العلمية، بيروت, الطبعة الأولى ١٩٩٨ م.
- العقد الفريد–لابن عبد ربه (ت:٣٢٨هـ). دار الكتب العلمية–بيروت–ط/١–١٤٠٤هـ.
- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب, تأليف: ابن الملقن سراج الدين, أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: ٨٠٤ هـ), تح:

أيمن نصر الأزهري, و سيد مهنى, دار الكتب العلمية، بيروت, لبنان, ط: الأولي، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م.

- علل النحو لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)/٤٤٨- تح/محمود جاسم محمد الدرويش- مكتبة الرشد ,الرياض , السعودية, ط/١، ١٤٢٠ هـ.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق القيرواني الأزدي، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- عيون الأخبار، ابن قتيبة الدينوري ، دار الكتب العلمية -بيروت، ١٤١٨ هـ.
- فوات الوفيات, تأليف: محمد بن شاكر الكتبي, تح: إحسان عباس, دار صادر, بيروت, ط: الأولى, ١٩٧٣م.
- الفوائد البهية للعلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي - تح/محمد بدر الدين أبو فراس النعساني - دار الكتاب الإسلامي, القاهرة , من دون ,
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير ت: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- كتاب الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، ت: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ط ١٤١٩ هـ.
- لسان العرب، ابن منظور ، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١ هـ .
- المآخذ على شُرّاح ديوان أبي الطَّيب المُتَنَبِّي، أحمد بن علي بن معقل، أبو العباس، عز الدين الأزدي المُهَلَّبي، ت: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، ت: محمد محي الدين

عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، عام النشر: ١٤٢٠ هـ.
- مختصر المعاني، التفتازاني ، دار الفكر – قم، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ.
- المطول على التلخيص للسعد التفتازاني / مطبعة سنده (باسطنبول) ١٣١٠هـ.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، لعبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد ، أبي الفتح العباسي (ت:٩٦٣هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب – بيروت ، سنة ٢٠١٣م.
- معجم البلدان لشهاب الدين أبو عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ) ٤٧٣/١– دار صادر، بيروت, ط/٢، ١٩٩٥ م .
- معجم المؤلفين تأليف: عمر رضا كحالة الدمشقي (ت ١٤٠٨هـ), (١٤٦/١٠), مكتبة المثنى, بيروت, لبنان ، و دار إحياء التراث العربي, بيروت, من دون.
- مغنى اللبيب لابن هشام، ت: د/مازن المبارك، دار الفكر دمشق، ط: السادسة، ١٩٨٥م.
- مفاتيح العلوم لمحمد، أبو عبد الله، الخوارزمي (ت٣٨٧هـ)/١٣٢، تح/إبراهيمالإبياري– دار الكتاب العربي, ط/٢– .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم, تأليف: أحمد بن مصطفى المشتهر بـ(طاش كبرى زاده), (ت: ٩٦٨هـ), دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان, الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).
- مفتاح العلوم ، ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي ، أبي يعقوب (ت:٦٢٦هـ) ، ضبطه وكتب هوامشه وعلَّق عليه: نعيم زرزور/ دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ط/٢ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف ، لعبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي– مؤسَسَة الريَّان ، بيروت – لبنان–ط/٣، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

- مواهب الفتاح شرح تلخيص المفتاح ، لابن يعقوب المغربي ، تحقيق: د/ خليل إبراهيم–دار الكتب العلمية–ط/١–١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.
- نقد الشعر، قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، مطبعة الجوائب – قسطنطينية، ط: الأولى، ١٣٠٢.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، مخطوط بدار الكتب المصرية باسم مؤلفه إسماعيل الجوهري برقم حفظ:٣٨١٤٧ عربي ، ورقم:٤٨٩١ج عربي ، ورقم:٩٢ نحو عربي ، الرقم العام:٢١١٧٩١، ورقم:٢١٧٨٠١ ، ورقم:٣٥٨٦٤١.
- الوافي بالوفيات, تأليف: صلاح الدين خليل ابن عبد الله بن أيبك الصفدي ، تح: أحمد الأرناؤوط, وتركي مصطفى, دار إحياء التراث, بيروت, الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).

References

* .1Iḥrāz al-Saʿd bi-Injāz al-Waʿd fī Masāʾil Ammā Baʿd*, authored by Ismāʿīl ibn Ghunaym al-Jawharī. Edited and studied by Dr. Samāsim Basyūnī ʿAbd al-ʿAzīz Maṭar. *Journal of the Faculty of Arabic Language in Mansoura – Al-Azhar University, Egypt*, Issue 30, Vol. 3, Dār al-Manẓūmah, .200
* .2Iḥrāz al-Saʿd bi-Injāz al-Waʿd fī Masāʾil Ammā Baʿd*, authored by Shaykh Ismāʿīl ibn Ghunaym al-Jawharī (d. 116 AH). Verified from three, Ṣaydā–Beirut, 1st ed., 1432 AH / 2011CE.
* .3Asās al-Balāghah*, by al-Zamakhsharī. Edited by Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 141 AH / 1 CE.
* .4Isfār al-Faṣīḥ*, by Abū Sahl al-Harawī. Edited by Aḥmad ibn Saʿīd ibn Muḥammad Qashāsh. Deanship Medina, Saudi Arabia, 1st ed., 1420AH.
* . Aʿyān al-ʿAṣr wa-Aʿwān al-Naṣr*, by Ṣalāḥ al-Dīn Khalīl ibn Aybak al-Ṣafadī. Edited by Dr. ʿAlī Abū– Syria, 1st ed., 141 AH / 1 CE.
* .6al-Aṭwal Sharḥ Talkhīṣ Miftāḥ al-ʿUlūm*, by Ibrāhīm ibn

Muḥammad ibn ʿArabshāh ʿIṣām al-Dīn Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.

* .7al-Aʿlām*, by al-Ziriklī. Dār al-ʿIlm li-l-Malāyīn, 1 th ed., 2002CE.
* . al-Īḍāḥ fī ʿUlūm al-Balāghah*. Edited by Dr. Muḥammad ʿAbd al-Munʿim Khafājī. 3rd ed., Dār al-Jīl, Beirut – Lebanon.
* . al-Badr al-Ṭāliʿ bi-Maḥāsin man baʿd al-Qarn al-Sābiʿ*, by Muḥammad ibn ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Shawkānī al-Yamanī. Dār al-Maʿrifah, Beirut.
* .10al-Shiʿr wa-l-Shuʿarāʾ*, by Abū Muḥammad ʿAbd Allāh ibn Muslim ibn Qutaybah al-Dīnawarī (d. 276AH). Dār al-Ḥadīth, Cairo, 1423AH.
* .11al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-ʿArabiyyah*, by Abū Naṣr Ismāʿīl ibn Ḥammād al-Jawharī al- Ghafūr ʿAṭṭār. Dār al-ʿIlm li-l-Malāyīn, Beirut, 4th ed., 1407AH / 1 7CE.
* .12al-Ṣināʿatayn*, by Abū Hilāl al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh ibn Sahl ibn Saʿīd ibn Yaḥyā ibn Mihrān al- -ʿAṣriyyah, Beirut, 141 AH.
* .13al-ʿIqd al-Farīd*, by Ibn ʿAbd Rabbih (d. 32 AH). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1st ed., 1404AH.
* .14al-Muṭawwal ʿalā al-Talkhīṣ*, by Saʿd al-Dīn al-Taftāzānī. Sandah Press (Istanbul), 1310AH.
* .1 al-Minhāj al-Mukhtaṣar fī ʿIlmay al-Naḥw wa-l-Ṣarf*, by ʿAbd Allāh ibn Yūsuf ibn ʿĪsā ibn Yaʿqūb al-Jadīʿ al-ʿAnazī. Al-Rayyān Foundation, Beirut – Lebanon, 3rd ed., 142 AH / 2007CE.
* .16Jamhurat Ashʿār al-ʿArab*, by Abū Zayd Muḥammad ibn Abī al-Khaṭṭāb al-Qurashī (d. 170Muḥammad al-Bajāwī. Nahḍat Miṣr, Cairo.

.17Marginalia (*Ḥāshiyah*) by Aḥmad ibn Qāsim al-ʿAbbādī (d. 2AH) on *al-Mukhtaṣar* of *Talkhīṣ al-Miftāḥ*. Manuscript in King Saud University Library, Saudi Arabia.

- .1 Ḥāshiyat al-Ḥafīd ʿalā al-Mukhtaṣar*, Master's Thesis, edited by researcher Maḥmūd Ṣalāḥ al-Shīmī. Faculty of Islamic and Arabic Studies (Men), Damietta, .201
- .1 Ḥāshiyat al-Dusūqī*, by Muḥammad ibn ʿArafah al-Dusūqī, on *Mukhtaṣar al-Saʿd* by Saʿd al-Dīn al-Taftāzānī, commentary on *Talkhīṣ Miftāḥ al-ʿUlūm* Lebanon, 1st ed., .2007
- .20Ḥāshiyat al-Sayyid al-Sharīf ʿalā al-Kashshāf* by al-Zamakhsharī. Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī Press, Egypt, Amīriyyah edition, 13 AH.
- .21Ḥāshiyat al-ʿAllāmah Ḥifnī*, known as Yūsuf al-Ḥifnāwī, on *Mukhtaṣar al-Saʿd*. Manuscript in the Egyptian National Library under no. 37 . This book was endowed by Shaykh.

21 – Hashiyah al-Fanari, Hasan Chalabi al-Rumi al-Fanari (d. 886 AH), on Sharh al-Mutawwal Talīkh al-Miftah, manuscript in Leipzig University Library – Germany.

22 – Hashiyah Sa'd al-Din al-Taftazani on Sharh al-Kashshaf by al-Zamakhshari, ed. Dr. Fawzi 'Abd Rabbih, PhD Dissertation, al-Azhar University, 1978 CE, thesis no. 4286.

23 – Hashiyah Lutf Allah al-Ghiyath, on the Mukhtasar of al-Taftazani from the beginning of the manuscript to New Damietta, al-Azhar University, 1439 AH / 2018 CE.

24 – Hashiyah Yas Zayn al-Din al-'Ulami on Mukhtasar al-Sa'd, manuscript in Riyadh Library, no. 975.

25 – Sullam al-Wusul ila Tabaqat al-Fuhul, Mustafa ibn 'Abd Allah al-Qustantini al-'Uthmani, known as Katib al-Arna'ut, IRCICA Library, Istanbul – Turkey, 2010 CE.

26 – Sharh al-Mufassal by al-Zamakhshari, by Ya'ish ibn 'Ali ibn Ya'ish ibn Abi al-Saraya Muhammad ibn 'Ali, Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1422 AH / 2001 CE.

27 – 'Arus al-Afrah fi Sharh Talkhis al-Miftah, Ahmad ibn 'Ali ibn 'Abd al-Kafi, Abu Hamid, Baha' al-Din al- Maktabah al-'Asriyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1423 AH / 2003 CE.

28 – Ma'ahid al-Tanṣis 'ala Shawahid al-Talkhis, by 'Abd al-Rahim ibn 'Abd al-Rahman ibn Ahmad, Abu al- al-Din

‘Abd al-Hamid, ‘Alam al-Kutub, Beirut, 2013 CE.
29 – Miftah al-‘Ulum, by Yusuf ibn Abi Bakr ibn Muhammad ibn ‘Ali al-Sakkaki al-Khwarizmi al- annotated by Na‘im Zarzur, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 2nd ed., 1407 AH / 1987 CE.
30 – Mawahib al-Fattah Sharh Talkhis al-Miftah, by Ibn Ya‘qub al-Maghribi, ed. Dr. Khalil Ibrahim, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1st ed., 1424 AH / 2003 CE.
31 – Naqd al-Shi‘r, by Qudamah ibn Ja‘far ibn Qudamah ibn Ziyad al-Baghdadi, al-Jawa’ib Press – Constantinople, 1st ed., 1302 AH.
32 – al-Badr al-Tali‘ bi-Mahasin man Ba‘d al-Qarn al-Sabi‘, Muhammad ibn ‘Ali ibn Muhammad ibn ‘Abd Allah al-Shawkani al-Yamani, Dar al-Ma‘rifah – Beirut.
33 – al-Balaghah: Tatawwur wa Tarikh, by Dr. Shawqi Daif, Dar al-Ma‘arif.
34 – al-Bayan wa al-Tabyin, by ‘Amr ibn Bahr, known as al-Jahiz, Dar wa Maktabat al-Hilal – Beirut, 1423 AH.
35 – al-Ta‘rifat, by ‘Ali ibn Muhammad ibn ‘Ali al-Zayn al-Sharif al-Jurjani (d. 816 AH), verified and ‘Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1403 AH / 1983 CE.
36 – al-Taftazani wa Ara’uhu al-Balaghiya, by Dia’ al-Din al-Qalish, pp. 23–26, Dar al-Nawadir, Damascus – Syria, 1st ed., 1431 AH.
37 – al-Durr al-Manthur fi Tabaqat Rabat al-Khudūr, by Zaynab bint ‘Ali Fawwaz al-‘Amili (d. 1332 AH), al- 1312 AH; and al-A‘lam, vol. 3, p. 41.
38 – al-Durar al-Kaminah fi A‘yan al-Mi’ah al-Thaminah, by Abu al-Fadl Ahmad ibn ‘Ali ibn Muhammad ibn ed. Muhammad ‘Abd al-Ma‘id, Majlis Da’irat al- 1392 AH / 1972 CE.
39 – al-Rasa’il al-Adabiyyah, by al-Jahiz, Dar wa Maktabat al-Hilal, Beirut,2nd ed.,1423 AH.
40 – al-‘Iqd al-Thamin fi Tarikh al-Balad al-Amin, by Taqi al-Din Muhammad ibn Ahmad al-Hasani al-Fasi al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1998 CE.
41 – al-‘Iqd al-Mudhahhab fi Tabaqat Hamilat al-Madhhab, by Ibn al-Mulaqqin Siraj al-Din Abu Hafs Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1417 AH / 1997 CE.
42 – al-‘Umdah fi Mahasin al-Shi‘r wa Adabihi, by Ibn Rashiq al-Qayrawani al-Azdi, ed. Muhammad Muhyi al-Din ‘Abd al-Hamid, Dar al-Jil, 5th ed., 1401 AH / 1981 CE.

43 – al-Fawa'id al-Bahiyyah, by al-'Allamah Abu al-Hasanat Muhammad 'Abd al-Hayy al-Lakhnawi al- Na'sani, Dar al-Kitab al-Islami, Cairo, n.d.
44 – al-Kamil fi al-Tarikh, by Ibn al-Athir, ed. 'Umar 'Abd al-Salam Tadmuri, Dar al-Kitab al-'Arabi, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1417 AH / 1997 CE.
45 – al-Ma'akhidh 'ala Shurrah Diwan Abi al-Tayyib al-Mutanabbi, by Ahmad ibn 'Ali ibn Mi'qal, Abu al- al-Research and Islamic Studies, Riyadh, 2nd ed., 1424 AH / 2003 CE.
46 – al-Mathal al-Sa'ir fi Adab al-Katib wa al-Shā'ir, by Ibn al-Athir, ed. Muhammad Muhyi al-Din 'Abd al-Hamid, al-Maktabah al-'Asriyyah li-l-Tiba'ah wa al-Nashr – Beirut, 1420 AH.
47 – al-Wafi bi al-Wafayat, by Salah al-Din Khalil ibn 'Abd Allah ibn Aibak al-Safadi, ed. Ahmad al-Arna'ut and Turki Mustafa, Dar Ihya' al-Turath, Beirut, 1st ed., 1420 AH.
48 – Amali Ibn al-Hajib, ed. Dr. Fakhr Salih Sulayman Qadārah, Dar 'Amman – Jordan, Dar al-Jil – Lebanon, n.d.
49 – Amali Ibn al-Shajari, ed. Dr. Mahmud Muhammad al-Tanahi, Maktabat al-Khanji, Cairo, 1st ed., 1413 AH / 1991 CE.
50 – Awḍah al-Masalik ila Alfiyyat Ibn Malik, by Jamal al-Din Ibn Hisham al-Ansari, ed. Muhammad Muhyi al-Din 'Abd al-Hamid, Dar al-Jil, 1399 AH / 1979 CE.
51 – Idah al-Maknūn fi al-Dhayl 'ala Kashf al-Ẓunūn, by Isma'il ibn Muhammad Amin ibn Mir Salim al-Babani Matārif 'Arabī, no. 94 Nahw Taymur 'Arabi, general no. 175351, and no. 295186.
61 – Diwan al-Ma'ani, by Abu Hilal al-'Askari, Dar al-Jil – Beirut, n.d.
62 – Diwan al-Nabighah al-Dhubyani, ed. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Ma'arif, Cairo, n.d. Diwan Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 3rd ed., 1423 AH / 2002 CE.
63 – Diwan 'Adi ibn Zayd al-'Ibadi, ed. Muhammad Jabbar al-Mu'aybid, Dar al-Jumhuriyyah, Baghdad, 1965 CE.
64 – Raf' al-Isr 'an Qudat Misr, by Abu al-Fadl Ahmad ibn 'Ali ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Hajar al- 'Umar, Maktabat al-Khanji, Cairo, 1st ed., 1418 AH.
65 – Ruh al-Ma'ani fi Tafsir al-Qur'an al-'Azim wa al-Sab' al-Mathani, by Shihab al-Din Mahmud ibn 'Abd Allah 'Atiyyah, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st

ed., 1415 AH.
66 – Sir al-Fasahah, by Ibn Sinan al-Khafāji, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 1st ed., 1402 AH / 1982 CE.
67 – Shadharat al-Dhahab fi Akhbar man Dhahab, by 'Abd al-Hayy ibn Ahmad ibn Muhammad ibn al- Kathir, Damascus / Beirut, 1st ed., 1406 AH.
68 – Sharh al-Jawhari 'ala Manzumah al-Shabrawi, by Isma'il ibn Ghunaym al-Jawhari (d. 1165 AH / 1752 CE), ed. Zaynab Ibrahim (M.A. in Arabic), revised by (8), Islamic University Library in Gaza, 1415 AH / 1995 CE.
69 – Sharh al-Kafiyah al-Shafiyah, by Ibn Malik (d. 672 AH), ed. 'Abd al-Mun'im Ahmad Haridi, Umm al-Qura University – Makkah al-Mukarramah, 1st ed., n.d.
70 – Sharh Shi'r al-Mutanabbi, by Ibn al-Iflīlī, ed. Mustafa 'Allayan, Mu'assasat al-Risalah, Beirut, 1st ed., 1412 AH / 1992 CE.
71 – Tabaqat al-Shafi'iyyah, by Abu Bakr ibn Ahmad ibn Muhammad ibn 'Umar al-Asadi al-Shahbi al- vol. 2, p. 287, ed. Dr. al-Hafiz 'Abd al-'Alim Khan, 'Alam al-Kutub, Beirut, 1st ed., 1407 AH.
72 – 'Ilal al-Nahw, by Muhammad ibn 'Abd Allah ibn al-'Abbas, Abu al-Hasan, Ibn al-Warraq (d. 381 AH), p. Maktabat al-Rushd, Riyadh – Saudi Arabia, 1st ed., 1420 AH.
73 – 'Uyun al-Akhbar, by Ibn Qutaybah al-Dinawari, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah – Beirut, 1418 AH.
74 – Fawat al-Wafayat, by Muhammad ibn Shakir al-Kutubi, ed. Ihsan 'Abbas, Dar Sader, Beirut, 1st ed., 1973 CE.
75 – Lisan al-'Arab, by Ibn Manzur, Dar Sader – Beirut, 3rd ed., 1414 AH.
76 – Mukhtasar al-Ma'ani, by al-Taftazani, Dar al-Fikr – Qum, 1st ed., 1411 AH.
77 – Mu'jam al-Buldan, by Shihab al-Din Abu 'Abd Allah al-Rumi al-Hamawi (d. 626 AH), vol. 1, p. 473, Dar Sader, Beirut, 2nd ed., 1995 CE.
78 – Mu'jam al-Mu'allifin, by 'Umar Rida Kahhalah al-Dimashqi (d. 1408 AH), vol. 10, p. 146, Maktabat al-Muthanna, Beirut, and Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut, n.d.
79 – Mughni al-Labib, by Ibn Hisham, ed. Dr. Mazin al-Mubarak, Dar al-Fikr, Damascus, 6th ed., 1985 CE.
80 – Mafatih al-'Ulum, by Muhammad, Abu 'Abd Allah al-

Khwarizmi (d. 387 AH), p. 132, ed. Ibrahim al-Ibyari, Dar al-Kitab al-'Arabi, 2nd ed.

81 – Miftah al-Sa'adah wa Misbah al-Siyadah fi Mawdu'at al-'Ulum, by Ahmad ibn Mustafa (known 'Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 1st ed., 1405 AH.

82 – Hadiyyat al-'Arifin Asma' al-Mu'allifin wa Athar al-Musannifin, manuscript in Dar al-Kutub al-Misriyyah preservation no. 38147 'Arabi, no. 4891J 'Arabi, no. 92 Nahw 'Arabi, general no. 211791, no. 217801, and no. 358641.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩٨٥
التَّمْهِيدُ	٩٨٩
الفصل الأول فهو الخاص بالدراسة	٩٩٢
المبحث الأول: الجهود البلاغية التي أشار إليها الغنيمي، ورأيه فيها.	٩٩٢
المبحث الثاني: وجاء بعنوان مدخل إلى التحقيق :	١٠١٤
أولا: توثيق اسم المخطوطة، ونسبتها إلى إسماعيل بن غنيم الجوهري، والأدلة على ذلك.	١٠١٤
ثانيًا: سبب تأليف هذه المخطوطة، وزمن تأليفها.	١٠١٤
ثالثًا: وصف نُسخ المخطوطة، وأماكن وجودها.	١٠١٤
رابعًا: منهج التحقيق.	١٠١٤
الفصل الثاني: تحقيق النص.	١٠١٧
الخاتمة	١٠٦١
فهرس الآيات القرآنية.	١٠٦٣
فهرس الأحاديث النبوية.	١٠٦٤
فهرس الأشعار.	١٠٦٤
فهرس المصادر والمراجع.	١٠٦٥
فهرس الموضوعات.	١٠٨٠